



کتابخانه مرکزی و مرکز اسناد دانشگاه تهران

بخش دیجیتال

نام کتاب: تَبَرَه

مؤلف: علامه حلی

شماره کتاب: ۱۱۲۴۷

اندازه:

تاریخ تصویربرداری: ۹۶/۲/۹

تبصرة علامه على

خلى - اول وآخر ناقص

١١٢٤٧

اشهر الناس ثمانية الف من اصل العرب في الدين
وكفى المراء على رتبها وان كانت من الانبياء والارباب
كالخليل الذي كان في ذلك بينه والحاسق من منسبا
من الناس بعد ربه بالحيث رتب في ظهوره بالفضل ان
من قطعة من فها عظم قطعت من عظامه وبقية عليه
الفضل وان قطعت القطعة من عظامه وكما نسبت من غير
الناس غسل يده خاصة **الفصل السادس** في الاعمال
الاستثنائية وهي غسل يوم الجمعة وقص من الخلع النجس الى
الزوال وفي اول البائتين شهر رمضان وابلة نصف من
وسبع عشر واثني عشر واحد وعشرين وثلاثين
وابلة الفطر ويومى الصديق وابلة نصف رجس البله
نصف شعبان ويوم المبعث والقدير والمساكين
غسل الاجام وزيارته في ذلك من وقضاء الكسوف

نحو الالف

ص ١٠٠

من بالذكرة فالأرش وكذا في فطحي اعفاه مع
 استغفار المحبوة وإن كان بغيرها فالغبة وإن لم
 يقع عليها الذكرة فالغبة فعلى كل الصغار
 درهم وفي كلب النعم والحائط عشر ودرهم
 الزرع فقير من بر وفي جنين الميت عشر
الفصل الثاني عشر في العاقلة مدبنة ^{الحظ}
 على العاقلة وهو العصبه المفقن والغنة وضامن
 الجبرية والامام اما العصبه فهم المقربون
 الملب بالابوين او بالاب والاقرب دخول الابا
 والاولاد في العقل ولا يدخل العاقلة ولا
 تقفل المرأة ولا الصبي ولا المجنون ولا ينفصل
 العاقلة عمدا ولا عبدا ولا مدبرا ولا ام الولد
 لا موصيا فنادون ولا يشف باقرار ولا صلحا ولا
 جنابه الانسان على نفسه ولا ما تحببه الجحيم
 اطلاق مال وعاقلة الذي الامام ان لم يكن لها
 ويفسط الدية على الاقرب وتقررها الى الامام

مع الترك عدا واحدا في القرى كل غسل التوبة وصلوة
 الحائض والاستحارة ودخول الحرم والمسجد الحرام والقبلة
 والمدينة ومسجد النبي و غسل الموار **كتاب الرابع**
 في التيمم ويجزئ عند فقد الماء أو فقد استعمال الأرض أو
 أو خرف عطش أو قدم الذي وصل لها اليد أو ثقب يفره
 في الحال ولو لم يفره في الحال وجب وإن كنس وجب الطلب
 غلوة سهم في التيمم وعليه سهلين في السهلة من جهة
 الأربعة ولو كان عليه حاشية ولا يفضل الماء عن الأربعة
 تيمم وإن لم يكن له إلا التراب الخالص ويجزئ من التيمم
 والحجر والخشب ويكره بالسجدة والرمل ولو لم يجد إلا أن
 تيمم به وكيفية أن يضر بيمينه على الأرض بأوتار يفضها
 ويمسح بها وجهه من نقاص الشعر إلى طرف الألف تيمم
 ظهر كفه الأيمن بيمينه الأيسر ثم ظهر الأيسر بيمينه
 لو كان به لاف الفصل من يمينه من يمينه واحد واليد
 ويجب التيمم وينقص كل ناقص الطهارة ويدن جود

أما لها

جود

نصف

وجب الماء مع التيمم من استعماله ولو وجدته في ثوبا
 أتم ملوته ولا بعيد ماصلي يقيم ولا يجوز قبل دخول
 الوقت ويجزئ مع التيمم وفي حالة السعة من لأن
الباب الخامس في الطهارة وهي شدة البول والغائط
 مما لا ين كل لحم من ذى النفس السائلة والمشي من ذى
 النفس السائلة طهر وكذا الميتة والدم منه والكلب
 الحزير والكافر والمسكر والغشاق ويجب إزالة النجاسة
 التوب والبدن للصلوة عدا ما نقص عن سعة الدم
 البغلي من الدم غير الدماء الثلاثة وعين من دم القروح
 والجروح مع السيلان ومشقة الأذن ومن حاشية
 ملائيم الصلوة فيه صغر ما كانت له والحريز القليلة
 ويكفي المنيبة للصبى إن لم يكن لها إلا أن يشرب واحد غسله
 في السهم مرة واحدة ويجب إزالة النجاسة مع علم من صنعها
 ولو جهل غسل جميع التوب ولو اشتبه التوب بغيره
 في كل واحد منها مرة ولو لم يتك من غسل التوب صلى على

والنقل

الزوايا من مأكول اللحم أو غيره
 محمد صالح عفي عنه

اذا لم يجد فخره وخاف البرد صلى فيه ولا اعانته و
 في الجحش مع العلم اعاد في الوقت وخارجة وارسل حاله
 الصلوة اعاد في الوقت ولو لم يتقدم العلم حتى يقع ذلك
 اعادة وتظهر الشمس بالجحش من البول وغيره على الكا
 والا بنية والحصر والوارث والناد ما احل الله ولا في
 باطن الحنف ولو جحش الا ناء وجب غسله فيعزل من ورجع
 الكلب لك او هن بالتراب ومن الحمر والفارة تلكا لم
 افضل ومن غير ذلك مرة والتك افضل ويحرم استعمال
 اواني الذهب والفضة في الاكل والشرب وغيره ويكون
 المقتضى واواني المشركين طاهرة ما لم يعلم صباغهم
 لها رطب **كتاب الصلوة** وفيه ارباب **الباب الاول**
 في المقدمات وفيه فصول **الفصل الاول** في اعدادها
 الصلوة الواجبة في كل يوم وليلة عن الظهر اربع ركعات
 في الحضر في السفر ركعتان والعصر ركعة والمغرب ثلاث
 منها والعشاء الاخره كالظهر والصبح ركعتان منهما والنفل

يقرب

بلغ قبلا

البركة

اليومية اربع وثلاثون في الحضر ثمان ركعات قبل الظهر
 وثمان بعد الظهر ثمان بعد المغرب وركعتان من
 جبرين بعد العشاء اربع ركعة وثمان ركعات صلاه
 الليل وركعتا الشفع ويسقط في السفر بواحد ^{للقادر}
 والوتره خاصة ومن الصلوة الواجبة الحقة والعيدا
 والكسوف والزلزلة والايات والطواف والجماع
 والمنذور وشبهه وما عدا ذلك من **كفصل الثاني**
 في اوقاتها اذا زالت الشمس دخل وقت الظهر حتى يصلي
 مقدار اذاتها ثم يشرك الوقت بكتبتها وبين العصر الى
 ان يبقى لغروب الشمس مقدار اربع ركعات يخصص الي
 بالعصر فاذا غربت الشمس وحده غنيتها الحرة المشركه
 دخل وقت المغرب الى ان يبقى مقدار اذاتها ثم يشرك
 الوقت بدينها وبين العشاء الى ان يبقى مقدار الليل
 مقدار اربع ركعات يخصص العشاء فاذا طلع الفجر ثلثا
 دخل وقت الصبح الى ان يطلع الشمس اما التوافل

وركعة الوتر
ركعتان للفجر

اربع ركعات

الاخره

وقت نافلة الظهر اذا زالت الشمس الى ان يصير ظل كل
 شئ مثله فاذا صار كذلك لم يصل شيئا من النافلة
 اشغل بالقرضه ولو تلبس بركعة راح بها القرضه
 ووقت نافلة العصر بعد الظهر الى ان يصير ظل كل شئ مثله
 ولو خرج وقت تلبس بركعة راح بها والا فلا ووقت
 نافلة المغرب بعدها الى ان تذهب الحمرة المشرقة
 لو ذهبت ولم يكملها اشغل بالعشاء ووقت الوتر
 بعد العشاء ويمتد ما جسد وقتها ووقت نافلة
 الليل بعد انضاضه وكلما قرب من الفجر كان افضل
 ولو طلع وقد تلبس بأربع ركعات راح بها الصبح
 الاضواء لو طلع وقد تلبس بأربع ركعات راح بها
 ووقت نافلة الليل بعد من صلاة الليل وتاجها
 الى طلوع الفجر افضل ولو طلع الفجر راح بها الى ان يطلع
 الحمرة المشرقة مسائل الاولى يصل الفرائض في كل
 وقتا ما وقتها لم يتصدق بالخمر والسراقل ما لم يجد

ظلم

انما يصح
كان

وقت

وقت القرضه الثانية بركه ابتداء السراقل عند طلوع
 الشمس عز وجلها وعند قيامها نصف النهار الى ان يركب
 الا في يوم الجمعة والعصر بعد الصبح والعصر بعد الزوال
 كل صلاة في اول وقتها افضل الا في من اصنع ولا يجوز
 تاخير الصلوة عن وقتها ولا تقديها عليها **فصل الثاني**
 في القبلة وهي الكعبة مع القدرة وجهتها مع العبد
 والمصل في الكعبة يستقبل الى اي وجه راحا شاء
 وعلى سطحها يركب بين يدي بعضها وكل قوم يتوجهون
 الى ركعتهم فالعراقي لاهل العراق واليماني لاهل اليمن
 والعربي لاهل المغرب والسامي لاهل الشام وعلامة
 العراقي جعل الفجر محاذيا المنكب الايسر واليمن المنكب
 الايمن وعين الشمس عند انزال على طرف الحاجب الايمن
 مما يلي الالف والحدي خلف المنكب الايمن ومع فقد
 الامارات يصل الى اربع جهات مع الاختيار ومع
 الضرورة الى اى جهة شاء ولو ترك الاستقبال عمدا

تقديم

اعاد في الوقت وغاص جبر لمكان طائرا او ناسبا اعاد في
 الوقت ولو كان مستديرا اعاد مظهر ولا يصل على الواطن
 اختيارا الا النافلة **فصل كرايم** في اللباس ويجوز
 العورة اما بالقطن او الكتان او ما تبت الارض من القلع
 الخيش او بالخز الخالص او بالصوف والشعر والوبر
 بكل لحمه وجلده مع التذكير ولا يجوز الصلوة في جلد
 الميتة وان دبره ولا جلد ولا يركل لحمه وان ذكي ودفع
 ولا في صوفه وشعره ودبره ولا الحرير المختص للرجال
 مع الاختيار ويجوز في الحرب واللسان والركوب عليه
 ولا في سائر احواله ولا في الخصب ولا في البسطة ظهر القدم
 اذا لم يكن لمساق ويكره في الثياب السود الا العامة **فصل**
 وان باقر ذوق القميص بان يستحب الحد يد ظاهره
 اللثام والقبأ المشدود في غير الحرب واشتال الصلابة
 في الثوب الطاهر الا انما عفى عنه ما تقدم والملك او حكمة
 وعورة الرجل قبله ودبره وحسد المرأة كلها عورة **فصل**

يسوع

لها كشفا الوجه واليدين والقدمين والامهنة واللباس
 كشف الاراس والجب الى جبل ستر جميع حبه والرداء
 افضل للمرأة ثلثة ابواب مقصود ودفع **فصل** **مجدد**
 ساتر اصل قائما بالاماء ان امر اطلع وغيره والاقاعد
 موصيا **فصل** **فصل خامس** في المكان كل مكان
 ملك او عاذون فيه يجوز فيه الصلوة **فصل** في
 مع العلم بالعبث **فصل** طهاره موضع المجهري **فصل**
 الفريضة في المسجد والنافلة في المنزل ويكره الصلوة
 في الحمام وادى الصبيان والشجر والبيداء **فصل**
 الصلوة صل بين المقابر وارض المل والسفينة **فصل**
 الابل ومن الغنم وجوز الادي وجوز الطريق
 الفريضة في خوف الكعبة وسبوت **فصل** **فصل**
 وان يكون بين يديها والى احد جانبيه امرأة تضلي او
 الى باب مفتوح او لسان مواجد او نار مضرة او طائر
 ين من بالوجه ولا يجوز الصلوة الا على الارض او ما

مجدد

مواطن

السجود

الاحرام وهي ركن وكذا النية وسورتها استاكر ولا يلف
 الا تجمع مع القدر ويجب التقليل والآخرين بشرها
 مع عقد قلبه وبشرها القيام مع القدر ويجب رفع
 اليدين لها الى شحني الاذنين **الثالث** القيام وهو ركن
 مع القدر ولا يجوز عند اعتد وان قدز صلى فاما
 وان قدز ولا يجوز صلى مضطجعا بالايام فلا يجوز صلى
 مستقيما **الرابع** القراءة ويجب الحمد وسوره في
 الاولين وبكى في الحمد في غيرها ولا يجوز عند التمجيد
 بحال التعلم ولم يحسن مع المكثه ومع التجزئيه لا يجوز وان
 لم يحسن شيئا كبيرا سهو الله والآخرين الا في لسانه
 ويعقد بها قلبه ويخبر في الثالثه والاعتد بليتها بين
 اربعاً وصوره التسبح الا بعد صورها حان الله والحمد لله ولا اله
 الا الله واسم اكبر ويجب الجهر في الصبح واولي المغرب
 واولي العشاء والاختفات في البواقي ولا يجوز تكاثره
 الغرام في الفرائض ولا ما تقرت ولا قراءه سورتيه

ولو جزم
 والسورة

الله

بعد الحمد يستحب الجهر بالسبله في الاختفات وقراءه
 المجتهد والمنافقين في المجتهد وظاهرها ويحرم قولها مني
 يبطل **الخامس** الركوع ويجب في كل ركعة ركعتين الا في
 الكسوف والارباب وهو ركن ويجب ان يخفى لغيره
 ان يصل كفاه الى ركبتيه ولو جاز ان بالمكن والارباب
 وان يطئن لغيره التسبح وان يسبح مرة واحدة
 سبحان ربنا العظيم ويحمد وان ينقض ثلثاً مضطجعا
 ويستحب التكبير له ورفع اليدين به وقضه يديه على
 مفرجات الاصابع ووجهها الى خلفه وتسوية الظهر عند
 عنقه والدعاء وزياده التسبح وان يقول بعد رفع
 الرأس مع الله الحمد ويكره ان يركع ويديه تحت
 ثيابه **السادس** السجود ويجب في كل ركعة سجدتان
 وهما ركن ويجب في كل سجدة السجدة على سبعه
 المجهته واليدين والركبتين والهاقي الرجلين على
 على موضع السجود عن القيام بان يد في السجده وتوعد

اخر الحمد

راسه

السجود

السجود او قما او رفع شيئا وسجد عليه وان طهر قبل
 التسليم وان يسبح مرة واحدة وصورتها سجدان رب
 العظيم ويحمد وان يجلس بينهما عطفنا وان يضع
 جبهته على ما يصح السجود عليه ويسجد التكبيل عند
 الرفع يديهما والسبق بيديه على الارض والارغام بالا
 والدعاء والتسبح ان اند والطائفة عقب رقع من
 الثانية والدعاء بينهما والقيام معتدلا على يديه سابقا
 برفع ركبتيه ويكره الاقفا **السابع** التشهد
 ويجب كل ثنائية مرة وفي الثلثة ثمة مرتين ويجب
 المجلس تقدره والشهادتان والصلوة على النبي
 واقله الشهادتان لا اله الا الله واشهد ان محمدا رسول
 الله صل على محمد وال محمد ويسجد ان يجلس للتشهد
 متوكفا وان يديهما بعد الواجب **الثامن** التسليم
 في وجوب خلاف صورته السلام علينا وعلى عباد
 الصالحين او السلام عليكم ورحمة الله وبركاته في

الاعلى

منه

والواجبة

ان

المنقول

ان يسلم المنفرد الى القبلة ويؤم بمخبر عن يمينه الى
 يمينه والامام بصفحة وجهه والمأموم عن يمينه وعن
 يساره ان كان على يساره **واحد الفصل الثاني**
 في مندوبات الصلوة وهي خمس **الاول** التوضي
 تكبيرات بينهما ثلث ادعية واحدة منها تكبير
 الاحرام **الثاني** الفوت وهي كل ثمانية ركعة
 وبعد القراءة ويقضيه لوسية بعد الركعة **الثالث**
 نظره في حال قيامه الى موضع سجوده وفي حال قنوه
 الى باطن كفيه وفي حال ركوعه الى ما بين رجليه
 في سجوده الى طرف انفه وفي حال جلوسه الى حجره
 الرابع وضع اليدين قائما على فخذه بجذائ كفيه
 وقائنا لفتاء وجهه وراكها على ركبتيه وشا
 بجذائ اذنيه وجالساً على فخذه الخامس **النفث**
 واقله تسبيح الزهراء عليها السلام ولا حصر
 ويستحب ان ياتي بالمنقول **الفصل الثالث** في خواص

احد

هو

الصلوة ويطلبها كل نوافض الطهارة وان كان
 وتعد اللغات الى ما وراء الكلام بحرف فصلا
 مما ليس بقراء ولا دعا، والفقهه والفضل لا
 الخارج عنها والبكالامه الدنيا والتكبير وكبر
 الاثبات بمناوشة والتأويل في العلم والقول
 والبث والافشاء والتفهم والبصاق ونفي
 السجود والناوه بحرف وعدائه الاخيش وحرف
 قطع الصلوة بغير ضرورة وفي عطف الشرط
 قولان ويجوز شتم العاطس ورد السلام والتمنا
 بالمباح **الباب الثالث** في بنية الصلوة الواجبة
 فيه فصول **الاول** في المحبة وهي ركعتان عوض
 الظهور وفيها من قول الله تعالى ان يصلي على
 شئ مثله ومن شرطها السلطان والادب او من
 نصيبه والعدد وهو خمسة نفر اقدم الامام و
 الخطبان وهما عمدا لله والصلوة على النبي واله

والوعظ

والوعظ وفواه سورة خفيفة من القرآن والمحامد
 ان لا يكون هناك جفة اخرى بينهما اقل من ثلثها
 وبحرف مع الشرط على كل مكان جود كرسلم من
 والعمر والعرج وان يكون جفا مسافرا ولو كان
 وبين الجفة ازيد من فرسخين ولو فارت والصلوة
 وبحرف انما الخطيب بعد الزوال اليها قيام
 الخطيب مع القدرة ويستحب فيها الطهارة وان
 يكون الخطيب بلسان فصيح مواظبا على الصلوة
 مرتد باعتماد على شئ والاصفاء اليها سدا
الاول الاذان الثاني بنية الثانية بحرف البسج
 النداء ويستعد الثالث لو امكن الاجتماع حال
 الغيبة استحب الجعة الرابعة يستحب المنفرد بشئ
 وحلق الرأس وقصر الاظفار ونحوه المشي
 بسكينة ودعاء والتطهيف والتطهيف المزمع
 بالقراءة **الفصل الثاني** في صلوة العبد من

ولا يكون لها
 لم يجز الحضور

بشئ

واجبة جماعة بشرط الجمعة ومع فقهها اسم جماعة
وفرادى ورواها بعد طلوع الشمس الى الزوال ولا
يقضى لو فاتت وهي ركعتان بغير في الاول الحمد و
الاعلى ثم تكبير خمساً فثقت منها ثم تكبير السادسة
وليسجد سجدتين ثم يقوم بغير الحمد وسورة
اربعا ثم تكبير الخامسة الركوع وليسجد سجدتين
الاصحار بها والخروج صافيا يسكنه ووقار وان
يطعم قبل الخروج في الفطر وبعدّها في الاضحية
والتكبير عقب الركعات ولها المفرد اخرها
العبد في الفطر وفي الاضحية عقب خمس عشرة اولها
الظهور يوم العيد لمن كان معني وفي غيرها عقب
مسألة الاولى بكروه التقليل فيها وبعدّها الا
في مسجد النبي عليه السلام قبل خروجه الثانية قبل
التكبير الزايد واجب وكذا الفتوى الثالثة يجب
خطبتان بعدها الواجبة بحج السفر بعد طلوع الشمس

و
ويفتنيها
سنة
ظهر
الخطبتان

قبل

قبل الصلوة ويكره قبله **العصر** كالثاني في صلوة الكسوف
وحجب عند كسوف الشمس وخسوف القمر والزلزلة و
الرباع المحونة وغيرها من احاد من السماء ركعتان
بشمل كل ركعة على خمس ركوعات وسجدتين
ان يركع التكبير وسورة الحمد وسورة او بعضها ثم
بركعتين ثم ينصب فان كان اتم السورة فركعتان
وسورة او بعضها وهكذا الى ان يركع خمساً وان
لم يكن اتمها اكتفى بنهاها عن القاضية فاذا ركع
خمساً تكبر ويسجد سجدتين ثم قام وصنع ثانياً كما
صنع اولاً وشهد وسلم ويسجدان بغير فيها
السور الطوال ومساواة الركوع القيام والجمعة
والاعادة مع بقاء الوقت والتكبير عند الانشأ
من الركوع الا في الخامس والعاشر فانه يقول سمع
لن حمده والفتوى خمس مرات ووقت الكسوف
المحسوف من حين ابتداءه الى ابتداء الانحلال

وهي
كيفيتها

يشهد
للعياض

ووضعا في

مدته وفي الزلزلة مدة العزم ولو فاته عدا ونسياناً
 فضاها ولو كان جاهلاً فان كان قد احتضر في الصلاة
 فضاها ولا فلا ولو انقضت وقت فرضه حاضراً فخير
 ما لم يفتن أحدهما ولو نضيفنا قدم الحاضرة ولا
 فضاها مع عدم التقرب كاللواحي في الصلاة
 فمنها صلوة الاستسقاء وهي مؤكدة عندنا
 وكيفيةها مثل صلوة العيد الا انه يفتن يسؤال
 توفير المياه والامتنان فيه وسبح المياثر وان
 يصوم الناس ثلثا والخروج يوم الجمعة والاشهر
 والفرق بين الاطفال وامهاتهم ونحو ذلك الرداء
 وبكبر الامام بعدها مائة مرة مستفيد القبلة
 التوسيع كذلك بمنا والتهليل بسائر النجدة
 ثلثا الناس متابعين له والمعاودة مع ما في
 الاجابة ومنها نافذة رمضان وهي الفركمة في
 كل ليلة عشرين وفي الثاني الافراد زيادة مائة و

أحدتها
 بلغ قبلا

الليالي

التي

الآخر

في العشر الاخير زيادة عشر ومنها صلوة ليلة القدر
 ويوم القدر وليلة النصف من شعبان وليلة السبت
 ويومه وصلوة على وفاطمة وجعفر عليهم السلام
الخامس في السهو من ترك شيئا من واجبات الصلوة
 عدا بطلت صلوة وان كان جاهلاً عدا المهرج
 فقد عذر اوجه علمها وكذلك لو فعل ما يجب تركه
 عدا اما الناس فان ترك ركنا انى به ان كان في
 محله والا اعاد ولو زاد ركوعا عدا او سهوا عدا
 ولو نقص من الصلوة ركعة او ركعتين سهوا ولو ترك
 حتى تكلم او اسند بر القبلة اعاد ولو صلى في مكان
 منصوب او في ثوب منصوب او نجس او سجد عليه
 العلم اعاد ولو صلى بغير طهارة مطلقا عدا او
 سهوا او قبل الوقت او مسند بر القبلة اعاد وان
 كان غيبا ركن فثلثة اقسام الاول ما لا حكم له
 هو من نسي القراءة حتى انتهى او جهل بالاحكام

بشكل

و

أو تسبيح الركوع أو طائفتين حتى ينصب أو رفع الرأس
 منه أو طائفتين أو تسبيح السجود أو طائفتين أو أحدهما
 الأعضاء السبعة أو رفع الرأس منه أو طائفتين في
 الرفع عنها أو طائفتين أو الجلوس في التشهد أو
 ما يوجب الصلاة في من ذكرناه من هذه الأمور وهو في
 قول الحمد وأما السورة ومن ذكر ترك الركوع في
 السجود ركعتين ومن ذكر بعد القيام ترك سجدة فبعد
 وسجدة وسجدة سجدة أو السجود بعد السلام ركعتين أو
 ترك التشهد ولو ذكر بعد التسليم ترك التشهد أو
 الصلوة على النبي وآله فضاء الثالث الشك
 كان في عدد التثنية أو التثنية أو الأولى من
 الرباعيات أعاد وكذا إذا لم يعلم أنه كم صلى وإن
 كان في فعل ففعل فعل عنه لم يفت والأقوى فإن
 ذكر أنه قد فعله استأنف إن كان ركعا أو أقل
 ولو شك فيما زاد على الأولى في الرباعية ولا ظن

التلخيص
 أصل واحد
 منها أو طائفتين
 وسجدة
 الرابعة

نزل

بنى على الزايد وأخطأ فمن شك بين الاثنين الثالث
 أو بين الثالث والأربع بنى على الأكثر فإذا سلم صلى
 ركعتين من قيام أو ركعتين من جلوس ومن شك بين
 الاثنين والأربع بنى على الأربع فإذا سلم صلى
 من قيام ومن شك بين الاثنين والثلاث والأربع
 بنى على الأربع فإذا سلم صلى ركعتين من قيام و
 ركعتين من جلوس مسائل الأولى لا سهو على من
 كثر سهوه ونواترو ولا على الإمام أو المأموم إذا
 حفظ عليه الآخر ولا سهو في سهو الثانية من حيث
 في الثالثة بنى على الأقل وإن بنى على الأكثر جاز
 الثالثة من تكلم ساهيا أو قام في حال السجود
 أو قعد في حال القيام أو سلم قبل الإكمال وجب
 عليه سجدة السهو وكذا تجبان على من شك بين
 والخمس فإنه يبنى على الأربع ويسجد بها الواحدة
 سجدة السهو بعد الصلوة ويقول فيها باسم الله

و
 و

اِنَّهٗ التَّهَمُ صَلَّيْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ وَالسَّلَامُ عَلَيْهِ
 النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللهِ وَبَرَكَاتُهُ ثُمَّ يَنْتَهِي خُفِيًّا وَاسْتِغْثَا
 الْحَامِسَةُ الْمُكَلَّفُ اِذَا اَخْلَى بِالصَّلَاةِ هَذَا اَوْ هَذَا
 اَوْ فَاتَتْهُ بَنُوهُ اَوْ سَكُرَ وَكَانَ مُسْلِمًا فَضَاهَا اَوْ اِنْ كَانَ
 مَغْنًى عَلَيْهِ جَمِيعُ الزَّمَنِ اَوْ كَافِرًا اَوْ لَا اِقْضَاءً ^{بِقَضَى} وَالْمَرْءُ
 وَلَوْ لَمْ يَجِدْ مَا يَنْظُرُهُ مِنَ الْمَاءِ وَالزَّوَارِ يَنْقُطُ
 اِدَاءً وَقَضَاءً السَّادِسَةُ اِذَا دَخَلَ وَفِي الْفَرِيضَةِ
 وَعَلَيْهِ فَاتَتْهُ تَحْبِيرُهَا اِنْ تَضَرَّفَتْ الْحَاضِرَةُ
 السَّابِقَةُ الْفَوَائِدُ يَتَرَبَّعًا مُحَاضِرَةُ الثَّامِنَةِ مِنْ
 فَاتَتْهُ فَرِيضَةُ وَلَمْ يَعْلَمْ مَا هُوَ صَلَّيْ ثَلَاثًا اَوْ رُبْعًا وَ
 اَشْنَى الثَّانِيَةَ الْحَاضِرَةُ يَفْضِي مَا فَاتَتْهُ فِي السَّادَةِ
 قَصْرًا وَالْمُسَافِرُ يَفْضِي مَا فَاتَتْهُ فِي الْحَضَرَةِ عَامًا
 الْعَاشِرَةُ يَسْتَحْيِ قِضَاءَ النِّوَافِلِ الْمُرْتَبَةِ وَلَوْ فَاتَتْ
 بِمَرَضٍ اَوْ سَجَمٍ اَوْ بِنَقْدٍ عَنْ كُلِّ رَكْعَةٍ يَجِدُهَا اِلَّا
 لَمْ يَكُنْ فَفِي كُلِّ يَوْمٍ عِدَّةُ **الْيَوْمِ السَّادِسَةِ** فِي صَلَاةِ الْحَامَةِ

اشنئ

وَهِيَ وَاجِبَةٌ فِي الْجُمُعَةِ وَالْعِيدَيْنِ بِالشَّرَاطِ وَمُسْتَحَبَّةٌ
 الْفَرَاغُ الْمُبَاقِيَّةُ وَالْعِيدَيْنِ مَعَ اخْتِلَالِ الشَّرَاطِ وَ
 فِي الْاِسْتِسْقَاءِ وَتَقْدِيرِ صَاعِدًا وَلَا يَصِحُّ
 حَالًا بَيْنَ الْاِمَامِ وَالْمَأْمُومِ بِغَيْرِ الْمَشَاهِدَةِ اِلَّا فِي
 الْمَرْءِ وَلَا مَعَ عُلُوِّ الْاِمَامِ فِي الْمَكَانِ مَعَ اِسْتِدْبَارِهِ
 بِجُوزٍ بِالْعَكْسِ وَلَا بِنَبَا عِدَا الْمَأْمُومِ بِالْخَارِجِ عَنِ
 الْعَادَةِ مِنْ دُونَ الصُّفُوفِ وَلَوْ اَدْرَكَ الْاِمَامُ اَنَّهَا
 اَدْرَكَ الرُّكْعَةَ وَالْاَفْلاَ وَلَا يَفْرُ الْمَأْمُومُ مَعَ الْمُرَضِيِّ
 وَلَا يَنْقُدُهُ فِي الْاَفْصَالِ وَلَا يَدْرُسُ نَبَا الْاِبْنَانِ وَخَرَجَ
 مَعَ اخْلَافِهَا فِي الْغُرُفِ وَاِذَا كَانَ الْمَأْمُومُ وَاحِدًا
 يَسْتَحِبُّ اَنْ يَفْتَنَ عَنْ عَيْنِهِ وَاِنْ كَانَ اَوْجَاعُهُ فُلَانَهُ
 اِلَّا الْعَامَرُ فَإِنَّهُ يَجْلِسُ فِي وَسْطِهِمْ وَكَذَا الْمَرْءُ لَوْ
 صَلَّيْ مَعَ الرِّجَالِ اَخْرَجَتْ عَنْهُمْ وَيَعْبُرُ فِي الْاِمَامِ
 التَّكْلِيفُ الْعِدَالَةُ وَطَهَارَةُ الْمَوْلَدِ وَلَا يُولَدُ لِقَاعٍ
 الْقَامِ وَلَا اِلَّا فِي الْمَقَارِي وَلَا الْمَوْتُ السَّارِعُ يَجِبُ

العكس

صلبى ناخرن

ولا المرأة وجلا لأختي والمهاشمي وصاحب المسجد
 أولى وبقدم الأقر فالأفضة فالأقدم هم في الأسبق
 فالأصغر وبكره ان ياتهم الحاضر بالمسافر والمظهر
 بالمنهم والسليم بالأجزم والابصر بالحدود
 نوبته والاغلف وبكره امامه من بكره امامه
 والاعراب بالمهاجرين مسائل الأولى لو اختلفت
 استناب ولو مات واغنى عليه قدموا اماما الثاني
 لو خاف الداخل فوات الركعة ركع وشي وختم
 الثالث انه احرم الامام وهو في نافله قطعها
 ولو كان في فرضه اتهمها نافله ولو كان امام
 الاصل قطعها وتابعه الرابع لو فاته بعض
 دخل مع الامام وجعل ما يدخله اول صلوة فانا
 سلم الامام قام فاتهم صلوة الخامسة تسجدة
 المساجد مكتوبة والميضات على ابراهيم والمناد
 مع حانظها والاستراج فيها واعادة المنهدم

المنهدم

ع
٧

استعمال الله في غيره منها وبجر وزفر فيها ونفثها
 بالصور واخذها او بعضها في تلك او غيرها وادخال
 النجاسة بها اخرج المحصى منها وبعاد لو اخرج بركبه
 نعلها والشرف والمخاريف حانظها وجعلها طريقا
 والبيع فيها والتعريف فاما الحدود وانشاء الشعر
 وعمل صنائع والنوم والبصاف فيمكن المجاوزة
 انفاذ الاحكام ويستحب في دين الرجل البهي فخر
 واليسرى خروجا والدعاء فيها وكسبها **كالكسب**
 في صلوة الخوف وهي مفصولة سفر وحضر جماعة
 فرادى وشروطها ثلثة ان يكون المسلم كبره
 الاقربان تسعين بقايم كل قسم العدو وان يكون في
 العدو كثرة يحصل معها الخوف وان يكون العدو
 صلافة جهة القبلة وكيفية ان يصلي بركعة
 في الثانية حتى يتقوا ويصلوا بركعة الباقي بصلاتي
 الثانية وبقيته في الشهادتين حتى يجفروا فيسلم بهم في
 كانت ثلاثة بصلاتي الاولى ركعة وبالثانية ركعتين او

والشراء

الاقام

صلى

بالعكس ويجب اخذ السلاح ما لم ينع ثيابا من الواجبا
 فيؤخذ مع الضرورة وصلوة شدة الخوف بحسب الامكان
 واقفا او ماشيا او راكبا وسجد على ضربين سرجه
 الا او ما وسنقبل كقبلة بما امكن ولو لم يتمكن من الاتمام
 صلى بالسبع عوض كل ركعة سحان الله والحمد لله ولا
 اله الا الله والله اكبر والموتى والفرق بين ايام
 ولا يقصر ان الامع السفر والخوف **الباب الثامن في**
 صلوة المسافر يسقط في السفر من كل رابعة ركعتان
 بشرط خمسة احدها قصدا للمسافة وهي ثمانية فراسخ
 او اربعة مع العود في يومه الثاني ان لا ينقطع سفره
 ببلد فيه لك قد استوطنته شتم فصاعدا او فرسا
 على اقامة عشرة ايام ولو قصد المسافة وله على اسمها
 منزل قصر وطرفه خاصة الثالث اياجه السفر ولو كان
 عاصبا لم يقصر الرابع ان لا يكون سفره اكثر من خمسة
 كالمكاري والراعي والبدوي والذي يدور في تجارة
 واليهابط من لا يقيم في بلده عشرة ايام ولو اقام احد

الأول

استفزه

هو لا في بلده او ببلده عشرة ايام قصر اذا خرج
 الخامس ان يوارى عنه جدران بلده او يخفى عليه اذا
 نصره فلا يترخص في ذلك ومع حصول الشرائط
 يجب التفضيل الا في حرم الله وحرم رسوله وسجدة الكوفة
 والحاج على ساكنة السلام فانه يخبر ولو انتم في غير
 عمدا اعماد والمجاهل لا يبيد والناسي يبيد في الوقت
 لا خارجة ولو سافر بعد دخول الوقت قصر مع بقا
 الوقت ولو دخل من السفر بعد دخول الوقت اتم ولو
 نوى المسافر اقامة عشرة ايام اتم ولو لم يقصر الى
 ثلثين يوما ثم يقيم **كتاب الزكوة** وهو قسمان زكوة
 المال وزكوة الفطر وهذا **ابواب الباب الاول**
 في شرائط الوجوب ودفعه انما يجب زكوة المال على
 الحر المالك للنصاب المتكفي من النصف فيه ويسمى لمن
 انجز في مال الطنل من ابله انة اخرجها عنه والمال
 الغائب اذا لم يتمكن صاحبه منه لا يخفى ولو مضت
 كذلك احوال كثيره استحب اخراج زكوة حرة يبيد

بلغت

وجوده ولا زكوة في الدين وزكوة الغرض على المقصود
ان تركه بحاله حولا ومع هلال الثاني عشر مع بقا
الشرايط في حال الحول ولا يجوز التأخير على المكته ^{في بعض}
ولا نقد معها قبل وفاء الوجوب ان دفع كان فريضة ^{في بعض}
او احتسابه احتساب منها مع بقاها على الاستحقاق
وتحق الوجوب ولا يجوز نقلها عن بلد ما مع وجود
المستحق في بعض ان نقل ولو عدم نقل ولا ضمان
ولا بد من التيقن من الاخراج واما الضمان فشرط اثنان
الاسلام وامكان الاجراء والكافر يسقط عنه بعد
اسلامه لا سلام ومن لم يتمكن من اخراجها على الوجوب
اذا تلفت لم يضمنها **الباب الثاني** مما يحيط بزكوة
وهي تسعة اصناف لا غير فمهما فصول ثلثة **الفصل**
الاول النعم على الزكوة في النعم الثلثة الابل والبقر
الغنم بشرط اربعة المضايك السوم والحول وان لا
يكون غوامل ونصاب الابل اثني عشر خمس وفيها ثمانية
ثم عشر وفيها ثمان ثم خمس عشرة وفيها ثلث شياه

البرم

ثم عشرون وفيها اربع شياه ثم خمس عشرون وفيها
خمس شياه ثم ست عشرون وفيها بنت مخاض ثم ست
ثلثون وفيها بنت لبون ثم ست اربعمون وفيها حقة
ثم احدى وستون وفيها جذعة ثم ست وسبعون وفيها
بنت لبون ثم احدى وتسعون وفيها حقنان ثم مائة
واحدى وعشرون ففي كل خمس حقة وفي كل اربعين
بنت لبون بالغاما بالغ واما البقر فلها نصاب واحد
ثلثون وفيها نبيعي او نبيعه والثاني اربعمون وفيها
مسنة واما الغنم ففيها خمسة نصاب اربعمون وفيها
شاة ثم مائة واحدى وعشرون ففيها ثمان مائة
واحدة ففيها ثلث شياه ثم ثمانية وواحدة ففيها
اربعة شياه ثم اربعمائة ففي كل مائة شاة بالغاما بالغ
ما لا يتعلق به الزكوة وهو ما بين النصابين تسمى في
الابل شتقا وفي البقر قصا وفي الغنم عفا واما
السوم فهو شرط جميع طول الحول فلو اعلفت في اثنا
الحول من نصابها او اعلفها ما لكها استأنف الحول بعد

المود الى السوم واما المحول فهو شرط في الجميع وهو
 اثني عشر شهرا او بدخول الثاني عشر محاسب الزكوة ولو
 قصدا للفرار ولو كان بعده لم يسقط مسائل الاول
 الشاة الماخوذة في الزكوة اقلها المجزئ الضمان
 او الشئ من المهر ويجزئ الذكر والاشئ وبنت المحرم
 والنسب وهو الذي كمال حول وبنت اللبن والمنسنة
 ما كمال حولين والحف ما كملت ثلثا ودخلت في الزا
 والمجذعة ما دخلت في الخامسة **الثانية** لا يوجبه ^{المهر}
 ولا الهرم ولا ام الولد ولا ذات العوار ولا نفقة
 الاكولة ولا فحل الضراب ولو كانت ابله مراضا اخذ
الثالثة من وجب عليه بنت محاض وعنده بنت لبن
 دفعها واخذ ثاين او عشرين درهما ولو كان
 بالعكس دفع بنت محاض ومعه ثاين او عشرين درهما
 وكذا الحنف والمجذعة وان اللبن مساوي بنت المحاض
الرابعة لا يجب اخراج العبد بل يجوز دفع القيمة **الفصل**
الثاني في زكوة الذهب والفضة محاسب الكوة منها بشرط

فصل

لهن
 بها

الحول وقد مضى والنصاب وكونهما مضروبين سكة
 المعاملة ونصاب الذهب عشرون درهما فبقية نصف
 ثم اربعة دنانير ونصاب الفيرا طان وهكذا اذا اولا
 فيما نقص عن عشرين ولا عن اربعة شئ ونصاب الفضة
 درهم فبقية خمسة دراهم ثم اربعون فبقية درهم
 لاشئ فيما نقص عن المائتين ولا عن اربعين ولا
 السبائك ولا الحلي وان قصد القمار قبل الحول بعد
فصل ثالث في زكوة الفلانة محاسب الكوة
 اربعة اجناس منها الخنط والشعير والتمر والزبيب
 ولا يجب فيما عداها وانما يجب فيها بشرط النصاب
 وهو في كل واحد منها خمسة اوسق كل اوسق ثمن
 صاعا وكل صاع اربعة امداد وكل مد رطلان وربع
 بالمرافى يجب العشران سقي سحما او بعللا او عذبا
 وان سقي بالزبد والدوالي والنواضح بقية نصف
 العشر ثم كل ما زاد بالحساب ان لم يعد اخراج
 من يذروه غيره ولو سقي بماء اعتبر الاغلب ولو سقي

قسط الثاني ان ينفق في ملكه فلو اسفلت اليه البيع او
الحبة او غيرها لم يجب الزكوة ان كان ثقلها بعد
الصداع وان كان قبله وجب وتعلق الزكوة بالثقل
اذا اشترت وفي الثمار اذا بدا صلاحها ووثق ^{الاجر}
عند النضج وجفت الثمرة واذا اجتمعت اجناس مختلفة
بنفس كل جنس عن النصاب لم يضم بعضها الى بعض
الباب الثالث فيما يستحق فيه الزكوة سمي الزكوة في
مال التجارة بشرط المحول وان يطلب براس المال
او بزيادة في المحول كله ولو غيّر قيمة النصاب بقوم
بالنفدين ويستحب في الخجل بشرط المحول والسوم
الاثنية فيخرج من كل عشرين ديناراً وعن كل زنة
دينار واحد ويستحب فيما يخرج من الارض على اجرة
الاربعة من الجربان بشرط حصول شرائط الوجبة
الفلان ويخرج كما يخرج منها **الباب الرابع** في
المستحق للزكوة وهم ثمانية اصناف الاول والثاني
الفقراء والمساكين وهم الذين لا يملكون قوت السنة

فيها

لهم ولعائليهم ويكونون عابراً عن تحصيل الكفاية بالصفة
ويعطى صاحب دار السكنى وعبد الخدمه ^{الزكوة} ووزن
الثالث العاملون وهم السعاة للصدقات **الرابع**
المولقة قلوبهم وهم الذين يستمالون للحهاد وان كانوا
كفاراً الخامس في الزناب وهم المكاتبون والعبيد ^{الذين}
في الشدة السادس الفاريون وهم المدبرون في
غير المعصية السابع في سبيل الله وهو مصلحه او في
كالحهاد والحج وبناء المساجد والفتا طر **الثامن**
ابن السبيل وهو المنقطع به في الغربة وان كان غنيا
في بلده والضيفان كان سفرهما مباحاً وبغيره
الاولسب الايمان ويعطى اولاد المومنين ولو اعطى
المخالفة مثله اعاد مع الاستبصار ان لا يكون اذا
النفقة عليه من الاثني عشر اولاداً وان نزلوا
والزوجة والمملوك وان لا يكونا هاشميين اذا كان
المعطى من غيرهم وتمكنوا من الجنس وحل الهاشمي
ويجوز اعطاء موالهم ويجوز تحصيل واحد بها احب

تكونوا

تكونوا

والمستحقين بسببها على الاصناف وانما يعطى
ما يجب في النصاب الاول ولا حد لاكثره **كتاب الخامس**
في زكاة الفطر وهي واجبة على المكمل المحرر الفتي
هو ما لا يتوفى منه عند هلال شوال وينقص عند
صدوة العيد ويجوز بعد عنها في رمضان ولا يجوز
العيد الا لعذر ولو فاسد فقصبت ولو غطها لم يفت
من غير تقرب فلا ضمان ولا يجوز جعلها عن يده
وجود المستحق فيه وقدرها سنة اطلاق العرف
ومنه بالمدني من الحنطة والشعير والتمر والزبيب
الاوز والافط ومن اللبن اربعة ارطال بالمدني و
افضلها التمر ثم الزبيب ثم ما يغلب على القوت ويجوز
اخراج القيمة ويجوز ان يخرجها عن نفسه وعن جميع
من يقول من مسلم وكافر وحرو عبد ومعتق وكبير وان
كان معتبراً بالبلولة ويجب فيها النية واصطاحا
الى سقن الزكاة المال والافضل صرفها الى
الامام عليه السلام ومع غيبته الى المأمون من فقهاء

تتمة
الكتاب

الامام به ولا يعطى الفقير اقل من صاع ولا حد لاكثره
وبسبب احصاء القرابة لها ثم الجيران للفقير
اخراجها **الباب السادس** في الخمس وهو واجب
غنما دار الحرب والمعادن والغوص وارباع البحار
والصناعات والزراعات والكنوز وارض الذي
اذا اشترها من مسلم والحرام الممتزج بالحلالي
لغيره وبغيره في المعادن والكنوز عشرة دينار
وفي الغوص دينار وفي ارباع البحار والصناعات
الزيادة عن مائة السنة له ولعياله بقدر انقصا
صحب في الزائد ووقف الوجوب وفصول هذه
ويقسم الخمس سنة اقسام ستم منه وسهم لرسوله
لذي القربى وهذه الثلثة للامام وسهم للفقير
الطاشميس وسهم لابنائهم وسهم لابنائهم
لا تجل عن البلد مع وجود المستحق ويجوز احصاء
بعض الطوائف الثلثة بنصيبهم وبغيرهم ايمان في
النهم الفقير الا ان قال كل ارض خربة بآباد اهلها وكل

الزيادة

لذوي

يخرج

ارض لم يوجف عليها نجس ولا ركاب وكل ارض كلها
 اهلها من غير قتال وروس الجبال ويطون الاودية
 والموات التي لا ارباطها والاجام وصوا في الملوك
 قصاتهم وقطاعهم غير المخصومة وميراث من لا وارث له
 الغنائم الماخوذة بغير اذن الامام فهذه كلها
 للامام وابيع لنا المساكن والمناجر والمناكيح
كتاب الصوم وفيه ابواب **الاول** الصوم وهو
 الامساك عن المفطرات مع النية فان نسي الصوم
 كرمضان كف فيه نية القرينة والا فتركه الى المعين
 ووفئها الليل ويجوز تجديدها الى الزوال فاذا
 زالت الشمس فأت وقتها وجب الامساك فيها
 والمعين ثم نفي ويجزى في رمضان نية عن الشهر
 اوله ويجوز تقديم نية عليه ويوم الشك بصيامه
 عن شعبان فان اتفق انه من رمضان اخره ولو ايج
 نية الافطار الى الزوال ولم يفطر ثم نسي انه من رمضان
 جدد النية الى الزوال ولو كان بعد الزوال امسك

يوم او يومين من الشهر

افتر

له

وفضي وعمل الصوم النهار من طلوع الفجر الثاني
 الى الغروب **الباب الثاني** فيها يمك عنه الصائم
 هو ضربان واجب وندي فالواجب الاكل والشرب
 الجماع في الفيل والدبر والامتناء وايصال النكاح
 الى الخلق متعدا والبقا على الجناحة متعدا حتى
 الفجر ومما وده النوم بعد انبياض حتى يطلع
 الفجر وهذه السبعة وجب القضاء والكفارة وحسب
 القضاء بالافطار بعد الفجر مع طهريقا الليل و
 ترك المراعات مع القدرة عليها وكذا الواخيرة
 غيره ببقا الليل ونيل الغروب للظلمة الموهمة له
 غلب على الظن دخول الليل ولم يدخل فلا قضاء
 وتقليد الغير في دخول الليل ولم يدخل ومما وده
 النوم بعد انبياض واحدة قبل النفس حتى يطلع
 الفجر وتعد الفجر ودخول الماء الى الخلق للشرارة
 المضمضة للصلوة والحفنة بالماء باع وجب الامساك
 عن الكذب على الله وعلى رسوله وعلى الانبياء

الطريقا

او

والكروه

وفي الارناس في الماء فolan وكذا الامساك على
محرم سوى ما ذكرناه وبتاكد في الصوم والمنذور
ترك السقوط والكحل بما فيه صبر او مسك واخره
الدم ودخول الحمام المضعفان وشتم النرجس و
اله الربا حين والحفنة بالجامة وبل الثوب على
المجسد والقبلة والملاعبنة والمباشرة بشهوة
جلوس المرأة في الماء ولا يفسد الصوم فبذلك
وذوق الطعام اذ الفظه وزوال الطابروا منقاع
الرجل في الماء مسائل الاولى الكفارة لا تجب الا
في رمضان والنذر المعين وقضا رمضان بعد الزوال
والاعتكاف على وجهه وما لا يفتي صومه كالنذر
المطلق وقضا رمضان قبل الزوال والثالثة لا
يجب بفساد شيء الثانية كفارة المنع عن شيء
او صيام شهرين متتابعين او اطعام مسكين
وكفارة قضا رمضان بعد الزوال اطعام عشرة
مساكين فان عجز صام ثلثة ايام ولو تكرر الاطعام

في ذي

الثالث

في يومين تكررت الكفارة وبغيره لم يفسد ولو كان
فثلث الثالثة المكروهة لزوجه بخل عنها الكفارة
المطاعة نكفر عن نفسها **الباب الثالث** في اتسا
وهي اربعة واجب ومنذوب ومكروه ومختور
فالواجب شهر رمضان والكفارات ودم المنة و
النذر وشبهه والاعتكاف على وجهه وقضا الواجب
وعبر رمضان باقية اما كنهه واما شهر رمضان
فعلامته رؤيته اهللال او مضى ثلثين يوما من شعبان
او قيام البينة بالزوجة وشرايط وجوبه ببلوغ
وكمال العقل والسلامة من المرض والافاقة او
حكمها والخلو من المحض والغاس وشرايط
البلوغ وكمال العقل والاسلام والمرئ بقبض
فانه في زمان ردة ونحوه قاضي رمضان في انما
الى الزوال فستعين الاتمام والمنذور بجمع ايامه
الا المنهي عنه والمؤكد منه عشر فسم اول خمس من
كل شهر واول اربع من الشهر الثاني واخر الخمس

مئة

الثالث ويوم الغدير ويوم المباهلة ويوم المبعث
ومولد النبي صلى الله عليه واله وسلم ويوم دحو
الارض وعاشوراء على وجه التحزن وعرفة لمن لا
يضعفه عن الدعاء ولحمل ذى الحجة واول حجة
وجب كله وشعبان كله وايام البقي وكل خميس
جمعة ويستحب الامساك وان لم يكن صوما للسنن
القادم بعد الزوال او قبله وقد افطر والمريض اذا
برئ كذلك والحائض والنفساء اذا طهرتا وكذا
اذا اسلم والصبي اذا بلغ والمجنون اذا افاق
المغنى عليه كذلك ولا يصح صوم المضيف نظراً
بدون اذن المضيف والزوجة بدون اذن الزوج
والولد بدون اذن الوالد ولا المملوك بدون اذن
مولاه والمكروه النافله سفر او المدة عو الى طعام
وعرفة مع ضعفه عن الدعاء او شك الهلال والمحرم
صوم العيدين وايام التشريق لمن كان عني ويوم
التشك على انه من رمضان وصوم نذر العتية وصوم

الحن

الصمت والوصال والواجب في السفر الا النذر المفيد
به وبدل دم المنفعة والبدن لمن افاض من غفلة
الغروب عامداً او يكون سفره اكثر من حضره وهو
كالمن ليس له في بلدته مقام عشرة ايام مساكين
الا على الصوم الواجب ينقسم الى مضيق وهو قضاء
وقضاؤه والنذر والاعتكاف ومحبوه وهو
كفارة اذى طعن الراس وكفارة رمضان وجزاء
الصبي ومرب وهو صوم كفارة البهي وكفارة
والظهار ودم الطهري وكفارة فضا رمضان
الثانية كل صوم بحجة الشايع الا النذر المطلق
شبهه والفضاء وجزاء الصبي والسبغة في بدل
الطهري الثالثة كل ما بشرط فية الشايع اذا افطر
بعذر بني وان افطر لغیره اسنانف الا من عجز
شهران فصام شهراً ومن الثاني ولو يوماً ومن
عليه شهر فصام خمسة عشر يوماً والثلثة في بدل فقد
التمنع اذا صام يوم التروية وعرفة صام الثالث

شبهاً

ايام التشريق **الباب الرابع** في المندوبين اذا حاضرت
 المرأة او نفسها في وقت كان من التمام لصلواتها
 ونقصته ولو طهرت بعد الفجر امسكت استحبابا او نقصته
 ولو بلغ الصبي او افاق المجنون قبل الفجر صام ما دلت
 اليوم واجبا والا فلا والمريض اذا برء او قد
 المسافر قبل الزوال ولو بغير مسكا واجبا و
 اجزئها والا فلا ولو استمر المرض الى رمضان اخر
 سقط الفضا عنه ونصد عن الماضي لكل يوم
 بمدة ولو برى بينيها وكان عازما على الصوم فضا
 ولا كفارة وان نما ونضى ونصد عن كل يوم بمدة
 وحكم ما زاد على رمضان من حكم مضايح ويجب
 الافطار على المريض والمسافر ولو صام الى آخر
 وشرايط فصر الصوم شرائط فصر الصلوة والشيخ
 الشيخ مع عجزها صمدان عن كل يوم بمدة وكذا
 ذو العتاش ونقصي مع البرء والحمال لفريق
 والمرضة العليله اللبن بغير ان ونقصيا لغيره

اجزئها

ولو مات المريض في فرض استحبابه الفضا عنه
 لو مات بعد استنوار الصوم والقول بسفره ونقصي
 الولي وهو كبير او لاده الذكور واجبا ولو كان
 تحاضرا ونقصي عن المرأة ولو كان الاكبر نتيضا
 ونصد عن من التركة عن كل يوم بمدة ولو كان عليه
 فضي الولي شحرا ونصد عن من مال المبتع اخر
 أنه اعلم **الباب الخامس** في الاعتكاف وهو
 للعبادة في مسجد مكة او مسجد النبي عليه السلام او
 جامع الكوفة او البصرة فاضه وشرط النية والصوم
 وابقاء ثلثة ايام فما زاد وهو واجبه في التواتر
 ما اوجب المندوب شحرا والندب ما ينزع في اذا
 معنى بومان وجب الثالث ولا يخرج من المسجد الا
 لغرضه او طاعة كالتسبيح او عبادة مريض او
 جنازة او اقامة شهادة ومع الخروج لا يفتي
 الظلال ولا يجلس ولا يمشي الا بغيره ويستحب له
 الاشراف ويحرم عليه الاستماع بالنساء والبيع

موضه

الشراء، وشتم الطبيب الجهد، والبغض ما يقصد
 ولو جامع فيه كفر مثل كفارة رمضان وان كان البلاء
 وفي طاهر رمضان بقضاء كفارة ولو افطر غير
 مما يوجب الكفارة فان وجب النذر المعتبر كفر ولا
 فلا الا في الثالث ولو حاض المرأة او مرضت
 خرجها وقضاء مع وجوبه **كتاب الحج** وفيه ابواب
الباب الاول في اقسامه وهي حج الاسلام وما يجب
 بالنذر وشبهه وبالا ستجارة والافساد فحج الاسلام
 واجبة بالاصل الشرعي مرة واحدة على الذكور
 الاناث والنحن في شروط منه البلوغ وكمال العقل
 والحرية والزاد والراضة وامكان المستطاعة
 الصبي لم يجزئه الا اذا ادركه احد الموفين بالغاً
 وكذا العبد وبصحي الاحرام بالصبي غير المجنون
 ومن العبد ما دون المولى ولو تسكن العبد لم يجزئه بعد
 الانطاعة ولو كان المتكفل مريضاً لم يحل الاستئثار
 ويجب مع الشرايط على الفور ولو اهلل مع الاستغفار

لمع قالا

الاستجارة

المجنون

حرر

حتى مات فبقي من صلبه ما لم يمت او لم ياكل ولو
 لم يخلف غير الاجرة ولا يجوز لمن وجب عليه ان يحج
 تطوعاً ولا نائياً ولا بشرط في المرأة وجوب محرم
 ولا اذن الزوج بشرط في الذكور اما التنا
 فشرطه الاسلام والعقل وان لا يكون عليه حج واجب
 ولو لم يكن جائزاً وان كان صرورة او امرأة و
 لو تبرع عن الميت برئت ففته **كتاب الخصال** في
 انواعه وهي ثلثة تمتع وقراة افراد اما التمتع
 فصورته الاحرام بالعمرة الى الحج من الميقات الطواف
 بالبيت سبعا وصلوة ركعتين في مقام ابراهيم عليه السلام
 والسعي بين الصفا والمروة سبعا والنقصن الاحرام
 ثانياً من مكة والوقوف بعرفات واسع ذي الحجة الى
 الفردوس الا فاضة الى المشعر الوفوف به بعد الخروج
 ذي جمره العقبه ثم الذبح ثم الحلق ثم التيمم
 وطواف الحج وركعتاه وسبعه وطواف النساء
 ركعتاه والمبيت بمكة ليلة الحادي عشر والثاني عشر

يوم

رعى الجمار الثالث في اليومين ثم ان نام الثالث
 رعى وهذا فرض من نافي عن مكة باثني عشر ميلا
 زاد من كل جانب والمفرد يقدم الحج ثم يعتمر عمره
 مفردة بعد الاحلال والقارن كذلك لكن ليس
 الهدى عند احرامه وشرط التمتع بالنية ووقوعه في
 اشهر الحج وهو شوال وذو القعدة وذو الحجة
 اثنان الحج والعمره في عام واحد وانما احرام
 الحج من مكة وشرط الباقين النية ووقوعه في
 الحج وعقد الاحرام من الميقات او من منزله ويجوز
 لهما الطواف قبل المضي الى عرفات لكنهما يجزdan
 التلبية عند كل طواف استحبابا ويجب على المتمتع
 ولا يجب على الباقي **الباب الثالث** في الاحرام وانما
 يصح في المواقيت وهي من كل اهل العراق والعقير
 افضل المسلي واوسطه عمره واخره ذات عرق
 فلا يجوز عبورها الا عرها ولا هلكه منه سجد
 وعند الضرورة المحفة وهي ميقات اهل الشام حيا
 والدمج

لكه
 الاحرام
 هي

اركان والميقات

ولا

وللمنح بليل وللطائف قرن المنازل والحج التمتع
 ومن كان منزله اوفر من الميقات فمقره الميقات
 في للصبيان ومن حج على طريق احرام من ميقات اهل
 ولا يجوز الاحرام قبل هذه المواقيت ولو تجاوزها
 رجوع واحرام منها وان لم يتمكن بطل حجه وان كان
 ناسيا او جاهلا رجوع مع الملكة واحرام من موطنه ان لم يتمكن
 ولو نسي الاحرام حتى اكمل فناسكه صحيح حج على
 رواية والواجب في الاحرام النية واسند انها
 والتلبية الاربع للمتمتع والمفرد والاشعار
 للقارن وصورتها لسبب لسبب ان الحمد والنعمة
 والملائكة لا شريك للسبب لسبب ولعيسى النبي
 مما يصح فيه الصلوة والمندوب توفيق شعير الاس
 للمتمتع من اول ذى القعدة ونظير الحجة وقصر لظها
 واخذ المشارب واخذ العانة والابطين النبي
 والفصل امامه الاحرام والاحرام عقب الظهور
 اوسن ركعات او ركعتين ورفع الصلوة التلبية اذا

ميقاته

عيها

اسداده حكمها

و

لبس اللبس

وهي

راحته اليسرى على طرف المدينة والدعاء والتلفظ
 بالنوع والاشراط وتكرار التلبية الى ان يشاهد
 مكة للمنتهي والى عند الزوال يوم عرفه للمعتمر ان يقار
 واذا دخل الحرم للمقيم والاحرام في قطع محض واحرام
 المرأة كاحرام الرجل الا في تحريم المخط ولا يمنعها
 المحيض منه **الباب الرابع** في نزول الاحرام **الاول**
 منها اربع عشرة كما صيد البر وامساكه واكله
 الاشارة اليه والاعلان عليه وذبحه والنسائه
 ونقبه لا ولسا ونظر الشهوة وعقد الخبوة
 شهادة عليه والاستمنا والطيب والمخيط للرجل
 وما يستظهر القدم والفسوق وهو الذر والحد
 وهو قول لا والله وبلى والله وفيه ايهام الجسد
 الشعر مع غير الضرورة واستعمال الدهن لظهوره
 للرجل والتظليل لساير اعضاءه وقطع شجر
 والحشيش النبات في غير ملكه الا الفوكه والاذخر
 والفحل وبكره الا كحال بالسود والنظر في المرأة

للمعتمر

مكة

ليس

ليس الخاتم للزينة والحجامة وذلك الجسد وليس
 السلاح اختيارا على احد القولين في ذلك كله
 الا الثياب للبرء والاحرام في الثياب الوسخ والمعلقة
 والخناء للزينة ودخول الحمام وتلبية المنادى واستعمال
 الواحيتين ويجوز حمل الجسد والسواك ما لم يدم
الباب الخامس في كفارة الاحرام وفيه فصلان
الاول في كفارة الصيد وهو الحيوان المحلل للمنع
 البر ويجوز صيد البحر وهو ما يبيض ويفرخ فيه
 الدجاج الحبشي ففي النفاضة بدنه ومع الفريضة
 ثمن البدنه على البر وبطهم سنين مسكينا لكل
 مدان وما زاد على سنين مسكينا ولا عجب انقص
 عنه ولو عجز صام عن كل مدين يوما فان عجز صام
 ثمانية عشر يوما وفي بقرة الوحش وحماره بقرة فان
 لم يجد قرض ثمنها على البر واطعم ثلثين مسكينا
 لكل واحد مدان ولا يجب عليه التميم والقاضية
 وان عجز صام عن كل مدين يوما فان عجز صام تسعة ايام

عن

صيد المحرم حرام على المحلل
 المحرم وصيد المحلل محرر على
 المحرم ضاحه المراد بالصيد
 المحرم الحيوان الممنوع وصله
 بشرط ان يكون صلاحي

وفي الضبي والشلب والاريش شاه فان عجزها
 على البر واطعم عشرة مساكن لكل مسكين مدار
 الفاضله ولا يجب عليه التعميم فان عجز صام ثلثه
 ايام وفي كسر بعض النعام اذا انحرك الفرج لكل بيضة
 بكوة من الابل وان لم ينزل ارسله فحوله في الاش
 بعددها فالناتج هدى لبنت الله فان عجز فركه
 بيضة شاه فان عجز ايام عشرة مساكن فان عجز صام
 ثلثه ايام وفي بعض القطاه والضبي اذا انحرك الفرج
 لكل بيضة واحدة من صفار الفم وان لم ينزل ارسله
 فحوله من الفم ثلاث بعددها فالناتج هدى لبنت
 وان عجز كان كبعض النعام وفي الحمام شاه وفي غيرها
 حمل وفي بعضهما درهم وعلى الحمل في الحرم على الجملة
 درهم وعن الفرج نصف درهم وعن البيضة
 درهم ويجب ان على الحرم في الحرم وفي الضبي
 القنفذ والبر بوع مبدى وفي القطاه والدرج
 وشبهه حمل وظم وفي المصفر والفضيرة والصمغ

ان
 والنتائج

لو

وفي الجراد والغلة التي يلقبها عن جسده كدم
 الطعام وفي الجراد الكثير شاه ولو لم يتمكن من
 لم يكر عليه شئ ولو اكل ما فاته كان عليه فداء ان و
 لو اكل ما ذبح غيره ففداء واحد ولو اشترك جماعة
 في قتله فعلى كل واحد فداء وكل من كان معه صبي
 ملكه عنه بالاحرام ويجب عليه امراله فان امسكه
 ضمن مسأله الاولى المحرم في الحمل يجب عليه الفداء
 والحمل في الحرم الضيم ويجب ان على المحرم في الحرم
 ما لم يلف يده فلا تضاعف الثالثة القائل يضمن
 الصيد بالفضل عدلا وسهوا وجعلا ولو تكرر الخطا
 تكررت الكفارة وكذا العهد الثالث لو اضطر الى اكل
 الصيد والمبنة اكل الصيد وفداءه مع ملكته والا اكل
 المبنة الرابعة فداء الصيد المملوك لصاحبه وغير
 المملوك نصف درهم والحرم بشرى بغير غلظ
 احكام الخامسة ما لم يفر في حرام الحج بنحو وان يذبح
 وان كان صغيرا فبكمه بالموصل للمرو والحرو وكساذ

من
 طعام

هذا الحرم يريد في يريد من اصحابه صدأ فمعه
الفصل الثاني في باقى المحظورات وفيه مسائل
 الأولى من جامع امراته قبل احد الموفين قبل او دبرا
 عامدا عالما بالتحريم بطل حجه وعليه انعام القضاء
 قابل وبدنه سواء كان الحج فرضا او نفلا وعليها
 ذلك ان طأ وعنه وعليها الفضة فان وهون لا يفر
 بالاجتماع ان حجها في القابل من موضع المعصية الى
 بغرغا من المناسك ولو اكرهها صحت حجها وعجل عنها
 الكفارة ولو كان بعد الموفين صحت الحج والبدنة
 على كل منهما ولو جامع قبل طواف الزبارة لزمه بدنة
 فان عجز عنها صغرة او شاء ولو جامع قبل طواف النساء
 لزمه بدنة ولو عجز عن صغرة او شاء ولو كان قد طاف
 منه خسرانا لا كفارة ولو جامع في ايام منى فبطل
 بطلت وعليه بدنة وفضاؤها وانماها ولو نظر اليها
 غير اهله فامتنع عليه بدنة وفضاؤها وانماها
 فان عجز فشاؤه ولو نظر الى اهله بغير شهوة فامتنع فلا

واحد
 واحد
 واحد

صغرة فاعجز

والله

شئ عليه وان كان شبهة فجزر وكذا لو امتنع عند
 ولو عقد المحرم والحرم فدخل كان عليها كذا وانما الثاني
 من تطيب لزمه شاه سواء الصبي والاطلاق والنجس
 والاكل ولا بأس بخلق الكعبة الثالثة في يعلم كل
 مدم من طعام وفي بدنه ورجلته شاه مع انما تجلس
 ولو تعدد فشانان وعلى المفتي اذا قل المستفق
 اظفاره فادعى اصبعه شاه الرابعة في لبس الحج طشا
 وان كان للضرورة الخامسة في حلق الشعر شاه
 اطعام عشرة مساكين لكل مسكين مدا وصا لثمة
 ايام وان كان مضطرا السادسة في شغل البطن
 شاه وفي احدها اطعام ثلثة مساكين ولو سقط
 من راسه او تجبته شئ عيسى فصدف بكف طعام وان
 كان في الوضوء فلا شيء عليه السابعة في التظليل
 سائر شاه وكذا في تغطية الرأس وان كان لضرورة
 الثامنة في الجبال صادقا ثلثا شاه وكذا في الكاذب
 مرة ولو ثنى فبغرة ولو ثلث فبدنه التاسعة في كذا

او

من

ثلثه مشياه

الطيب وقلي الضرس شاه العاشرة في السبعين
 بقره وفي الصغيره شاه وفي ابعاضها خمسة عشر
 يتكرر الكفارة بتكرار الوطى واللبس مع اخلاص
 المجلس والطيب كذلك الثانية عشر لا كفارة على هذا
 والناسي الا في الصبي **المالك** في الطواف
 هو واجب مرة في عمره الممتنع لها ومربع في حجة
 وفي كل واحد من عمره الباقس مرتين وكذا في
 حجتها ويشترط فيه الطهارة وانزاله الجاهل على التوبة
 والبدن والختان في الرجل ويجزئ فيه النية الطواف
 سبعة اشواط والابداء بالحج واختم به وحمل كبنت
 على البسائر وادخال الحجر فيه ويكون بين المقام و
 البيت وصوله وكفئ في مقام ابراهيم عليه السلام
 ويستحق فيه الدعاء عند الدخول الى مكة والمسجدة
 مضيق الادخول ودخول مكة من اعلاها حائلا بسكينة
 وقناعة والفصل من بين ميمونه ادخول واستلام الحجر
 في كل شوط ونفيله او الابهاء البه والدعاء عند

حجها

الاستلام

الاستلام وفي الطواف والتمزام المستنجد ووضع
 عليه والبطن والديعاء واستلام الركن الثاني وبأ
 الاركان والطواف ثلثاته ومنهين طوافا فان لم يكن
 ثلثاته ومنهين شوطا والطواف ركن من تركه ^{بطل}
 حجه وانما باقى به ومع التذمر يستحب لو شك
 عدده بعد الانصراف لو كانت وفي الاشياء بعد
 ان كان فيما دون السبعة والافطع ولو ذكر في طواف
 الفريضة عدم الطهارة اعاد ولو قرن وطواف الفريضة
 بطل وبكره في النافلة ولو زاد سهواً اكل استوى
 وصلى ركعتي الواجب قبل السعي والمنذور بعده ولو
 نقص من طوافه وفد تجاوز النصف اتم ولو رجع
 اهله استناب لو كان اقل استأنف وكذا من قطع ^{الطواف}
 لحاجة او صلوة نافله ولا يجوز تقديم طواف الحج
 الممتنع وسعيه على الوقوف لا تخافة الجحش ولو حاشا
 قبله اسقط الوقوف فان لم يظهر بطل منعهما و
 صار حجتها مفردة ونقصي العمرة بعد ذلك ولو

طواف

نسأما

والمدب

تخلاله

طهرها

حاضت خلالة فان تجاوزت النصف تركت بقية الطهر
 رفعت بقية المناسك ثم قضت الفاس بعد طهرها
 فحكمها حكم من لم يطف المستحاضة اذا اخلت ما عليها
 كانت كالطاهرة **الباب السابع** في السمي وهو
 في كل احرام فرة ويجزئ فيه النية والبدن وبالضفاد
 انتم بالمروءة والسمي سبعة اشواط من الصفا اليه
 شوطان وفيه تسحب الطهارة واستلام الحجر والشتر
 من زمزم والاعتسال من الدلو المقابل للحجر المخرج
 من باب الصفا والصعود عليه واستقبال بكن الحجر
 بالكبير والتحليل سبعا والدعاء المشي فيه الطهارة
 من المنارة الى زقاق العطارين ثمانية من وادي محشر
 والدعاء والسمي ما شيا وهو ركن بطل الحج بتركه
 عمدا لا سهواً ويعود لاجله فان تغدرا استناب ولو
 زاد على السبع عمدا بطل لا سهواً ويعيد لولم يترك
 عمدا شواطئه ولو قطعه لفضا حاجته او صلوة فرة
 تحته ولو ظن الاتمام فاصل واقع اهله او قلم اظفاره
 لم يترك

في طهره 27

الحج
الاول

الحج

ثم ذكر نسيان شوطه وبكفر بفرقة واذا فرغ من
 سعي العمرة قصر وادناه ان يقصر اظفاره او شيا
 من شعره ولا يخلو راسه فان فعله كان عليه دم
 وكذا لو نسي حتى احرم بالحج ومع القصر على كل
 شئ احرم منه الا الصبي ما دام في الحرم ويستحب له
 ان يمشي في ترك لبس المخيط بالحرم **كتاب الثاني**
 في افعال الحج وفيه فصول **الاول** في احرام الحج اذا
 فرغ من العمرة وجب عليه الاحرام بالحج من مكة و
 يستحب ان يكون يوم التروية عند الزوال من مكة
 وكيفية كانه قدم الا انه يهوى احرام الحج ونقطع
 عليه يوم عرفه عند الزوال ولو نسي حتى يحصل
 بعرفات احرم بها ان لم يتمكن من الرجوع ولو لم يذكر
 حتى يقضي مناسكه لم يكن عليه شيء **الفصل الثاني**
 في الوقوف بعرفات وهو ركن في الحج بطل بالافلال
 عمدا ولو ترك ناسيا حتى فات وفرة لم يحصل شيء
 بطل حج ويجزئ فيه النية والكون بعرفات الى غروب الشمس

29

من يوم عرفه ولولا تمكن من الوقوف طاروا فلبوا
 لوقفة الفجر لولا تمكن او حتى طلعت الفجر فبالمشعر
 واجزاءه ولو افاض منها قبل الغروب وجعل عليه
 ولو عجز صام ثمانية عشر يوماً ان كان عالماً وان كان
 جاهلاً او ناسياً فلا شيء عليه وعمره وثوبه وذو
 وعمره والاراك حدود ولا يجزئ الوقوف بها و
 يستحب ان يخرج الى منى يوم الترويه وبعد الزوال و
 الامام يصلي طهراً ثم يبيت الى فجره ولا يجوز ان
 يحبس حتى يطلع الشمس بدعو عند نزولها ويخرج
 منها وفي الطريق وان رفع مع السفح في مبسر الجبل
 داعياً قائماً وان يجمع بين الظهيرة باذان فائين
 ويكره الوقوف على اهل الجبل فاعداً او ركباً
العصل كالتك في الوقوف بالمشعر واذا غرب الشمس
 من يوم عرفه افاض الى المشعر ويستوي ان يقصد في
 المسير وبدعو عند الكعبة الاخر ويؤخر المشركين
 حتى يصلي ما فيه لو صار في الليل فجمع بينهما اذا

يجوز

الفجر

في

النسب

والمنى

واقامتين ومحببة النبي والكون فيه من طلوع الفجر
 طلوع الشمس ولو فاته لضروره الى الزوال ولو اقام
 قبل الفجر عالماً عمداً كفر بشاة وصح حجاً كان
 بعرفة ويجوز للمرد والخائف الافاضة فيه وحده المشرك
 بين المازيه الى الحياض الى ادى محشر وهذا
 ركن فمن تركه ليلاً او نهاراً عمداً بطل حج ولو كان
 ناسياً او ادرك عرفة صح حج مسأله الاولى وفي الوقوف
 الاختيار عرفه من زوال الشمس عرفه الى عرفة
 والاضطرار الى الزوال فان ادرك احد الموقفين
 اختياراً وفاته الاخر بضروره صح حج وان ادرك
 الاضطرار بين معاً فانه الحج على قول اما لو ادرك احدهما
 فانه يبطل حج اجماعاً الثاني من فاته الحج سقطت
 افضاله ويجزئ عمره مفردة ونقصي الحج والنايل من
 الوجوب الثالث يستحب الوقوف بعد الصلوة (الدرعا
 ووطى المشعر) الرجل للضروره والصعود على وحي
 وذكر انه عليه الرابع سبب النفاط حتى يرى منة

و

الى الفجر ووقفة الاختيار
 بالمشعر من طلوع الفجر يوم النحر
 الى طلوع الشمس والخطبة الى

د العود

يجوز من أي جهات الحرم كان عدا المساجد **فصل**

الرابع في نزل منى وتجب يوم النحر منى بلثة أحدها
رمي جمرة العقبة بسبع حصاة ملقطة من الحرم الكبار

مع النية فإصابة الجمرة بفعله بما يسمى رميا أو منج
أن يكون رخوة برشاً قدر لا تملأ ملقطة لا مكسرة
ولا صلبة والدعاء عند كل حصاة والطهارة ^{للنساء}

بمقدار عشرة أذرع إلى خمسة عشر ذراعاً والرمي
خذاً وان يستقبل هذه الجمرة ويستدير القبلة في

غيرها يستقبلها ويجوز الرمي عن الملبس الثاني
الذبح ويجب بعد الرمي الذبح مزيئاً وهو الهدى على

المفتق خاصته في القرض والقفل والملوك الزام
الملوك بالصوم أو أن يهدي عنه فإن عجز قيل

أحد الموقفين أو أنه يهدي مع القدرة والإصام
محب فيه النية وذبحه يعني يوم النحر وعدم المشاركة

في الواجب وإن يكون من النعم ثنياً قد دخل في
السادس إن كان من البدن وفي الثانية إن كان من

البركة

بقدر

ثم

نعم
لا

البقرة والغنم ويجزى من الضأن الجذعي أما غيرها

يجب أن يكون على كل منها شتم وبسحق أن يكون به
قد عرفها أنا ثامن الأبل والبقر ذكرنا من الضأن

والمغز والدعاء عند الذبح وإن أكل ثلثه وبه ^{النية}
ويطعم القانع والمعتل ولو فقد الهدى وذبح

ثمنه خلفه عند من يشتره وبذبح في طول ذي الحجة
ولو فقد صام ثلثة أيام متتابعات في الحج وسبعة إذا

رجع إلى أهله ويجوز تقديم ثلث من ذابح ^{الحج}
يجوز تقديمها عليه فإن خرج ولم يعيها تعيها ^{الهدى}

في القابل يعني وأما هدى القرآن يجب ذبحه
بمبنى أن قرنه بالحج وبمكة أن قرنه بالعمرة ويجزى ذبحه

الهدى وشرب لبنه ما لم يضرب به وبولده فاذا
هلك هدى القرآن لم يلزمه تأميد به إلا أن يكون

مضموناً ولا ينفع من الصدقة إلا بالندرة لا يعطى
الحجاز من الهدى الواجب أما الأصحية مسجدة يوم

وثلثه بعده يعني وبومان وغيرهما ويجزى هدي

المتنوع عنها ولو فقد ما قصد في غيرها وبكره النضجة
 بما يربيه واعطاء الجزار الجلود الثالث الحلق في
 يوم النحر بعد الذبح الحلق او التقصير يعني الحلق
 افضل ويناكد للقرون والملبد ويبقى في المرة
 التقصير ولو خرج قبل الحلق او التقصير يرجع
 احدهما فان فقد حلق او قصر ابن كان وجوبا و
 بقى بشعر الى متى لم يدفن بها استحياءا وانه ليس على
 راسه شعر بمجر الموصى عليه ولا يبرؤ اليه قبل التقصير
 فان طأف قبله عمدا كفر بشاة ولا شيء على الناس
 بعد طوافه فاذا طلع او قصر حل ما عدا الطيب
 النساء فاذا طاف طواف الزيار حل الطيب وتخل
 النساء بطوافهم **فصل الخامس** في بغية المناسك
 فاذا اخلل يعني مضى ليومه ان كان مقمتا ومجوزا
 للقارن والمفرد طول ذي الحجة الى مكة لطواف الحج
 وبصلي ركعتيه ثم سمي للحج ثم طوف النساء كل ذلك
 سبعا وبصلي ركعتيه وصفه ذلك كما قلناه في افعال

المتنوع

و

واجبا

كان

او غده الى مكة

ثم

الحج

الحج وطواف النساء واجب على كل حاج فاذا فرغ
 من هذه المناسك رجع الى منى وبان بها ليلة الحاد
 عشر والثاني عشر من ذي الحجة واجبا ويرجى في
 اليومين الحجاز الثلث كل حجرة في كل يوم بسبعين
 بيدها بالحجرة الاولى ويرميها عن يسارها كثيرا
 داعيا ثم الثانية كذلك ثم الثالثة كذلك ولو لم
 اعاد على ما حصل معه الزنب ووفى الرمي ما بين
 طلوع الشمس الى غروبها ولا يجوز الرمي لئلا
 للمعدور كما تخاف والرعاة والعبيد فان اقاموا
 الثالث بها ايضا والارض حصاة يعني دوبا
 اللبلبن يعني منى وجعلته عن كماله شاة الا
 ان يبيت بمكة مستغفلا بالعبادة ويجوز ان يخرج
 نصف الليل ويجوز ان يفر الى منى في ايام التشريق
 في الثاني عشر يعني ولا يجوز لغيره فان نفر كان عليه
 شاة والثاني في الاول يخرج بعد الزوال في الثاني
 يجوز قبله ولو شئ روي يوم قضاء في الغد فقد

دفن الحصاة

ولو نسي جوه وجهه عنهما في الثانية ولو نسي الذي
حتى دخل مكة رجع ورمى فان نذر مضى ورمى في
القابل او استناب وبسبح الاقامة بمعنى ايام
التشريق فاذا فرغ من هذه المناسك ثم حجة
واستحب العود الى مكة لطواف الوداع وحل
الكعبة خصوصا للضرورة والصلوة في زواياها
وبين الاسطوانتين على الزخافة الحمراء ودخول
المسجد الحبيب الصلوة فيه والاستلقاء على
قفاه وكذلك مسجد الخيف ويخرج من المساجد
من باب الخاطين ويسجد في باب المسجد ويحذر
يشترى بدرهم ثم ان يصدق به وينصرف ويكره
ان يحاوي مكة ويستحب بالبدنة والخاصة
من باب المسجد ثم ياتي بالمدينة لزيارة النبي صلى
عليه واله وسلم استحبابا مؤكدا وزيارته فاطمة
عليها السلام بالبيعة وزيارة الشهداء عليهم السلام
خصوصا حمزة باصد واعتكاف ثلثة ايام فيها بها
والاعتكاف

مستحبا
انتم حجة

على

المدينة

من الرخصة وزيارته
الامة عليهم السلام

ابن

الباب التاسع في العمرة وهي فريضة من الحج بشرط
واسبابه ومن افاضها النية والاحرام والطواف وركعتاه
والسعي وطواف النساء وركعتاه والنفساء
الحلق وليس في المنع بها طواف النساء في الحائض
ويجوز للمفرد في جميع ايام السنة وفضلها في
القارن والمفرد باقيا بعد الحج والمنع بها
يجزى عنها ولو اعتذر في اشهر الحج حازا ان يقبلها
الى المنع ويجوز في كل شهر واقله في كل عشرة ايام
ولا حد لها عند البدن رضي رحمة الله تعالى اليك
العاشر في المحصور المصدود المصدود وهو
المنوع بالمد وما ان لبس الاحرام ثم هدد به
واصل من كل شئ احرم منه وانما يتحقق الصدوق
عن مكة او عن الموقفين ولا يسقط الواجب
يسقط المندوب ولا يصح التحلل الا بالهدى
نية التحلل ويجزى هدى سبائك من المعتمر
الصدوق كما كان حاج والمحصور هو المنوع بالمرض

عنها

التحلل
التحلل

فبيعت هذه اذ لم يكن قد ساق والا فصر على
 هدى السياق فاذا بلغ محله وهو منى ان كان
 حاجا ومكة ان كان معتمرا قصر واحدا من النساء
 حتى يحج في القابل ان كان واجبا او يطاف طواف
 النساء عنه ان كان ندبا ولو زال الحصر التحرفان
 ادرك احد الموقفين صحيح والافلاكاب
الجهاد وفيه فصول **الاول** فيمن يجب عليه وهو
 فوض على الكتابة بشرط تسعة البلوغ والعقل
 والحرية والذكورة وان لا يكون هما ولا مفقدا
 لا اعمى ولا مريضا يعجز عنه ودعاؤه الامام او
 من نصبه اليه ولا يجوز مع الجائر الا ان يكره لهم
 عدو يخشى منهم ويدفعه ولا يقصد معونه الجائر
 والعاجز يجب ان يستغني عن القدرة ويجوز
 العاجز ويستحب المراقبة ثلثة ايام الى اربعين
 نارا كانت جهادا ونجى بالندرك فصل **الثاني**
 فيمن يجب جهادهم وهم ثلثة اصناف **الاول** هو

يلقب قبلا

عليهم منه فبدنه

نومًا

كان

المدار

والنصارى والمجوس وهو لا يقابلون الى ان
 يسلموا او يلزموا بشرائط الذمة وهي قول الجرة
 وان لا يؤذوا المسلمين وان لا يظهروا بالجمعة
 كثير بالخمر وان لا يحدوا كنيسة ولا يضر بها ناسا
 وان يجري عليهم احكام المسلمين فان التزموا هذه
 كف عنهم ولا حد للجزية بل بحسب ما يراه الامام
 ولا يؤخذ من الصبيان وانما بنين والبله كنساء
 ويجوز وضعها على رؤسهم وارضيتهم ولو اكلوا
 سقطت ولومات الذي بعد الحول اخذ من كنه
 ويجوز اخذها من ثمن المحرمات مستحقا لها
 وليس لهم استيفاء بيعة ولا كنيسة في دار الاسلام
 ويجوز تجديدها ولا يجوز ان يعلوا الذي بناه
 على بناء المسلمين ويقرها البناء من مسلم على
 حاله ولا يجوز ان يدخل المساجد الثاني هو عدا
 هو لا من الكفار بحسب جهاد ولا يقبل منه الا
 لاسلام ويبدء بقتال الاقرب ولا مشد خطرا

الكنيسة النافوس

منهم

دعاه² وانما يجارون بعد الدعاء من الامام او من نصبه
الى الاسلام فان استغوا حل فلناهم ويجوز المهادنة
مع المصلحة باذن الامام وبعض زمام آحاد
المسلمين وان كان عبدا لا حاد المشركين ويرد
من دخل بشبهة الامان الى ماضيه ثم يقال ولا يجوز
الفرار اذا كان العدو على الضعف من المسلمين
الا المتخوف للقتال او متحيزا الى فئة ويجوز المجازاة
ببأس انواع الحرب الا القاء السم في بلادهم
لوتوسوا بالضعفاء او النساء او المسلمين ولله
يكن الفتح الا بقتالهم جاز ولا بقتل النساء¹ وان
عاون الامع الضرورة ومن اسلم في دار الحرب
حقن دمه وولده الصغار من السبي وما لهن
الاخذ مما ينقل ويجوز واما الارضون فمقتاة
ولو اسلم العبد قبل مولاه خرج ومالك نفسه
الثالث البغاة وهم كل من خرج على الامام العاد
ومحبياته مع دعاء الامام او من نصبه على الكفا²

ولا يمكن

والعقارات

قتالهم

الحان

الى ان يرجعوا وهم قسمان من له فقه فيهم¹ على
ويتبع مدبرهم ويقتل اسيرهم ومن لا فقه فيهم² فلا
جرمهم ولا يتبع مدبرهم ولا يقتل اسيرهم ولا
سبي زواجرى القرنيين ولا نسائهم ولا اموالهم
الفصل الثاني في قسمه القنائم جميع ما ينتمى من بلاد
الشرك يخرج منه ما يشترط الامام كالجبال
والرضي والاجر وما يصطفيه الامام ثم يقتسم بينهم
الباقى واربعة الاخماس الباقية ان كان ما ينقل
يجوز للمقاتلة ومن حضر القتال وان لم يقاتل
خاصة للرجال سهم وللنساء سهمان ولذوي
الافراس ثلثة ومن ولد بعد المجازاة وقبل القسمة
اسمهم له وكذا من يلحقهم للمعونة ولا يفضل احد³ من
غيره لشرفه او لشدة بلائه ويقسم ما ينتمى في
كيفية هذه القسمة ولا يسمى بغير الجبل والاعيان
يكونه فامر عند المجازاة لا بدخوله في المعركة
ولا نصب للاعراب من وان جاهدوا ولا ساي

لنقل

شرط

لغير

من الاناث والاطفال يملكون بالسبي والذكور ^{نن}
 ان اخذوا قبل ان يضلح الحرب اوزارها وجعلهم
 ماله يسلموا ويختبر الامام بين ضربين احدهما قطع
 ايديهم وارجلهم من خلاف وتركهم حتى ينفروا
 ويجهتوا وان اخذوا بعد انقضاء الحرب لم يجزئهم
 ويختبر الامام بين المزمز والفداء والاسترقاق
 اما الارضون فما كان خبايا للمسلمين كما ولا ينجح
 بها المقائلون والنظر فيها الى الامام ولا يبيع
 بيعها ولا وقفها ولا هبتها ولا يملكها على الخصوص
 بل يصرف الامام حاصلها في المصالح والمهمات
 قبل الفتح للامام لا يصرف فيها الا بامر هذا
 حكم الارض المغنوسة واما ارض الصلح فلا
 ولو باعها المالك انتقل ما عليها من الجزية الى
 رقبته ولو اسلم سقط ما على ارضه ايضا ولو
 شرطت الارض للمسلمين كانت كالْمغنوسة واما
 ارض من اسلم اهلها طوعا فلا رباها ولا يملكها

القائمون

عنوة

عليها

سوى الزكوة مع الشرايط وكل ارض تترك اهلها
 عامر خا لا امام ان يقبلها ويرفع طسقا من كنفيل ^{يدفع}
 الى اربابها وكل من احب ارضه موثا بادل امام
 فهو احق بها ولو كان لها مال كان عليه طسقا
 له ولا فلا امام ومع غيبته فهو احق بها ومع
 ظهوره له دفع يده وشرايط التملك بالاجبا
 ان لا يكون في يد مسلم ولا حر بما للعامة ولا مشك
 للعبادة ولا مقطعا ولا محجرا والاجبا بالغا
 والتجبر لا يفيد التملك بل **الفصل**
الرابع في الامر بالمعروف والنهي عن المنكر
 واجبا عقدا على الكفاية بشرط اربعة ان يعرف
 المعروف والمنكر وان يجوز تأثير الانكار وان
 لا يظهر اماره الاقلاق واسفا المفسدة و
 المعروف قسمان واجب نذير بالامر بالزوا
 واجب وبالمنه وبصندوق واما المنكر فكله
 قبيح فالنهي عنه واجب وتكراره لا بالقلب ^{باللسان}

للعامة

بغير

بال

الامور التي تارة
 تصدق فيكون علة
 هذا المصنف الامور
 او الامور التي تارة
 في رتبة المصنفين
 الامور التي تارة

الامور التي تارة
 تصدق فيكون علة
 هذا المصنف الامور
 او الامور التي تارة
 في رتبة المصنفين
 الامور التي تارة

ثم باليد ولو افتقر الى الجراح لم يفعله الا اذا كان
 والمحدود لا يفعله الا بامر وهو يجوز للرجل اقامة الحد
 على عبده وولده ونزوجه اذا امن من الضرر
 للفقهاء اقامتها حال الغيب مع الامن ويجب على الناس
 مساعدتهم ولهم الفتوى واحكامهم بين الناس مع
 مع الشرايط المبيحة للفتيا واحكام ولا يجوز الحكم بد
 اهل الخلاف فان اضطره الجائر على الغيب ما لم يكن
 قتلا ويجوز الولاية من قبل العادل ولو الرخصة
 ويجرم من اجاز ما لم يعلم تمكنه من الامر بالمعروف
 والنهي عن المنكر ولو اكره بدونه جاز ويجوز
 انفاذ احكام بالحق والله تعالى بحسب الحق كتاب المنابر
 وفيه فصول **الفصل الاول** في التجارة العامة وقد
 تجب اذا لم يكن للاشخاص معيشة سواها وكان
 مباحة وقد نسيخ اذا اراد توسعة على عياله او
 نفسه وقد نكره كالمحتكر وقد تباح بان لا يحتاج
 اليها ولا ضرر في فعلها وقد عزم اذا كان في

للفتية
 الامام

بلغ قبلا

حرم

محرم وهو اصناف الاول يحرم النكس ببيع الاعيان
 الخمسة كالحز كل مسكوك الفخار والمبنة والدم
 والكلاب الاكلية الصيد والماشية والحائط والزر
 والذهن الخمس الا للاثني عشر ببيع السما والكتا
 يحرم النكس بالاول المحرم كالعود والزرور
 الاضمام والصلبان والاف القمار كالشطرنج
 والزرور والاربع عشر الثالث يحرم النكس بما
 يقصده المساعدة على الحرام كبيع السلاح عند
 الدين والمساكن للمحرمات والمحمولة لها وبيع
 الغيب ليعمل خيرا والخشب ليعمل صنعا ويكره ما
 على من يعمل ذلك من غير شرط الرابع ما لا
 ينفع به يحرم النكس به كالمسوخ البرية
 كالفرده والدب والبحرية كالجري والسلا
 والطافي ولا باس بالسباعي الخماس يحرم النكس
 بما يحرم عمله كعمل الصور المجنمة والفناء في
 غير العرس بالحق وهما الموضعتين وحفظ كتاب كسب

والنوع بالباطل
 لا باس

الضلال ونسخها لغیر النقص وتعلم السحر
والكهانة والشعبه والقمار والغش ونزيب
الرجل بالمحرم وزخفه المساجد والمصاحف
الظالمين على ظلمهم واجرة الزانية السادسة
فعله يحرم التكبس به كاجرة نفسه كوني وتكضم
ودفعهم والاجرة على الحكم والرشافيه ويجوز
اخذ الزني عن تلجيب المال وكذا الاذان اما
المكروهة فالعرف وبيع الاكفان والطعام
الرفيع والذباصه والصياغة والجماعة مع الشرط
والحيالة واجرة الضراب واجرة تعلم القرآن
ونسخته وكسب الغالبة مع الشرط وما ياضه السطاح
باسم المقاسمة او الزكوة صلال وان لم يكن متحلاً
وجواز الظالمين حرام ان علمه بعينها والاحكام
ومن امره في مال الفسيلة وعين له لم يكن
والاجاز ان يتناول منه مثله غيره اذا كان منهم
على قول **الفصل الثاني** في اداب التجار يستحب

النفقة فيها يعرف صحيح البيع وفاسده وسليم من
الربا وان يستوى بين المتبايعين يفضل المستفيل
وبشهادة الشهادتين عند العقد وبكبره امتناً
وباخذ النافض ويعطى الراحي وبكره مدح البائع
وذم المشتري وكتان العيب الحلف على البيع
والبيع في المظلم والرجح على المومن من غير
وعلى الموعود بالاحسان والسوم بين طلوع الفجر
الى طلوع الشمس وان يدخل السوق قبل غيره
معاملة الاداني وذوي العاهات والاكراد
والاستوطاط بعد الصفقة والزبادة والنداء
والتمرض للكيل والوزن مع عدم المعرفة والخل
على سوم اخيه وان يتوكل حاضر لباد ولحق
الركبان وحده اربع فراسخ فادون وبشهادة
مع الغني الفاحش والتمش وهو الزبادة
من واطاءه البائع والاحتكار وهو حبس الحنطة
الشعير والتمر والزبيب والسمن والمالح للزيادة

المظلم

الادنين

البنش

الثمن مع عدم غيره ويجوز على البيع ولا يسمع
الفصل الثالث في عقد البيع وهو لا يحجب كقوله
 بعثك والقبول وهو اشترى وانما يصح اذا
 صدر عن مالك او بحكمه كالاب والجد والحاكم
 واصبغ والصبي والوكيل ويقف عقد غيره على
 الاجازة ولو جمع بين ملكه وغيره مضى في ملكه
 ويختبر المالك في الاجازة والمشتري متى
 المالك الخيار ويشترط في المكمل والموزن
 والمعد ومعرفة المقدار اجدها ويجوز ابتعا
 بعض الجمله مشاعا اذا علمت نسبته ويجوز ان
 للظرف وما يقاربها ويشترط في كل بيع ان
 يكون مشاهدا او موصوبا بما يرفع الجمله
 فان وجد على الوصف والالكان له الخيار ولو
 اقتضت معرفته الى الاختيار جاز بيعه بالوصف
 ايضا ويختبر مع خلافه ولو ادى الاختيار الى
 الفساد جاز شراؤه فان خرج مفعبا اخذ

ملك

بأحد

الان

وان لم يكن له فيه بعد الكسر اخذ الثمن ولا يجوز
 التملك في الاجرة ولا الملبس في الصرع ولا ما في
 بطون الانعام ويجوز لو ضم معها غيره اولا
 ما يلحق الفحل ويجوز بيع المسك في قاره وان لم
 يفتق وبيع الصوف على ظهور الغنم ولا بد
 وان يكون الثمن معلوما قدر او وصفا بالمشا
 او الصنفه ولا يجوز ان يبيع يد سائر غيره درهم
 ولا نقد اجمع جهل نسبته اليه ويشترط ان يكون
 مقدورا على تسليمه فلا يبيع بيع الابن متفرا
 ولو ضم اليه غيره صح ولا الطير في الطوار وكل بيع
 فاسد فانه مضى على قابضه ولو علم صنفه او
 صنفه فزاد في قيمته رجع بالزيادة ولو نقص
 ضمن النقصان كالاصل واذا اختلف المتباين
 في قدر الثمن فالقول قول البايع ان كان باعيا
 وقيل ان كان في يده وقول المشتري ان كان
 نالفا وقيل ان كان في يده **الفصل الرابع** في الجنا

القول

واقسامه سبعة الأول خيار المجلس من باع شيئا
ثبت له والمشتري الخيار بالمدى بشرط أو بشرط
سقوط قبل العقد وبعده ولا يثبت في غير البيع
الثاني خيار العجز عن كل من اشترى جوازا يثبت
له الخيار خاصة بثلاثة أيام من حين العقد ان شاء
الفسخ فيها فسخ ما لم يشترط سقوطه أو
بصرف المشتري فيه فان تلفت هذه المدة قبل
القبض أو بعده فمن البائع ما لم يحدث المشتري
عدا أو العيب الحادث من غير فسخ لا يمنع الزيد
الثالث خيار الشرط يثبت في كل قبيح شرط الخيار
فيه ولا يفتر بعمدة معينة بل لهما ان يشترطاهما
شاء بشرط ان يكون المدة مضبوطة ويجوز
امتناع واحدهما او لهما او لثالث واشترط
المدة برد فيها البائع الثمن ويرجع المبيع فان
خرجت ولم يأت الثمن كما ملأ الزم البيع والتلف
من المشتري في المدة والنما له الرابع خيار العين

يثبت

يشترط

وهو

وليشترط

وهو ان يبيع بدون ثمن المثل أو يشتري بالثمن
ولا يعرف القيمة بما لا يتقارن الناس فيه فبخلاف
الفسخ الخامس من باع شيئا ولم يقض الثمن ولا
سلم المبيع ولم يشترط الناخير لزم البيع بثلاثة أيام
فان جاء المشتري فهو حق السلعة وان مضت
كان للبائع الفسخ فان تلفت السلعة كانت
مال البائع على كل حال وما لا يقا له ثبوت الخيار
فيه يوما السادس خيار الروبة من اشترى
موصوفا غير مشاهد كان للمشتري خيار الفسخ
اذا وجد دون الوصف ولولو بشهادة البائع
وباعه بالوصف فظهر اجموده كان للبائع الخيار
السايع خيار العيب مباح والخيار هو رد
والمبيع اذا تلف قبل القبض كان من مال البائع
وان قبض تخبر المشتري بين الرد ولا مسالة
بالارش **الفصل الخامس** في العيوب وهي كذا
زاد او نقص عن المجري الطبيعي فان اطلق المتبايعان

خيار الناخير

السلعة

ولو

البيع واشترط العرف ان يفي العرف وان يبرئ
 من العيوب فلا ضمان وبدونه اذا ظهر عيب ^{يظهر}
 بين الرد والامساك بالارض فالو يفرق فان
 كان قد تصرف او حدث فيه عيب عند ثبت الارض
 ولو علم بالعيب ثم اشترى فلا ارض ايضا ولو باع
 صفقة فظهر العيب في احداهما كان للمشتري ان
 اورد الجميع لا المبيع وحده ولو اشترى اثنان
 صفقة لم يكن لاحدهما رد حصته بالمبيع الا اذا
 وافقه الآخر والتصرف بطل ردة المبيع الا لو اشترى
 في الحامل فبردها مع نصف عشر القيمة والحلف
 الشاة المصراه فبردها مع ثلثه اللبن ^{المثل}
 ولو ادعى البائع التبري من العيوب ولا يبينه
 فالقول قول المشتري مع عيبه ولو ادعى كسري
 تقدم المبيع على العقد فالقول قول البائع مع
العصا كسار في العقد والنسبة واطلاق العقد
 يفتني حلول الثمن فان شرطنا حيلة فبينة ^{منه} صحيح ^{سطل}

تخير

تقدم

والمائة

في المهر

في المجهول وكذا الوباة بين حال او بائنه مولاو
 اذا باع نسبه ثم اشترى قبل الاجل بزيادة او نقصان
 من جنس الثمن وغير جنسه حالا وموجلا صحيح ^{عدم}
 الشرط ولو اشترى بعد حلوله جاز فغير الجنس مطلقا
 وبه قيل لا يجوز مع التفاوت الاقرب خلافة و
 لا يجب دفع الثمن قبل الاجل ولا قبضه قبله ولو
 حل ودفع وجب القبض ولو امتنع وهلك كان
 هلاكه من صاحب الحق ولو اشترى نسبه ^{حيوان}
 بخبر بالاجل اذا باعه راجح فان اخفى خبره ^{يظهر}
 بين الرد والامساك بالثمن حالا واذا باع راجح
 نسب الربح الى السلعة لا الى الثمن ولو اشترى
 اصنفه صفقة لم يجر له بيع افرادها راجح ^{بالمهر}
 الا بعد الاعلام **فصل كسار** فيما يدخل في بيع
 من باع امضا دخل فيها الثقل والشجر مع الشرط
 والا فلا وبدل لو قال بعتكها وما اغلق عليه
 بابها وما باط بها وما فيها وبدل في الدار الا

فان

بتمن

وبدورهما وارر مارا ايسر كس
مار كل من ارر حار ايسر كس

مارا مار حو مار حو مار حو
مارا مار حو مارا مار حو

والاسفل الا ان يستغل الاعلى بالسكنى عادة ولو
باع خلا مؤبرا فالنمرة للبائع ولو لم يور بالثمة
المشترى ولا يدخل الحمل في الابتاع من غير شرط
ولو اشترى نخلة كان له المدخل اليها والمخرج عنها
وله مدى جرائدها من الارض **الفصل الثاني**
في التسليم وهو التخليه فيما لا يتقل ولا يحول و
الكيل والوزن فيما يكال أو يوزن والقبض في كسبه
باليد في الامتعة والنقل في الحيوان وهو واجب
على البائع في المبيع وعلى المشتري في الثمن وتجوز
مع الواسعنا وجب التسليم مفرغا ويجوز بيع ما لم
يقبض قبله الا ان يكون طعاما فلا يبيعه الا بوليته
والقول قول البائع في عدم النقصان مع حضور
المشتري الكيل والوزن وعدم البينة وقول المشتري
مع عدم حضوره ويصح في حال العقد اشتراط ما
يسوغ ويبدل تحت القدر ولا يجوز اشتراط ما
ليس بمقدور كصبر زرع الزرع سنبلا ويصح اشتراط

و

مع عينه

المنق

الفصل

المنق ولو اشترط ما لا يسوغ كعدم المنق او عدم
وطي الا انه بطل الشرط وفي ابطال البيع وجه قوي
ولو شرط مقدارا فنقص تخير المشتري بين الرد
والامساك بالفسط من الثمن سواء كانت الاجزاء
متساوية او مختلفة فان اخذ بالفسط تخير البائع
ولو اخذ بالجميع فلا خيار ولو زاد متساوي الاجزاء
اخذ البائع الزايد فتخير المشتري حينئذ ولو
زاد المختلف فالوجه عند البطلان ويجوز بيع
وسلف وبيع المختلفين صفقة **الفصل الثاني**
في الربوا وهو معلوم التحريم بالضرورة من الشرع
وهو بيع احد المثلين بالآخر مع زيادة عينيه
تفيز بتفيزين او حكمية كبيع تفيز بتفيز نسبة
شرط الامران الاتحاد في الجنس والكيل والوزن
وجوز بيع احد المثلين بالآخر متساويا نقدا او
لا يجوز نسبة وكل ربوي يجوز بيعه بمخالفة نقدا
متفاضلا ونسبة على كراهية وكذا غير الربوي الا ان

البائع

ان يجمع

بسم بر صد روم عران
و به مواجی دس ران

بد دم روم بر ران
اگر در روم ران

يكون احد العوضين من الاغان والشعبه والمحطة
واحد هنا وكذا كل شئ مع اصله كالسمسم والشيرج
وكل فرع من اصل واحد كالسمين والزبد والجبد
الردى واللحم يختلف باختلاف الحيوان وكذا
الادهان ولو كان الشئ خرافا في بلد وموزنا
في اخر فكل بلد حكم نفسه ولا يباع الرطب بالتمر
وان تساويا وبكره اللحم بالحيوان ولو باع درهما
ومد تمجد رهمين او مدين صبي ومن اركب الربوا
بجهالة فلا اثم عليه وبعبه ما اذ منة على ما لكه
ان وجده او ورثته ولو جهله فصدق عنه ولا
ربا بين الوالد وولده ولا بين السيد وعبد
لا بين الرجل وزوجه ولا بين المسلم واخرجه
بثبينه وبين الذمي واما الصرف فشرط النقا
في المجلس فان تساوى الجنس وجب تساوى
المقدار والا فلا ولو قبض البعض صح في خاصه
ولو فارقا المجلس مصطحيين ثوبا ايضا صح معدن

الذير

كسم مرده ام كه كسم
كعنا كسم الله كعنا
ان در روم اول و اول
مدن سور مكر و ران

الذهب يباع بالفضه وبالعكس والذراهم المنسوبة
اذا كانت معلومه الصفة جاز انفاها والافلا
الاثنين طاهوا والمصاع من الجوهري ان امكن
تخليصه لم يبيع باحدهما قبله ولا يبيع بالتناقض
ومع التساوى يباع بهما وتراب الصياغة يفسد
به ويجوز ان يقرضه وبشرط الاقباض بارض
وان يشتري درهما بدرهم وبشرط صياغة
فانتم على اشكال ولا يبيع على غيره **كعنا**
في بيع الثمرة ولا يجوز بيع الثمرة قبل ظهورها
يجوز بعده وان تبد وصلاهما بشرط القطع
مع الضم او عامين ولو فقد الجميع نقول ولو
ادرك بعض البستان جاز بيع الجميع وكذا يجوز
بيع البساتين اذا ادرك احداهما وبيع الثمرة في
اكامها والزرع قائما وحيدا وقصدا وعلى
المشتري قطعه فان تركه طالبه البائع باجره الا ان
مدته الثقبه وللبائع قطعه ويجوز بيع الخضر بقصد

التصرف

ان يبيع والمصوغ

الفاصح

كولان

اردل طلب معلوم در هر حد
هر چه در حد است در حد

هر چه در حد است در حد
اول احوال و اول احوال

بعد انعقادها لفظه و لفظات و ما یخرج و یخرجه
و جزات و خرطه و خرطاف و يجوز استناد حصه
شاعه او تخللا او شجره امینا او املا معلومه
فان خاست سقط من المشتق بحسبه و المحال فخرام
و کذا المراتبه الا العربیه و يجوز ان یقبل احد الثمنین
بخصه صاحبہ بوزن معلوم و من مریضه تخللا
قصدا جائز ان یأکل من غیر استعجاب لا اضداد
العصل **عاشی** فی سبغ الخبثون کل حیوان مملوک
بصغیر بینه و یستغفر ملک المشتوی الا الابن منفردا
وام الولد مع وجود ولدها و ایضا غنمها و الفداء
عليه او یكون العبد اباً للمشتوی و ان غلا و ابنا و
ان نزل او واحد من المحرمات علیه نسبا او رضاً
و کذا المهره فی العودین ففق علیہ لوملکه او یكون
المشتوی کافراً و العبد مسلماً او یكون العبد موقفاً
ولو ملک احد الزوجین صاحبہ منفراً الملک و یطل
النکاح و يجوز ابتیاع اباض الخبثون المشاعه و

الثمن
المزانیه

عليه
أو

أو

لو شرط احد الثمنین یکنی الرأس و الجمله کانه کان له
لا شرطه ولو امره بشراء حیوان و غیره بشرکنه
صح و لزمه نصف الثمن و لو شرط رأس المال لم یلزم
ولو قال الربح لنا و لا خسران عليك لم یلزم بشرط
و علی البایع استنباه الامه قبل بیعها بخصه ان
كانت تحبض و الا فبخصه و اربعین يوماً و لو لم
یسعبر علی وجب علی المشتوی و یسقط فی الاستی
و الصغیره و المسترايه و امه المهره و لا یطاع
الحامل قبل الا یقذف فی اربعه اشهر و عشره ايام
فان فصل عزل و لو لم یقبل کونه شیعی و لدها و یجب
ان یفتر اسمها و اطعامه شتاء من الحلاله و الصدقه
عنه باریبه دراهم و لا یری ثمنه فی المیزان و یکره
التفرقه بین الام و الولد قبل استیثان و لو ظهر
استحسان الامه بعد حملها ان تزعه للمالك علی
المشتوی عشر قیمتها ان كانت بکراً و الا نصفه و
الولد یوم قوطه حیا و یرجع بذلك کله علی البایع

بشئیه
أو

قبل

تغیر

أربعها
نصفه

عقد در میان صادر دل
 حق را در کرم بدست
 صلح حاصل بر ما اسان
 صادر دل را که آس میخ
 صادر بر محله اگا
 صادر در لیس مجمل
 که در کرم نام مجمل
 صادر کار در کرم دل
 رحمت که در مجمل
 که در مجمل

دارم از هزاره در که مکتوبه بلند
 ماکه در مجمل

اذا لو یکنی له علم بالغصب وقت البيع ويجوز شراؤها
 یسببه الظالمون من اهل الحرب وكذا ابتغى الظالم
 اخيه وغيرهما من اقاربه ومن اشترى جارية
 من ارض الصلح مردها على البائع واستخرج من
 ولومات ولا عقبة دفعها الى الحاكم ولو دفع
 الى مملوك هاذون مالا لبشرى فبطلت وصفت
 ويجوز عنه فاشترى اباه او ابا جده او احد من اولاده
 شراء من ماله فالقول صحيح صاحب المملوك مع
 عدم البينة ولو وطى الشريك حاربه الشرکة جسد
 غيره فان حملت فومت عليه وانفقد الولد جواؤه
 قيمه حصص الشركاء ومنه عند سقوط جواؤه
 اشترى كل من الماذونين صاحبه ولا سبيل
 الفقدان **فصل ثانی عشر** في السلف وشروطه
 الجنس والوصف الراغب للجهالة وقبض الثمن قبل
 التفريق ولو قبض البعض صح بقبضه وبطلان
 المحلل والمادون ونقد المبيع ذي الكيل والوزن بمقدار ما بين

اجل مضبوط وامكان وجوده وقت الحلول فانقضاء
 تخبر المشتري بين الفسخ والصبر ولو دفع من غير
 الجنس رضاه صح وبجسب الفسخ يوم الاقباض
 لو دفع دون الصفة واكثر او قبل الاجل لم يجب
 القبول بخلاف ما لو دفعه في وقت بصفته او
 ازید منها وجب القبول ويجوز اشراط ما هو
 ولا يجوز ان يشترط من زرعي ارض بعينها او غزل
 امره بعينها او ثمره تخله بعينها واجرة الكيل
 الوزان المتاع وبائع الامتعة على البائع واجرة
 النافذ ووزان الثمن ومشتري الامتعة على المشتري
 ولو تبرع الواسطة فلا اجرة ولا ضمان على الدال
 في الجريدة ولا التلف في يده اذا لم يفرط القول
 قوله في التفريط مع البير وعدم البينة في القيمة
 لو ثبت التفريط **الفصل الثاني عشر** في الشفعة اذا
 باع احد الشريكين حصته في ملكه كان للاخر كشفه
 بشرط ان يكون الملك مما يصح قسمته وان ينقل

معيقة
 وزان

الجودة

شرط

دستار دل خارده که جانم میزد
دعا نامه ام که ارغی دیوانه میزد

حکایت بر مراح مسیح کور
مراح حاصل که مانده بود

المحصة بالسبح ان يكون المبيع مائة عام في الشفعة
السبح او تكون شربة الطريق او النهر او السبيل
والا يزيد الشرط على اثنين وان يكون الثمن
درهما عليه وان يطالب بفتح الغور من الملك ولو
باع صاحب الشفعة الطلعة بضمه جاز لصاحب
الثمن الوقف لاخذ بالشفعة ولا يشترط للذمي على
مسلم وثبت للمسلم عليه وبأخذ الشفعة بما وقع
عليه العقد وان ابراه من قبضه ولو لم يكن مثلبا
اخذ بيمينه ولو ذكر غيبة الثمن اجل ثلثة ايام ونظر
لو كان في بلد اخر بما يمكن وصوله اليه مع ثلثة ايام
عالم يستغفر المشتري وثبت للعائنه وبطالسعي
حضوره والشفعة والصبي والمجنون بطالب الوقف
زوال الاوصاف والولى والشفيع باخذ من شئ
ودر كة عليه ولو كان الثمن مؤجلا اخذ الشفعة
في الحال والزم بكفيل اذ المركن مليا على ابراء
الثمن عند الاجل والقول قول المشتري مع يمينه

علی شمس

۱۱۱

في كنية الثمن اذ المومن للشقيع منه والسقيع
كلهم الى المبتلى وانما المبتلى في السقيع
بجلاء فالو بارك او شهد عن كتاب
الاجارة والوديعة وتوايهما وفيه وصول العصل
الاول في الاجارة وسقطها في العقد وهو كما
والقبول الدالان بالوضع على عكس السقيع هذه
من الزمان بعوض معلوم وان يكون من هو جاز
النصف العلم بالاجرة كيلا او منها وبكفي فيما
وفي غيرها المشاهدة وان يكون المنفعة معلومة
بالزمان او العمل مملوكة او في حكمها وضبط كذا
بما لا يزيد ولا ينقص وهي لا تسقط الا بالان
لا بالانقضاء ولا بالموت والسباغ امير لا يصح الا
مع القدي والطلاق العقد بمعنى فعل الاجرة
لو شرط دفعها بنحو ما عينة او بعد المدة صح و
ان يوجر باكثر او اقل ان لو شرط عليه الباشرة
ولو منعه المومن من العيز او هلك في كفيين

وای مومن

و هلك في القبرين
في دار العار والذل
في دار البوار والدمار
في دار الخوار والذل
في دار النور والجلال
في دار السلام والرحمة
في دار الجود والكرام

لوصفه ظالم بعد القبض صحت ويرجع المتاجر على
الظالم ولو انهدم المسكن من غير تقرب فسخ متاجر
ويرجع بنسبة المتخلف من الاجرة او الزم المالك
بالعارة والقول قول منكر الاجارة مع عدم بنية
المدعى وقول المتاجر في قدر الاجرة والتفريط و
قيمة العين وقول المالك في رد العين وقدر
المتاجر وكل موضع يبطل فيه الاجارة بنسبه
اجرة المثل وبصي اجارة المشاع وبضم الصانع
ما يجنيه وان كان حاد فاذا كان القصار يخرج الثوب
الفصل الثاني في المزارعة والمساقاة وهما عقدان
لازمان لا يبطلان الا بالنفاسخ واما المزارعة
فشرطها خمسة العقد وان يكون النماء مشاعا و
الاجل المعلوم وتعين الحصة بالجزء المشاع وكذا
الارض من ما تنفع لها وله ان يزرع بنفسه ويغير
وبالشركة ما لم يشترط المباشرة ولم يزرع حاشا
الامنى التخصيص في العقد والخراج على المالك ما

في حرم

المزود

لويش شرط عليه وانخص جاز من الطرفين فان
انفق كان مشروطا بالسلامة واذا بطلت المزارعة
اولم يزرع العامل ثبوت اجرة المثل وبكوة اجارة
الارض بالجنطة والشعب منها وان يشترط مع
ذهبا او فضة ولو غرق الارض قبل القبض بطلت
ولو غرق بعضها تخبر العامل في الفسخ والامضاء
وكذا لو استاجرها واما المساقاة فشرطها
العقد من اهله والمدة المعلومه وامكان حصول
الثمرة فيها وتعين الحصة وشباعها وان يكون
اصل ثابت له ثمرة ينتفع بها مع بقائه وبصح في العقد
الثمرة ويبرها مع استزادة بالعل واطلاق
العقد يقضى قيام العامل بكل ما يستزاد به الثمرة
وعلى المالك بناء الجدران وعمل الناضج والخراج
ومع بطلانها ثبت للعامل اجرة المثل وانما المزارعة
ولو شرط على العامل مع الحصة ذهبا او فضة
ووجب الوفاء باداءه مع لامة الثمرة **فصل الثالث**

عقد

تعيين

ثبت

المزود

في الجماله ولا بد منها من الاجاب كقوله من عدي
او فعل كذا فله كذا ولا ينصرف الى القول لفظا ويجوز
على عمل المحلل مقصود وان كان مجهولا فان كان
العوض معلوما لزم بالفعل والا فاجرة المثل الا
في البعير والابن يوجدان في المصنفين ^{في} واحد
وفي غير المصنفين اربعة دنانير ولو تبرع فلا اجرة
سواء جعل البعير او لا ولو تبرع الابن بجعل
لزمه مع العمل ^{في} الجعل بالتسليم ووقع التمسك
بالعمل ليس للجاعل الفسخ بدون اجرة ما عمل
بعمل بالمناخر من الجاعلين ولو جعل لفعل بصد
عن كل واحد بعضه فله الجعل ولو صدر من كل
واحد فلكل واحد جعل ولو جعل للرود من مسافة
فرد من بعضها فله بالنسبة القول قول المالك
في عدم الجعل وفي تعيين المجهول فيه وفي لغة
فيثبت فله الا فله من اجرة المثل والمدعي وفي
عدم السعي **الفصل الرابع** في السبق والرضا

ص

الوجه

ولا بد منها من احاب قبول وانما يصحان في السعي
والحرب والسبق في الابل والقبلة والجعل كقبلة
والجهر خاصته ويجوز ان يكون العوض دينارا او
عينا وان يبدله اجنبي واحد او من بين المال
وجعله للسابق منها او للمحلل وليس للمحلل شرط او
لا بد في المسابقة من تقدير المسافة والعوض و
تعيين الدية ونسأوهما في احتمال السبق ^{تقدير}
في الرمي الى تقدير الرشن وعدد الاصابع ^{صفها}
وقدر المسافة والعوض وتماثل قبس الاله ولا
يشترط تعيين السهم ولا الفوز ولو قال امن
منا ومن المحلل فله العوضان فمن سبق من الثلثة
فهما له فان سبقا فلكل ماله وان سبق احدهما
والمحلل فله السابق ماله ونصف الاخر الباقي للمحلل
ولو فسد المقد فلا اجرة ولو كان العوض مستحقا
فعل المبادي له او قيمته ويجعل السبق تقدم
العين والكند ولا يشترط ذكر المبادي والمحلل

و

تقدم
الحل

الفصل الخامس في الشركة وانما نصي في الاموال دون
 الاعمال فكل اجر عمله والوجه والمفاضلة يتحقق
 باستحقاق الشخصين فانه اذا عينا واحدة او غير
 المتساوية بحيث يبيع الامنيا بينهما في الربح
 الخسران بقدر ماله ولو اشترط المتساوي ^{احدا}
 الما ليس اوباكس طائر لا يبيع نصيب دون اذن
 الاخر ويقضي على الماذون ومع اشفاء الضم
 بالقسمة يجبر الممنوع عنها مع المطالبة وكفى الضم
 في حق القسمة مع تعديل السهام والاحوط ^{حصص}
 فاسم وليس شرطاً والشريك أمين ولا نصيب حصة
 وينظر بالوث والجنون وبكره مشاركة الكفا
 وليس لاحد الشركاء المطالبة باقامة راس المال
 وانما نصيب القسمة بالتراضي ولا نصيب قسمة الوث
 وتجوز قسمة من المطلق **الفصل السادس** في القضا
 وهولان يفي الاقسام ما لا الى غيره ليعمل فيه
 بحصة من ربحه وانما يصح بالاثمان الموجودة و

ولما بينهما

احدها

الشركس

قسمة المثل

هـ

الم

الشركة في الربح والعامل ما شرط له ولو وقف
 فله اجره المثل والربح لصاحب المال وليس لانه
 ويقضي على الماذون ولو اطلق نصيب كفتشاً
 مع اعتبار المصلحة ويقضي لوظائف ونظر بالمو
 ويشترط العلم بقدر المال وبعلم العامل ^{حصته}
 من النماء بالظهور ولا خسران عليه ولو كثر
 والقول قوله في عدمه وفي قدر راس المال و
 التلف والخسران وقول المالك في عدم الرد
 لو اشترى العامل اياه عن عليه نصيب من الربح
 فيه وسمى الاب في الباقي ويقضي العامل ^{المثل}
 في السفر قدر كتابته ولا يطا جارية الفرائ
 من دون اذن المالك والاملاق يقضي الشراء
 بعين المال وعن المثل ولو فسخ المالك ايضا
 فللعامل اجرته الى ذلك الوقت **الفصل السابع**
 في الوديعه وهي عقد جاز من الطرفين ^{بمقتضا}
 بجري العادة ولو عين الما لا يجوز ان يقبل ولو خا

بقدر

اذنه

ضمن الامع الخوف ومحب على المودع علف الذابة
 على مالك سقيها ويرجع به ويضمن المستودع مع التفريط لا
 بدونه ولا يزول الا بالرد الى المالك او الابرار
 ويحلف للظالم وبورى ولو اقر له لم يضمن بحسب
 ردها على المودع او على ورثته بعد موته الا
 ان يكون غاصبا فيردها على مالكها او مع
 لفظه بقصد قبحا ان شاء الا ان يخرج بالمثل
 بما للظالم فيردها عليه والقول قول المودع
 في التلف وعدم التفريط والرد والقيمة مع
 والقول قول المالك انه دين لا ود به مع
الفصل الثامن في العارية كل عين مملوكة يصح
 الانتفاع بها مع بقائها صحي عارية بشرط
 كون المعير جازا التفريط وينفي المستعير على
 العادة ولا يضمن مع التلف بدون التفريط
 او التقدي او يكون العين انما لو نقصت
 بالاستعمال المادون فيه لم يضمن ولو استعار

المالك
 المودع
 وهي
 كون

ذمير

القاصب ضمن فان كان جاهلا رجع على المعير بما
 يؤخذ منه وينقص المستعير على المادون والقول
 قول المستعير مع عيبه في عدم التفريط والقيمة
 معه وقول المالك في الرد وتصح العارية للمو
 وله المطالبة بالانفكاك بعد المدة **الفصل**
التاسع في اللفظ يشترط في ملنقط الصبي
 التكليف والاسلام واذن المولى في المملوك فان
 كان في دار الاسلام فهو حر والا فرق ووارث
 الاول الامام مع عدم الوارث وهو عاتق له ولو
 بلغ رشيدا فافرا الرقبة قبل وينفي على السلطان
 فان تعذر بيع بعض المومنين فان تعذر انفق
 ويرجع به مع عيبه لا بد منها ولو كان له اب
 اوجده او ملنقط قبل اجبر على اخذه ولو كان
 مملوكا رده على مولاه فان ابنا او تلف من غير
 تفريط فلا ضمان واخذ اللقيط واجب على الكفا
 وهو مال الملبس به عليه ويكره اخذ الضوال الا

قول المالك في الرد
 الموهن
 والمحرر

٤

مع التلف فلا يؤخذ البعير في كلاً وما ^{خذ} وبه
 في غيره اذا ترك من جهده وملكه الا ^{خذ} وبه
 الشاة في الفلاة مضمونة وينفق على ^{خذ} نفسه
 السلطان ويرجع بها ولو انتفع بها نفاً ص ^{خذ}
 حال الحول على الضمان ونوى الاحتفاظ فلا
 ضمان ولو نوى التملك ضمن ويكره اخذ اللقطة
 فان اخذها وكانت دون الدرهم ملكها فان
 كان درهماً زاد عرفها حراً وان كان في الحرج
 تصدق بها بعده ولا ضمان او استبقاها اماً
 فان كانت في غيره فان نوى التملك جاز
 بضمن وكذا ان تصدق بها وان نوى الحفظ فلا
 ضمان ولو كانت مما ينبغي اسعج بها عند التفرق
 وضمن القيمة او بدفعها الى الحاكم ولا ضمان
 بكره له اخذ ما قبل قيمة ويكثر نفسه وما يؤخذ
 في فلاة او خربة فلو اجدته ولو كان في مملوك
 عرف المالك فان عرفه فهو له والا فهو للواجد

الملك

فلو وجد

لذا

كذا ما يوجد في جوف الدابة وينوي الولي ^{خذ}
 لو انقطعت اليد او المجنون ويكفي تقريب العبد
 تملك المولى وله ان يعرف نفسه وان يستبد ولا
 يشترط فيه التوالى ولا يكفى الوصف الا بين
 البينة والملقط امين **الفصل الثاني** في نصب
 وهو حرام عفاً وبضمنه الاستيلاء على مال
 الغير ظلاً وان كان عقاراً وبضمنه الاستيلاء و
 لو سكن الدار قهراً مع المالك ضمن النصف ولو
 غصب جامعاً ضمن المحل ولو منع المالك من المشا
 الدابة المرسلة او من القعود على بساطه لم يضمن
 ولو غصب من الناصب تخبر المالك في الاستيلاء
 ممن شاء ولا يضمن الحر الا ان يكون صغيراً ولا ^{خذ}
 الصانع لو منعه عنها ولو استعمله فله اجر عمله
 ولو ازال العبد عن العبد المجنون او الفرس ضمن
 ولو فسخ باباً فسرقت غيره المتاع ضمن السارق
 بضمن الخمر والخمر بالذمي يقيمها عندهم ^{خذ}

الطفل

لا للسلم ويجب رد المنصوب فان تعيب من الارش
 فان تعذر ضمن مثله فان عذر قيمته يوم المطالبة
 ولو لم يكن مثليا ضمنه باعلى القيم من جنس القصب
 الى جنس النلف على اشكال ولو زاد التسوي ليعضها
 مع الرد ولو زاد للصفة ضمنها ولو جردت صفة
 لا قيمة لها لم يعضها ولو زاد القيمة لتقصي
 كالحج فقبله الارش ولو زاد العين باثرة رجح
 الفاصب بها وعليه ارش نقصان وليس له الرجوع
 بارش نقصان عينه ولو غصب عينا وحبس على كمال
 قيمته رده مع الارش على قول ولو امنت رجح
 بمساوية او باجود رده ولو كان مادونه ضمن
 المثل وفوائد المنصوب للمالك ولو اشتراه جارا
 بالنصب رجح بالثمن على الفاصب بما عزم عوضا
 لا يقع في مبالغة اركان على اشكال ولو كان
 عالما فلا رجوع بشئ ولو زرع الفاصب كان
 الزرع له وعليه الاجرة والقول قول الفاصب

بارش الفاصب

بأدون

بغير

القيمة مع العين وتقدر القيمة **الفصل الحادى عشر**
 في اجزاء الموات لا يجوز التصرف في ملك الغير
 اذنه ولا فيما صلاحه كالطريق والنهر والمراح
 وحد الطريق المستكر في المباح مع المشاحةبة
 اذ رعى وحريم بئر المعطن اربعون وفي الناحية
 ستون والعين في الرخوة الف وفي العتبة
 خمسمائة ويجبس النهر الاعلى الى الكعب في النخل
 وللزريع الى الشراك ثم كذلك لمن هو دونه
 للمالك ان يحجى المرعى في ملكه وللامام مطلقا
 وليس لصاحب النهر تحريمه الا باذن صاحب الحق
 المنصوب عليه ويكره بيع المياه في القنوات و
 الانهار ويجوز اخراج الرواشن والاجحة
 الطريق النافذة ما لم يعبر بالمارة ومع الاذن
 في المرفوعة وكذا فتح الابواب ويشترط له
 المسددم والمناخ في المرفوعة الى الباب الاول
 وصدر الدرب ويختص بما بين الياسين ولكل

فيه

المناخ

روشنا مني ما نفديم بابه لا ناخيرها ولو اخرج الروشن
 في النافذه فليس لمقابلته منه ولو استوعب
 النهر ب ولو سقط فبادر مقابلته لم يكن للادول
 الاخذ في منه وبسبحي الحار وضع خشب جاره على حائطه
 مع الحاجة ولو اذن جازله الرجوع قبل الوضع
 اما بعده فبالا رشح ولونه اعياء جدار اطلقا
 فهو للمخالف مع تكول الاخر ولو خلفا او كلاهما
 ولو انفصل بنا احدهما او كان عليه طرح فهو
 مع البمين ولا ينصرف الشريك في الحائط والدولة
 والنهر البئر بغير اذن شريكه ولا بحجر الشريك
 على العامة والقول قول صاحب السفلى في
 جدران البيت وقول صاحب العلوى في السقف
 وجدران الفرية والدرج والدرج اما الخزانة
 تحتها فلهما وطرف العلوى في الصحنين والكتا
 للاسفل والجدار عطف اغصان الشجر فان قصرت
 فطعمها عن ملكه وراكب الدابة اولى من فاقص

اول

وهو

بالحائط

وصاحب الاسفل اولى بالفريه المفتوح بابها الى
 غيره مع التنازع واليمين وعدم البينة كتاب
 القبرون وتوابعها وفيه فصول **الاول** بكوه
 الدين مع القدرة ولو استدان وجبته القضا
 وثواب الفرض ضعف ثواب الصدقة ويجوز اشتراط
 زيادة القدرة والصنف ويجوز موطن غير شرط
 ولو شرط موضع التسليم لزم وكل ما ينضبط و
 وقدره صحيح فرضه وهذا المثل ثبت في الزمة
 مثله وغيره قيمته وقت التسليم ولا يحل اعادة
 العين بدون اختيار المفترض ولا بناط الحائ
 ويصح تعجيل المؤجل باسقاط بعضه ولو غاب
 المدين وانقطع خبره وجب على كسند بن بنة القضا
 والوصية به عند الوفاة فان جهل خبره و
 مدة لا يعيش مثله اليها غايبا سلم الى ورثته
 ومع فقدهم يتصدق به عنه والا ولى انه لا اما
 ولو انقسم الشريك كان الدين للربيع ويصح بيع الدين

الراية والقدرة

المقرض

بالماضروان كان اقل منه اذا كان من غير جنبه
 اوله يكن ربوباً ولا يصح بدنه من قبله والمسلم
 دينه من الذي بعد البيع استحق المطالبة به
 للعبد الاستدانة بدون اذن المولى فان فعله
 بغير اذن المولى والاسقط ولو اذن له لزمه دون المملوك
 كغيره المولى فلو اذن له في التجارة فاستدان
 لها لزم لزمه المولى وان كان لغيرها تبعه
 العنق **الفصل الثاني** في الرهن ولا بد فيه من
 الايجاب والقبول من اهله وفي اشراط الاتفاق
 اشكال وبشرط فيه ان يكون عبداً مملوكاً يكن
 قبضه ويبيع بغيره على جوازات في الذمة عبداً
 او منفعة ويقت غير المملوك على الاجازة ولو
 ضمنها لزمه في ملكه ويلزم من جهة الراهن وره
 الحامل ليس بهذا الحمل وان تجدد فواند
 الرهن للمالك ورهن احد الدين ليس بهذا
 على الآخر ولو استدان آخر جمل الرهن على الاول

من غرضه
 وان غرضه
 المملوك
 وان غرضه
 المملوك
 وان غرضه
 المملوك

وان غرضه
 المملوك

رهن

للرهن

رهنا علمها صح والمولى ان يرهن ويصح له
 عليه وكل من الراهن والمرتهن ممنوع من
 بغير اذن صاحبه ولو شرط وكالة المرتهن لغيره
 مادام حياً ولو اوصى اليه لزم والرهان هو
 والمرتهن امين لا يضمن بدون التعدي فبضم
 مثله ان كان مثلياً والا فقيمة يوم القبض
 القول قوله مع عيبه وفيه عيب وعدم التقرب لا
 قدر الدين وهو احق به من باقي الغرماء ولو
 فضل من الدين شارك في الفاضل ولو فضل من
 الرهن وله دين بغير رهن تساوى الغرماء فيه
 ولو تصرف المرتهن بدون اذن الراهن ضمن عليه
 الاجرة ولو اذن الراهن في البيع قبل الاجل
 فباع له بضر في الثمن لا بعده ولو اذن
 الوارث ولا بد من جاز ان يسبق في من الرهن عما
 في يده والقول قول المالك مع اذعانه الوارث
 وادعاء الآخر الرهن **الفصل الثالث** في الحجارة

الاصل

سنة الأول الصفر الصغير ممنوع من الصرف إلا
مع البلوغ والرشد وعلم الأول بالإنابة أو
الاختلام أو بلوغ خمس عشرة سنة في الذكر و
تسعة في الأنثى والثاني بإصلاح ماله عند اختيار
محبته يسلم من المغانيات ويقع أفعاله على كونه
الملائم ولا يزول المحرم مع فقد أحدهما والظن
في السن يثبت في الرجال بشهادة الرجال و
في النساء بشهادة نهن وبشهادة الرجال الثاني
المجنون ولا يصح تصرف المجنون إلا في أوقافه
الثالث السفه ومجر عليه في ماله خاصة الرابع
المملك فلا ينفذ تصرف المملوك بدون إذن مولاه
ولو ملكه مولاه شينا لم يملكه على الأصح الخامس
المرض وبعضه وصيته في الثلث خاصة وبغيره
المبترع بها كذلك إذا مات في مرضه السادس
الفلس ومجر عليه بشرط أربعة شروط بونه
عند الحاكم وحولها وقصور أمواله عنها ومطاعته

أربابها

أربابها المحرم إذا حجر عليه الحاكم بطل نصرة في
ماله مادام الحجر باقيا فلو أفرض بعده أو اشترى
في الذمة لم يشارك المفرض والبايع الغرماء ولو
انلف مال غيره شارك صاحبه وكذا الوافدين
سابقين ولو أفرض بين قبيلتين دفع إلى المفرض وله
أجازته ببيع الخيام ونسخة ومن وجد عين ماله
كان له أخذها دون ثمنها وإن لم يكن ثمنها
ولو خلطها بالمساوي أو الأكادون والأصغر مع
مع الغرماء ولا اخصاص في المبيع مع قصور ^{الرد}
ومخرج الحب والبعض بالزرع والاستفراغ
الاختصاص والشفيع أخذ الشفيع بضرب
البايع مع الغرماء مسائل الأولى لو أنلس
بثمن أم الولد بيعت أو أخذها البايع الثانية
لا يحمل مطالبته المفلس ولا الزامية بالتكسب ولا
بيع دار سكناه ولا عبده خدشه الثالثة لا يحمل
بالمحرم الدين المؤجل ولو مات من عليه دين حل

المستمر

لا يحمل بموت صاحبه الرابعة بنفق عليه من ماله
الى يوم القسمة وعلى عياله ولو مات قدم الكفن
الخامسة يقسم المال على الدين الكمال بالبنفقه
ولو ظهر دين مال نفقت وشاكرهم والقسمة
يطلق وبزول الحجر بالاداء السادسة الولاية
في مال الطفل والمجنون للاب والمجد فان فقد
فالوصي فان فقد الحاكم وفي مال السفينة
لحاكم خاصه **الفصل الرابع** في الضمان وانما
يصح اذا صدر عن اهله ولا بد من رضا الضامن
والمضمون له وبير المضمون عنه وان انكروا
بنفق المالك الى الضامن فلو كان ملبيا او علم
المضمون له باعساره وفي الضمان صحح والا كما
له الفسخ ويصح موصلا وان كان الدين حالا
بالعكس ويرجع الضامن على المضمون عنه بما
اذاه ان ضمن بسوالة ولا يشترط العلم بقصد
المضمون به ويلزم ما يقوم به البينة خاصه ولو

القسمة

فان

فمن

ضمن المملوك بغير اذن مولاه تبيع بعد الفسخ
لابقى الحق من الثبوت سواء كان لازما او انلا
ولو ضمن عهده الثمن لزومه مع بطلان العقد لا
بمجرد فسخه واما الحوالة فتشترط فيها رضا
الثلاثة ولا يجب قبولها ومعي يلزم وتبرء المجلد
ويقتل المالك الى ذمة الحال عليه ان كان
مليا او علم باعساره والا فله الفسخ ولو طأ
الحال عليه بما اذاه فادعى المجلد ثبوته في ذمة
فالقول قول الحال عليه مع عينة فلو احوال
المشتري بالثمن ثم فسخ بطلت الحوالة على اشكال
ويرجع المشتري على البائع مع قبضة لواح
البائع اجنبيا ثم فسخ لم يطل الحوالة ولو طأ
البائع فيها واما الكفالة فيشترط فيها رضا
الكفيل والمكفول له خاصة وفي اشتراط الا
قولان وتعيين المكفول وعلى الكافل دفع المكفول
او ما عليه لو كان قاتلا دفعا والدية ولو ما

مع محمد

ولو

الشرط

وهي المثلون بها من نهر حبه
نهر الزمعة عانة

٢١
المشهور
موضع

المكفول او دفعه الكفيل او سلم نفسه او ابره
المكفول له براء الكفيل ولو غنينا مضمنا
لزم والا انصرف الى بلد الكالة **الفصل الخامس**
في الصلح وهو جائز مع الافرار والانتكاز لا
ما طلق حراما او بالعكس مع علم المصلحين
بالمقدار او جهل ما دينا او غينا ولا يبطل الا
برضاها او استخفاف احد الموضعي ولو اصاب
الشركان على ان لا يحدما الرجح والمختران
للاخر راس المال صح ولو ادعى احدهما درهمين
في يدهما والاخر احدهما اعطى الاخر نصف درهم
وكذا لو ادعى احدهما درهمين والاخر النشا
ونلف احدهما بغير نفيط ولو اشبه الثوبان
بيما وقسم الثمن على نسبة راس المال وليس
طلب الصلح اقرارا بخلاف يعني او ملكتي او
هبنتي او اقبلني او قضيت **الفصل السادس** في
الافرار وهو اخبار ثابته لا يختص

الدرهم

قالوا

عن ج

نوع

يصح بالاشارة المعلومه ولو قال نعم او اجب خويا
اعليك كذا فهو اقرار وكذا ابي اعني عليك كذا
بخلاف نعم ولو قال لا نأمر فليس باقرار الا ان
يقول به ولو علقه بشرط بطل ولو قال ان شرط
فهو صادق لزمه وان لم يشهد وبشرط في كفو
التكليف والحرية وبيع العبد ما اقره بعد العتق
وفي المهر له اهلته التملك ولو اقر للعبد فهو لواه
ولو قال له على مال فان فسر المهر بما يملك قبل وان
قل ولو لم يفسر حيس عليه ولو قال الف ودرهم او
مائة وعشرون درهما فاجمع درهم ولو قال كذا درهم
كذا درهم فانه وكذا كذا درهم او عشرة وكذا
وكذا احد وعشرون هذا مع معرفة والا فله
التفسير ولو قال مائة فوجه او مئتي مئتي
لما قبضه او ائتمن بالخيار من القول قول الفرض مع
اليقين وبحكم بما لا يستثنى المتصل او منفصل
ويستقط بقدر قيمة المنفصل ولو قال عشرة الاثنية

٤
قال

الاثنته لوزمة اربعة والوجه بطلان الاستثنا في حرم
 ودرهم على الادرها ولو قال عشرة الاثنته
 لوزمة ثمانية ولو قال عشرة بنقص واحد ليقبل ولو
 قال هذا لقان بل لقان كان للاول وغرم للثاني
 الفقه ويرجع في النقص والوزن والكيل الى عادة
 البلد ومع التعدد الى تفسيره ولو اقر المظفر
 لم يضل الظرف ولو قال فخير خطه بل فخير شعير
 لوزمة فخير ان ولو قال فخير خطه بل فخير ان لوزمة
 اثنان ولو قال ذجا، راس الشهر فله على لقاو
 بالعكس لوزمة بخلاف ان قدم زيد ولو اجمع الجمع
 حمل على اقله ولو اجمعهم المفضل الزم البيان فن عين
 قبل ولو ادعى الآخر كانا خصميه وله اليقين على
 عدم العلم ولو اجمعهم المفضل ثم عين فانكر المفضل
 انزعجه الحاكم او اضره في يده بعد يمينه وانكر
 المفضل بالعبد قال الشيخ يعقوب وفيه نظر ولو ادعى
 المواطاة عن الاشهاد كان له الاطلاق فمسائله

فانكر

الاول

الاولى يشترط في الاقرار بالولد امكان النبوة
 الجهالة وعدم المنازع ولا يشترط قصدني الصغير
 ولا يلغى الى انكاره بعد البلوغ ويشترط قصدني
 في الكبير وفي غير الولد ومع قصدني غير الولد
 ولا وارث بنو ارباب ولا يتعدى التوارث الى
 غيرها ولو كان له ورثة مشهورون ليقبل في
 النسب الثانية لو اقر الوارث باوليه دفع ما
 في يده اليه ولو كان مساويا بنفسه نصيبه من
 الاصل ولو اقر باثنين فتناكر المفضل الى تناكرهما
 ولو اقر باوليه ثم باولي من المفضل فان صدقه
 دفع الى الثالث والا الى الثاني وغرم للثالث
 ولو اقر الولد باخر ثم اقر بثلث وانكر الثالث
 كان للثالث النصف وللثاني السدس ولو كانا
 معلوم النسب لم يلغى الى انكاره الثالث ثبت
 النسب بشهادة عدلين لا بشهادة رجل وامرأتين
 ولا برجل ويمين ولو شهد الاحوان باين وكانا عدي

دفع

برجل

اليمين

كان اولي منهما وثبت النسب لو كانا فاسقين
الميراث دون النسب **الفصل السابع في الوكالة**
ولا بد فيها من الايجاب والقبول وان كان فضلا
او مناخر او النجيز وهي جائزة من الطرفين ولو غلب
الموكل بطل نصرة مع علمه بالعزل وبطل الموت
والجنون والاعما، ونلف فنعلمها لوفاء الموكل فيه
وتصح فيما لم ينعلم غرض الشارع بايقاعه مباشرة
ولا ينعدي الوكيل الماذون الا في غيبه السوق
ولو عم النصرة صح مع المصلحة الا في الاضرار و
الاطلاق ينعفي البيع ما لا يثبت المثل ينفذ البله
وابنياع الصحيح وتسلم البيع في البيع وتسلم الثمن
في الشراء والرد بالعيب لا ينعفي وكالة ملكية
القبض ويشترط اهلية النفر فيها والحريه ولو
توكل العبد او وكل باذن مولاه صح ولا يبر كل
الوكيل بغير اذن ولحاكم التوكيل عن السفهاء
والبله ويسمى لذى المرات التوكيل ولا يتوكل

الذمى على المسلم ولا يضمن الوكيل الا بعمد ولا
تبط وكالنه به والقول قوله مع البهيم وعدم
في عدمه في العزل والعلم به والتلف والنقص
وفي الرد قولان والقول قول منكر الوكالة وقول
الموكل لو ادعى الوكيل الاذن في البيع يثبت
فان وجدته العين استعبرت وان فقدته التمس
فالمثل والقيمة ان لم يكن مثليا ولو زوجه فانكر
الموكل الوكالة طلع على الوكيل المهر **الفصل**
وموجب على الموكل طلائها مع كذبه في الخلق ولو
وكل اثنين لم يكن لاحدهما الانفراد بالنظر الا
ان ياذن لهما ولا يثبت الا بشاهدين ولو اخر
الوكيل التسليم مع القدرة والمطالبة صح
كتاب الهبات وتواهبها وفيه فصول **المؤول**
في الهبة وانما تصح في الاعيان المملوكة وان كانت
مشاعة بايجاب قبول وقبض من المكلف الحر ولو
وهبه ما في ذمته كان ابراء ويشترط في قبضه ان

الواهب لا ان يهبه ما في يده وللاب والجد ولا به
 القبول والقبض عن الصغير والمجنون وليس له
 الرجوع بعد الانباض ان كان لدى ربه وبعد
 التلف او القبول في النضر خلاصه في كل
 كالرحم وله الرجوع في غيره لك فان عاينها
 وان زادت زباده منفصله بغيره الا للمهر
 مسائل الاولى لا يجوز الرجوع في الصدقة بعد
 الانباض وان كانت على الاجنبي ولو قبضها من
 اذن المالك لم ينقل اليه الثانية لابد من قصد
 من يهبه القرية الثالثة يجوز الصدقة على الذمي وان
 كان اجنبيا الرابعة صدقة السرا فصل في
 الفصل الثاني في الوفاء وصريح الفاظ الوفاء
 والباقي بقرينة وشرطه القرب والقبول والقبض
 ويؤلى الولي القبض عن الطفل وللناظر في مصالح
 القبض عنها والتخير والردام واخراجها بنفسه
 ولو شرط عوده صار حسبا ولو جعله الى امرائه

ينقض غالب الرجوع الى ورثة الواهب وان يكون عينا
 مملوكة ينقضها جميع بقائها وان كانت فضاغة
 جواز نفي الوفاء بوجود الموقوف عليه بقرينة
 اهله الملك وابطاح المنفعة والوفاء على الموقوف
 عليه وله جعل النظر لنفسه وان اطلق كان لا يراه
 ويصح الوفاء على المهدوم تبعاً للموجود ويصح
 الوفاء على البر الى الفقراء ووجوه القرية لود
 المسلم على السبع والكاتب بطل بخلاف الكافر
 يبطل على الحربي وان كان رجلا للذي وان كان
 اجنبيا وينقض دفع المسلم على الفقراء الى
 المسلمين والكافر الى فقراء ملته وعلى المسلم الى
 المصلي الى القبلة ولو من بين او الامامية الى الاقصى
 عشرة وكذا كل منسوب الى من استحب الله ما لا يبا
 وفي السنين قولان ولو اشرك استوى المذكور
 الاناث ما لم يفضل والعموم اهل اللغة والعشيرة
 الاقربون في النسب والحجرات لمن لم يزل الى اربعين

ذراعا وفي سبيل الله كل ما يقرب به اليه والموالي
 الاعلون والادنون ولا يتبع كل فقير في الوقف
 على الفقراء بل يعطى اهل البلد منهم ومن خضره
 ولو صار منهم جازله ان يخدمهم مسابرة وكذا
 اذا بطل المصلحة الموقوف عليها انصرف الى البر
 الثانية لو شرط ادخال من يوجد مع الموجود
 ولو اطلق واقضى لم يصح ولو شرط نفسه لمصلحة
 او اخرج من يرد بطل الوقف **الثالثة** نفقة المملوك
 على الموقوف عليه ولو اقمه الفتن وكانت مغلقة
 نفسه ولو جنى الموقوف عمدا لم يبطل الوقف
 بنفسه قصاصا ولو جنى عليه كان الفجر له عليه
 الرابعة لو وقف على اولاد او لاداه اشترك اولاد
 البنين والبنات والذكور والاناث ولو اتى
 انفسب الى فهو لاولاد البنين خاصة على قول
 الخامسة كل ما يشترط الواقف من الاشياء
 لازم السادسة يقف السكك والعمى اياها

وقول

وقبول وقض وليس نافله فان عين مدة الوقف
 لومات المالك قبلها وكذا لو قال له مدة عمره
 فاذا امارت الساكن بطلت ولو قال هذه حيوة
 بطلت بحوته ولو مات الساكن قبله استقل الحق اليه
 ورثة مدة حيوته ولو لم يمتين كان للمالك
 متى شاء ولو باع المسكن لم يبطل السكنى للسكان
 ان يسكن بنفسه ومن جرت عادته باسكانهم لم يرد
 والزوجه والحام والمملوك وليس له اسكان
 غيره بدون الاذن ولا اجازة وكل ما يصح وقفه
 يصح اعماره كالمملك والعبد والاناث ولو حبس
 نفسه او غلامه في خدمة بيت العباد او في
 لزوم ما دامت العين باقية **الفصل الثالث في الوصايا**
 وهي واجبة ولا بد فيها من ايجاب وقبول وكفى
 الاشارة والكاتبة مع قربته الارادة والمنفذ
 لفظا ولا يجب العمل بما يوجد بخط المستوفى انما يصح
 في الشايع طوا وصى المسلم ببناء كنيسة لم يصح له

الاثاث

عنها

الرجوع فيها وبشرط صحة تصرف الموصي ووجوب
الموصي له والتكليف الاسلام في الوصي بالثالث
الموصي به ولو خرج نفسه بالجهل ثم اوصى له وصي
ولو تعد من الوصية وصي وتصح الوصية للجهل بشرط
وقوعه حيا ولذمي ون الحربي ومملوكه وان ولد له
مديره ومكانه لا مملوك الغير وللكاتب انما يخرج
منه ان كان ما اوصى به لمملوكه بقدر قيمته عن شخص
وان زاد اعطى الفاضل وان نقص استسقى فيه
ام الولد كذلك لامر النصب ولو اوصى بالنسب عليه
حين قدم الدين ولو بخير الفتن لم يسمع منه اذا
كانت قيمته ضعف الدين وسبق للدينان ونصف
قيمته وللورثة في الثلث ولو اوصى للذكر والانا
نساوا والامع التفضيل وكذا الاعام والاحوال
لو اوصى لقرابته فهم المهر وفون بنسبه والجران
المشبهة والسبيل والبر والفقراء كالزوجة ولو
ما الموصي له قبله ولم يرجع كان له ثمنه وان لم يكن

مسألة

ارث

وارث فلورثه الموصي وتصح الوصية بالجهل بشرط
الوصية للغير وان كان وارثا واذا اوصى الى احد
ففسق بطلت ويصح ان يوصى الى المرأة الصبي
انضمامه الى الكامل والى المملوك باذن مولاه فتصح
الكامل الوصية الى ان يبلغ الصبي ثم يشتركان
ولا يفسق بعد بلوغه ما تقدم مما هو سابق ولو
اوصى الكافر المستدعي ولو اوصى الى اشبه دفعه
شرط الاجتماع او اطلق فليس لاحدهما الا نفق
ويجبرهما الحاكم على الاجتماع لو نشأ حادان بعد
استبدل ولو عجز احدهما ضم اليه ولو شرط انفق
جاز تصرف كل واحد منهما ويجوز الانقسام اذا
بلغ الموصي رد الموصي اليه صري الرد والافلا ولو
خان استبدل به الحاكم ولا يضمن الوصي لا كغيره
وله ان يستوفى دينه او يفترض مع الملاء او
يقوم على نفسه ويأخذ اجرة المثل مع الحاجة
يوصى مع الاذن لا بدونه ولا يندى المأذون

ينزى الحاكم من الوصي له وبمضى الوصية الثلث فما
دون ولو زادت وفقت الزائد على اجازة الورثة
لو اجاز بعض مضي في قدر حصته ولو اجاز بافضل
الموت صح وبذلك الموصى به بعد الموت والقبول
يقدم الواجب من الاصل والباقي من الثلث ^{بدا}
بالاول فالاول في غير الواجب ولو حج سادوا
في الثلث ولو اوصى بحره ماله فالسبع المماليك
والشئ السدس ولو اوصى بمثل نصيب احد الورثة
صح من الثلث فان لم يزد او اجاز واول الموت
كاحدهم فلو اوصى بمثل نصيب ابنة ولبيس سنة
اعطى النصف مع الاجازة والثلث بدونها ولو
كان نازا فالثلث ولو اختلفوا اعطى الثلث الا
ان يعين الاكثر ولو شئ الوصي وجهار جميعا
وبعمل بالاخير من المتضادين فان لم تضاد على
بهما ولو قصر الثلث بد ^{بدا} بالاول فالاول ^{بدا}
بالايشاهد بن وبشاهد وامرأتين وبشاهد

بميين واربع نساء ونصيب الواحدة في الربع ^{بدا}
في النصف لا يشب الا بولاه الا بولاه ولو اعنى عبد
ولا شئ له سواء عتق ثلثه ولو اعنى بمضيه ولم يملك
ضعفه عتق كله ولو اعنى ماله كله ولا شئ سواهم عتق
ثلثهم بالفرقة ولو بنهم بد ^{بدا} بالاول و
يجزى في الرقبة ستمها ولو قال مومنه وبنان
لم يوجد اعنى من لا يعرف بنصبه لو بان بالجد
بعد العتق صح ونصقات الميراث من الثلث وان
كانت مخرجة اما الافراد فان كان فيها فكل ذلك
الا في الاصل وهذا الحكم يعلق بطلاق المهر ^{بدا}
بحصل به الموت وان لم يكن مخوفا وبحسن ^{بدا}
ارش المجنونة والدية ولو عتق ثمن الرقبة ولم يزد
به توقع الوجود به فان وجد باقل اعنى واعطى
الفاضل له وبصح الوصية على كل من الموصى عليه
ولا به تصرف كالأب ولو انصف صح في اخراج
المحقوق عنه ولو اوصى باخراج بعض ولده الميراث

بلغ

الذين
الدائم والمقطوع

زوجت

اذ عي زوجية امره
وادعت احتها

للجميع

الذكر

لم يصح كمال النكاح وفيه فصول اول النكاح

الناكح

بشرط

بشرط

بشرط

بشرط

بشرط

بشرط

بشرط

بشرط

بشرط

بشرط

بشرط

بشرط

فيها سكوت البكر والولي الولاية على مملوكة ذكر
 او انثى مطلقا ولا ولاية للام ونسخ للبالغة النساء
 اباهما وان توكل اخاهما مع فقهه وليس الموكل
 ان يترد وجهها من نفسه بغير اذنها ولو زوج
 الابوان نوازرا ولو كان غيرها وقف على الاجارة
 فان مات احداهما قبل البلوغ بطل وان بلغ احد
 واجاز ثم مات اختلف المثلث في بعد بلوغه على انشا
 الطبع وورث **الفصل الثالث** في المحرمات وهي
 فسان نسبه وسبب النسب الام وان علت النكاح
 سفك والاخت وبناتها وان تزول والعمة والحالة
 وان علنا وبنات الاخ وان تزول وام السبب
 الاول ما يحرم بالمصاهرة فمن وطئ امرأة البعد
 او الملك حرمت عليه امها وان علت وبناتها وان
 تزول ثم يجرى ما يجرى نسوا سبق على البعد والآخر
 عنه ويحرم الموطوءة بالملك والبعد على الوطئ
 وان عللا وعلى اولاده وان تزولوا ومن عبد على امرأه

زوجها

بنتها وان تزولت
 بالبعد على الوطئ

ولم يدخل بها حرمت عليه امها ابدا وبناتها ما
 دامت الام في عقده فان طلقها قبل الدخول جاز
 له العقد على بناتها ولو دخل حرمت ابدا ويجوز
 اخذ الزوجه جميعا لا عينا وكذا بنت اخها وبنت
 اخيها الامع اذن العمة والحالة ولو عقد من دون
 اذنها بطل ولو زنى بعينه او خالته حرمت عليه
 بناتها ابدا ولو ملك الاخ من فوطي احد بناتها
 الاخرى جميعا فلو وطئها اثم ولم يحرم الا على المحرم
 على الحر في الدائم ما زاد على اربع حرائر ولو اياها
 ما زاد على الامنين وله ان يجمع بين الحرين ولا
 او ثلث حرائر وامه وعلى البعد ما زاد على اربع
 وفي الحر ما زاد على الحرين وان سلك حرة و
 امينين ولا يجوز نكاح الامه على الحره الا باذنها
 ولو عقد بدونه كان باطلا ولو ادخل الحره على الاجارة
 لم يعلم فلها الخيار ولو جهر بها في عقد صحيح
 على الحره ويجوز البعد على ذات البكر المكنة ما

من

وطئها

امينين

حرين

امينين

داما كذلك ولو تزوجها في عدها جاهلا بطل
 العقد فان دخلت حرم ابدا والولد والمهر
 للمرأة ونتم عده الاول ونسنافت للثاني ولو
 عقد عالما حرم ابدا بالعقد مسائلا الى من
 لا طيفلام فاذا قرب حرم عليه ام الفلام اخيه
 بنه ابدا ولو سبق عقد من لم يحرم من لثانيه
 دخل بصبيته لم يبلغ فافضاها حرم ابدا
 لم يخرج من جباله الثالثه لو زنى باهة لم يحرم
 نكاحها ولو زنى بذات عمل او في عده رجعية
 حرم ابدا الرابعه لو عقد المحرم عالما بالتحريم
 حرم ابدا ولو كان جاهلا بطل العقد لم يحرم
 الخامسة لا يحرم المنفعة وملك البهي في عده ذلك
 السادسة لو طلق الحرة ثلثا حرم حتى تنكح
 زوجها غيره وان كانت تحت عبد ولو طلق الامه
 طلقته حرم حتى تنكح زوجها غيره وان كانت
 تحت اخر السابعة المطلقة نسما للعده نكحها نكح

نسما

بينها

رمل

رجلان نجس على المطلق ابدا الثامنة لو طلق
 احدى الاربع رجعا لم يجز ان تنكح بدحا حتى
 يخرج من العده ويجوز في البائس ولو عقد
 الثلاث على الاشس دفعة بطل ولو زنى بطل
 الثاني وكذا الحكم على الاختين الثاني الرضا
 ويجز منه ما يحرم بالنسب اكان عن نكاح
 بونا وليله او ما انبت اللحم وشدا العظم او ما
 خمس عشر فرضفه كامله من الثدي لا يفصل
 برضاع اخرى وان يكون في الحولين بالنسبة
 المرضع وفي ولد المرضع ولان وان يكون اللبن
 قبل واحد ولو ارضعت امرأتان صبيتين لم يخل
 واحد نشر اخر من بينهما ولو ارضعت امر صبيتين
 لم يخل نشر اخر منهن ومع الشرايط نصرة
 اما وذو اللبن ابا واخوانها اعماما واخوالا
 واولادها اخره ويجز اول صاحب اللبن لا ذ
 ورضاعا على المرضع واولاد المرضع لا ذ لا

اشتبى
في

لعمل

رتب

رضاعا ولا تنكح ابو المرضع في اولاد صاحب اللبن
ولاده ورضاعا ولا في اولاد زوجته مرضعة
ولاده لا رضاعا ولا ولاده الذين لم يرضعوا
من هذا اللبن النكاح في اولاد المرضعة والفحل
لو ارضعت كبيرة الزوجين صغيرتهما امرنا
ان كان دخل بالمرضعة والا فالمرضعة والامر
الام من الرضاعة الزوجية مرضع عليه ولا يحرم
ام الولد من الرضاع وان عرفت من النسب
اختيار المسلمة الوضيفة الغفيرة العاقلة للرضا
الثالث اللعان وبشبهه التحريم المؤبد وكذا
نفذ الزوج امره بالصفا والحرصا الرابع الكفر
ولا يجوز للمسلم ان ينكح غير الكاتبة اجماعا وبها
قولان ولا للمسلم ان ينكح غير المسلم ولو امر به احد
الزوجين قبل الدخول انفسخ في الحال وبقيده
على انقضاء العدة الا ان ترثد الزوج عن فطره
فبفسخ في الحال وعدة المرندة عن فطره عدة الوفا

على ابنة

وعن غير هاتين العدة الطلاق ولو اسلم زوج الكاتبة
ثبث عفته ولو اسلمت دونه قبل الدخول انفسخ
العقد وبعده يقف على العدة فان اسلم فيها كان
اصلك بها ولو كان الزوجان حريتين واسلم احد
قبل الدخول انفسخ النكاح في الحال ولو كان
بعده وقف على انقضاء العدة ولو اسلم الذي
وعنده اربع ثبث عفته عليهن ولو كن ازيد من
اربعا وبطل نكاح البواقي مسائل الاولى لا يجوز
للمرأة ان يتزوج بالمخالف ويجوز العكس كبره
تزوج القاسق الثانية نكاح السفار بالجلد
هو جعل نكاح امرأة مهر الاخرى الثالثة يجوز
تزوج المحررة بالعبد والهاشمية بغيره والعبرية
بالعجمي وبالعكس ويجب اجابة المؤمن القادر على النفقة
الفصل الرابع في النفقة وبشبهه لا يجازي
القبول من اهله وذكر المهر ولا بد فيه من ذكر
الاجل المعين ولو لم يذكر المهر بطل ولو لم يذكر

على النفقة

بلغ ثوبا

وعنه اكثر من اربع ثياب
عنده اكثر من اربع ثياب
واستعملت ثيابا فانفسخ نكاح البواقي

الاجل فالأقرب البطلان ويجزم غير الكتابية
الكامرة الأمه على الحرة من دون اذنه وبنت
الاخ والاخت من دون اذن العمة والحالة ذكره
الزانية والبكر بغير اذن الاب ولا حدة للمهر
لو وهبها المدة قبل الدخول ثبت نصفه ^{خلت} ثلثا
ببعض المدة اسقط بمنسبه ولو ظهر ^{بمقتد} بطلان
فلا مهر قبل الدخول وبعده لها المهر ^{جعلها} بغير
وبالحجب الولد وان عزل ولو نفاه فلا لعن ولا
يقع بها طلاق ولاظهار ولا ميراث طار ان
شرط ونفقة بعد الاجل بحضرة او خمسة
يوما وفي الموت باربعة اشهر عشرة ايام ^{فصل}
الحاسي في نكاح الاما ولا يجوز للعبد ولا
للأمة ان يمتد الانفسها بغير اذن المولى ثبت
مهر عده عليه ونفقة زوجته وثبت لمولى المرأة
مهر امته ويستقر بالدخول ولو لم ياذن انا فالولد
لها ولو اذن احد هما فالولد للاخر ولو كان احد

الزوجين حرًا فالولد مثله ما لم يشترط المولى
الرفقة ولو تزوج الحر الأمه من دون اذن مولى
عالمها فهو زان والولد رق ولو كان جاهلا سقط
الحمد دون المهر وعليه نفقة الولد يوم سقوطه ^{حج}
ولو ادعت الحرية فكذلك وعلى الاب قبله ولا
وبلوم المولى دفعهم اليه ولو عجز سعى في كفايته
ومع عدم الدخول لا مهر ولو تزوجت الحر بعد
عالمه فلا مهر والولد رق ومع الجهل حر ولا
وعلى العبد المهر يتبع به بعد العتق من الدخول
ولو زنى الحر والعبد بمملوكه فالولد لمولاها
لو اشترى جزءا من زوجته بطل العقد ثم جمل
بالتحليل على قول ولو اعفت الأمه كان لها
فسخ النكاح ويجوز جعل العتق مهرًا لمملوكه
اذا قدم العتق او النكاح على خلاف وام الولد
رق ولا يجوز بيعها مع وجوده الا في ثمن قيمتها
اذا لم يكن غيرها ونفق بموت المولى من نصيب

ولو عجز سمعت واذا بيعت الامنة كان للمشتري على
الفور فسخ النكاح ولصاحب العبد ايما وكذا
العبد ومع فسخ مشتري الامنة قبل الدخول لا
مهر واجازة قبل فسخ المهر وبعد المباح ولا
العبد بيده ولو كان الواحد كان للموذي فسخ محرم
لمن زوج امنه وطبها ولمسها والنظر اليها
ما دام في جنابه وليس لاحد ان يشرك في
المشركة بالملك ويجب على مشتري الجارية
ولو اغتقها حله وطبها بالعقد من غير مهر
ولا بة لغيره من عدة الحرة ولو حللها على
حلت له ولو كان المملوك ولا يحل غير الماندين
وينفذ الولد حراً **الفصل الثاني في الموهبة**
وهي اربعة في الرجل المجنون والخصاء والنسوة
المجنبة ومبغية في المرأة المجنون والجذام والبرص
والفرن والافضاء والعشى والافقاد ولا يفسخ
بالمجهود بعد العقد في غير الفنة وفي المجنون التخيير

قول بالفسخ والتخيير على الفور وليس بطلاق ولا
من الحاكم في الفنة فاضنه ولا مهر في الفسخ قبل الدخول
من الرجل وبعد المسمى ويرجع به الزوج على
المدلس ومن المرأة لامهر قبل الدخول الا في
الفنة فثبت بنصفه وبعد المسمى والقول قول
منكر العيب بوجوب الحاكم العيين مع المرافعة
سنة فان وطئها او غيرها والا فسخ وطئها
انقص المهر ولو تزوجها حرة فبانت امنه فسخ
ولا مهر الا مع الدخول فيرجع به على المدلس
كذلك الوشرط بفت مجبرة فخرجت امنه ولو
تزوجته حرة فبانت عتقها الفسخ والمهر
الدخول لا قبله **الفصل الثالث في المهر وهو**
عوض البضع وعملك المرأة بالعقد ويسقط
نصفه بالطلاق قبل الدخول ولو دخل قبل الدخول
استفرد ويصح ان يكون عتقاً او نصفه ولا
ينفذ فله ولا كثره ولا بد فيه من الوصف او

ولو لم يكن صحيح العقد وكان طامع الدخول مهر
المثل ما لم يحا ورا السنة فان تجاوز رد لها
ومع الطلاق المنفعة للموسر بالثوب المربع عشرة
دنانير والمنوسط بخمسة والفقر بخاتم درهم
ولو تزوجها بحكم احدهما صحيح ويلزم ما حكم به
صاحب الحكم ما لم يحا ورا المهر مهر السنة كما
هي احكامه ولو مات الحاكم قبله فلها المنفعة ولو
تزوجها على خادم مطلق او دار او بنت كالحا
وسط ذلك ولو قال على السنة فخمسة درهم
لو تزوج الذميان على نحو صحيح فان اسلم احدهما
قبل الفسخ فلها القيمة ولو تزوج المسلم ببلبة
قبل بيعي وبشيت مع الدخول مهر المثل ومو
الاصح وقبل بطل العقد ولو امر المدي بطل
المدي بمر ولو شرط في الحتم بطل الشرط فاصه
ولو اشترط ان لا يخرجها من بلدها لم يملك
قول الزوج في قدر المهر ولو انكره بعد الدخول

فالوجه مهر المثل ولو ادعت الموافقة فالقول
مع عبته على اشكال ولو زوج الاب الصغير ضمن
مع فقره وللزوجة الامتناع قبل الدخول حتى يقض
المهر **الفصل الثاني** في القسم والنسور للزوجة
دائما لبلده وللزوجين لبلدان وللمثل ثلث
لو كان اربعا فلكل واحدة لبلده ولو وهبت احدته
وضعت لبلدها حيث شاء ولو وهبت الضرة باث
عندها والواجب المضاجعة لبلالا الموافقة
ليلتان والامنة والكمانية واحدة وبخص البكر
عند الدخول بسبع والثبث ثلث وبخص البكر
في الاتفاق وبجب على الزوجة التمكن وازالة
المنقرو له ضرب الناشئة بعد غطها وهجرها
ولو نشر طائفة وطائفة ترك بعض حقها او كله
استماله له وبطل قبولها ولو كره كل منها حاضرا
انفذ احكامه حكيم من اهلها او اخيهن فان
رابا المصلح اصطحا وان رابا القرية راجعها

في الطلاق والبذل ولا حكم مع اختلافها **الفصل**
التاسع في احكام الاولاد والمخ والولد في الدائم
 مع الدخول ومضى منه اشهر من جن الوطى ^{ضمنه}
 لمدة الحمل وهي سنة اشهر الى عشرة اشهر واكثر
 اكثر من عشرة ثم ولد لم يخفى والقول بقوله
 في عدم الدخول ولو اعترف به وانكر الولد لم
 ينف الاب للامان ولا يجوز له الحاق ولد لثنا
 به ولو تزوجت باخر بعد طلاق الاول وانتهى
 لاقل من سنة اشهر فهو الاول وان كان اشهر
 فصاعدا فهو للاخير ولو كان لاقل من سنة من
 وطى الثاني واكثر من عشرة من طلاق الاول ^{بما}
 لهما وكذا الامه لو بيعت بعد الوطى ولو اعترف
 بولد امه او المنعة الخ به ولا يقبل نفقة بعد
 ذلك ولو وطئه المولى واجتنبى فالولد لولي
 ومع اماره الاسقاء لا يجوز الحاقه ولا نسبه
 بل يستحب ان يوصى له بشئ ولو وطئها المشرك

له

فداعوه الخ من يخرج القرة ويفرم للباقين
 حصصهم من قيمة امه ونفقه يوم سقوطه حيا
 ولو وطى الشبهة الخ به الولد فان كان لها زوج
 وظن خلوها ردت عليه بعد العدة من الثاني و
 يجب عند الولادة استبداء النساء والزوج
 بالمرءة وشخص غسل المولود والا فان في امه
 البيني والاقامة في البسرى وتجنبك بربيه الخ
 عليه الصلوة والسلام وبما الفواة وتسمية
 الانبياء او الائمة عليهم الصلوة والسلام والكنية
 لا يكتفى بمحمد بابي القاسم وخلق راسه يوم السابع
 والعقيقة بعده والصدقة بوزنه ذهبا او فضة
 وتغيب اذنه وخاتنه فيه ويجعل له البلوغ وخص
 الجوارح مستحب ويستحب ان يعق عن الذكر ذكر
 وعن الانثى الانثى بصفتي الاخوة ولا ياكل الا
 منها ولا يكسر شئ من عظامها وفضل كراضع
 الام والحره الاجرة على الاب ومع مونة من مال

او

الرضع ولا يجبر على ارضاعه ويجبر الامة وحده
الرضاع حولان وامله واحد وعشرون شهرا والام
اخرى بارضاعه اذا رضيت بما يطلب غيرها اثنى
او تبرع والام اخرى بحضانه الذكر بعد الرضا
اذا كانت حرة مسلمة وبالانثى سبع سنين ^{سقط}
الحضانه لو تزوجت ولو مات الاب او كان مملوكا
او كافرا فالام اولى به **الفصل العاشر في النفقة**
اما الزوجه فيجب له النفقة من الاطعام والكسوة
السكنى مع العقد الدائم والتمكين التام ^{للفقه}
وان كانت حرة او امة فان طلقها انا او ما
الزوج فلا نفقة مع عدم الحمل وبقي مع ^{لغيره}
واما الاقارب فيجب للابوين وان علوا والاوا
وان نزلوا خاصه بشرط الفقر والعجز عن الكسب
وعلى الاب نفقة الولد فان فقد او عجز فعلى اب
الاب وهكذا فان فقدوا فعلى الام فان فقدت
فاباؤها واما المملوك فيجب نفقته على مولاه

ان يجعلها في كسبه مع الكفايه والا اتمه المولى
تجب نفقة البهائم المملوكه فان اضيق جبر على بيع
او الذبح ان كانت حرة كاه او الاثافي **كتاب**
الطلاق وفيه فصول **الاول** في الطلاق بشرط
في المطلق البلوغ والعقل والاختيار والقصد
والمولى ان يطلق عن المجنون لا الصغير ^{السكنى}
وفي المطلقة دوام الزوجيه وخلوها من الحيض
النفاس ان كان حاضرا ودخل بها ولو كان غائبا
بقدر استغاطها من طهر الى اخر صح طلاقها وان
كانت حائضا وان يطلقها في طهر لم يقرها فيه
بجماع الا في الصغيره والايسة والحامل ^{وتبرأ}
تصبر ثلثة اشهر ولا يقع الا بقوله طالق مجردا
عن الشتر او الصفة وبشرط سماع عدلين
الفصل الثاني في اقسامه وهو بدعي ونكاحي
طلاق الحامل والنفساء مع حضور الزوج
والمنرا بثلاثة اشهر وطلاق الثلثة ^{مركلة}

باطل والثاني بائن ورجعي والاول آتية الصغير
 وغير المدخول بها والمخلعة والمباراة استمرها
 على البذل والمطلقة ثلثا بينهما رجعتين والثاني
 ما عداها فما للرجل المراجعة فيه وطلاق العدة
 يرجع في العدة ويوافق ثم يطلق بعد الرجعة
 تحرم بعد تسع سنينها رطلان يربوا
 وما عداه تحرم في كل ثلثة حتى تنكح غيره بشرط
 في المحلل البلوغ والوطئ قبلا بالعقد الصحيح
 الدائم وكما بهدم الثلث بدم ما دونها وصح
 الرجعة نطقا وفعلا ولا يجب فيها الاستبراء
 بقبل قول المرأة في القضاء العدة بالحيض
 طلاق المربض ويقع لكن ترثه المرأة وإن كان
 بائنا ما لم تمت بعدها ولو بالخطبة أو تزوج هي
 أو غيره من مرضه وهو برطها في الرجعي والعدة
 ونكاحه صحيح مع الدخول والأفلا **الفصل الثالث**
 في العدد لأعدة في الطلاق على الصغيره وبائنا

وغير المدخول بها والمستقيمة المحض عدتها ثلثة
 اقراء ان كانت حرة والأفقران وان كانت في
 من تحيض ولا يحض لها فعدتها ثلثة اشهر ان كان
 حرة والأشهر ونصف والحامل عدتها وصح
 وان كان سقطا وعدة الحرة المنوف عنها
 زوجها اربعة اشهر وعشرون ايام صغيرة أو
 بائنة أو غيرهما فضلا أولا ولو كانت حاملًا فعدتها
 الاجلين وعليها الحداد ولو كانت امة فشهرا
 وخمسة ايام والحامل بائنة الاجلين وأم الولد
 ثلثة من وفات الزوج كالحرة وغيرها ولو انكحها
 امة بعد وطئها اعتدت بثلثة اقراء ولو مات
 بعد الطلاق رجعتا اعتدت بعدة الحرة والامة ان كانت
 للوفاء ولو كان بائنا عدة الطلاق ولا يجوز
 للزوج ان يخرج الرجعية من بيت الطلاق حتى
 يخرج عدتها الا ان تافى فاحش مبينة ولا لها
 ان يخرج الا مع الضرورة بعد نصف الليل وتزوج

بعد طلاق

بعد الطلاق

بعد الطلاق

الفجر وعليه نفقه عدتها ونفقة المطلق من وقت
إيقاعه والمنوفى عنها من حين البلوغ **الفصل الرابع**
في الخلع والمباراة ولا يقع بمجرد ما يربط
بالطلاق ويقع على قول ولا بد فيه من القربة
هو ما يصح تملكه بشرط التمسك واختيار المرأة
وله ان يأخذ زيدا ما أعطاهما ويشترط في الخلع
المكسب والاختيار والقصد وفي المرأة المهر
الطهر الذي لو بقى بها فيه حجاج مع حضور اثنين
الحال وامكان الحيض واختصاصها بالكرامة
وحضور شاهدين عدلين وتجرده عن شرط
نقضه العند ويطلق لو اشقت الكراهية منها
ولا يملك القربة وطها الرجوع في القربة بانها
في العدة واذا رجعت كان له الرجوع في بعض
والافتلا ولا توارث بينهما في العدة ولو رثت
القربة تخفف قبل سطل الخلع ولو بدلت امرته
مع الاذن صح وبدونه يتبع به ولو كانت بدنه

المسلم خمرأ فان اتبع بالطلاق كان رجعا ولو
ظلمها على الف ولم يبين بطل ولو طالع على خل
فان خمرأ صح وله بقدر خل ولو طلق بقدره
بانسا وان تجرد عن لفظ الخلع ملوقا لطفق بكذا
كان الجواب على الغور فان اخر فلا فدية وكان
رجعا بشرط المباراة كالمخلع الا ان الكرامة
منها وصورتها بارئ بكذا فان لم تكن وهي
بارئ فالمرجع في البذل في العدة ولا يحل له
الزانية على ما اعطاها **الفصل الخامس** في الطهارة
وهو حرام وصورته ان يقول لو وجنت على
كظهر ابي او احد المحرمات وشرط سماع شاهدين
عدل وكمال المظاهر والاختيار والقصد
في طهر لم يجامعها فيه اذا كان حاضرا مثلها
مجبوز وفي المستنجى بها وغيره يدخل بها ومع
الشرط قولان ولا يقع في اضراء لا يمين مع
ارادة الوطى بحب الكراهة بمعنى تحريم الوطى حتى

فان طلق وراجع في العدة لم يحل حتى يكبر ولو
خرجت او كان بائنا فاستأنف في العدة لم يحل
حتى او مات احدهما او اريد فلا كفارة ولو طلق
قبل التكفير عامدا الزمة كفارتان ويكفر بكل طلاق
كفارة ولو عجز اجزؤه الاستغفار واذا رافقه
انظره الحاكم ثلثة اشهر من حين المرافعة فيضيق عليه
بعدها حتى يكفر او يطلق ولو طاهر زوجة الامه
ثم اشترها ووطئها بالملء فلا كفارة **الفصل**
الاثني عشر في الايلاء ولا ينفق بغير اسم الله
ولا يعتبر اضرام من كامل مختار قاصدا وان كان
عبدا او خصيا او مجنونا ولا بد ان يكون المدة
مفكوة بالدين ثم يدخلها وان بولي مطلقا
او ازيد من اربعة اشهر فاذا رافقه انظره الحاكم
اربعة فان رجع وكفر والا فلا الزمة الطلاق او
الفقه والتكفير ويضيق عليه في المطعم والمشرب
حتى يفعل احدهما ونفع الطلاق رجسا ولو لم

مده فوافع حتى خرجت فلا كفارة ولو طلق ولا شأنا
فالقول قوله مع عيبه وفقه القادر الوطئ قبلا
وفقه العاجز اظهار العزم على الوطئ مع القدرة
ولا ينكر الكفارة ينكر البهين **الفصل الثالث**
في اللعان ومبينة قدف الزوجة بالزنا مع دعاء
المشاهدة وعدم البينة وانكار ولد يلقح به
ظاهرا ويشترط في الملاعن والملاعنة التكليف
سلامة المرأة من الصمم والخرس ودوام الكفا
وفي اشتراط الدخول قولان وصورة ان يقول
الرجل اشهد بالله اني لمن الصادقين فيما قلته
عن هذه المرأة اربع مرات ثم يعطه الحاكم فان
رجع مده والا قال ان لعنة الله عليه ان كان من
الكاذبين ثم يقول المرأة اربع مرات اشهد بالله
ان لي الكاذبين ثم يعطها الحاكم فان اعترفت
رجعها والا قالت ان غضب الله عليهما ان كان
الصادقين مخروما ابدا ومحج اللفظ بالشهاد

وفيها عند التلفظ وبهذه الرجل وتبين المرأة
والنطق بالعينة مع القدرة ويجوز غير ما مع
العدو والبدية بالشهادة ثم بالعرف
الرجل وفي المرأة ببدء بالشهادة ثم بالقبض
ويستحب جلوس الحاكم مسنداً برقبته وتكون
الرجل عن يمينه والمرأة عن يساره وحضور
من يسمع اللعان والوعظ قبل اللعان والقبض
ولو كذب بنفسه بعد اللعان حده المذنب له
بزل التحريم وبرثة الولد مع اعترافه بعد اللعان
ولا يرثه الاب ولا من يتقرب به ولو اعترف المرأة
بعد اللعان امرها قبل تحذيرها ولو ادعت المرأة
المطلقة الحمل منه فانكر الدخول فافا ميسرة
بارحاً السنو فالأقرب سقوط اللعان مما يشبه
الدخول **كتاب العتق** وفيه فصول **الاول** في
الرق مجتص الرق باهل الحرب او باهل الذمة
اخيراً بالشرائط وبحكم على المزاربة بخيار او

لا يقبل قول مدعي الحرية اذا كان باع في الاسواق
الابينة ولا يملك الرجل والمرأة احد الابوين
وان علوا ولا الاولاد وان تزولا ولا الرجل كما
بالنسب من النساء ولو ملك احد هؤلاء عتق
حكم الرضاع حكم النسب **الفصل الثاني** في
العتق والضرع انت حر وفي لفظ الفتن اشكال
ولا يقع بغيرهما ولا بالاشارة والكتابة مع القدر
ولا يقع مشروطاً ولا في اليمين ولو اشترط مع
العتق شيئاً من خدمته وغيرها جاز بشرط **الكيف**
والاختيار والقصد والقرينة واسلام العبد **المكره**
عن المحالف ولو نذر عتقه او عتق الكافر صح
ويجوز ان يعتق من ماله ملكه بغير خبر ولو نذر
عتق كل عبده فديم عن من كان في ملكه سنة
فصاعداً ولو نذر عتق اول مملوك يملكه يملك
جماعة استخرج بالقرعة على خلاف العبد لا يملك
شيئاً وان ملكه مولاة على الاقرب ولو عتقه بدينه

مال فالمال للمولى وان علم به ولو يستنفذ لو
اعنى نكث عبده استخرج بالفرقة ولو اعنى
عبده اعنى كله فلو كان له شريك قوم عليه حصه
شريكه واعنت ولو كان مفسداً سعى المبدى ^{كفص}
ولو اعنى الجلى فالوجه عدم اعنى اكل الا ان
يعتبه بالنقصه وعنى المملوك وجداً ^{شك}
المولى به والافساد اسباب فى العتق وكذا
العبده وخروج قبل مولاه من دار الحرب ولو
ذوالمال وله وارث مملوك لا غير اشترى
مولا واعنى واعطى باقى التركة **الفصل الثالث**
فى التدبير وهو ان يقول انت روفى حيا
خر بعد وفاتى من الكامل والقاصد فيفتن
الثالث بعد الوفاة كالوصيه وله الرجوع من
شأه وهرباخر عن الدين ولو ذبح الجلى
بالتدبير دون اكل اما تجدد اكل من مملوك
بعد التدبير فانه يكون مذبذباً ولو رجع فى تدبير

٧٨
الام قبل لا يصح رجوعه فى تدبير الاولاد ولا
ان رجوعه فى تدبير الام غايته ليس رجوعاً فى
تدبير الاولاد ولو رجع فى تدبيرهما معاً صح
الرجوع ودله المدبر من مملوكه مذبذباً ^{سطل}
تدبير الولد بموت الام قبل مولاه وينفقون
من الثالث فان قصر استسماوا بابا المدبر
ابطال التدبير **الفصل الرابع** فى الكتابة
فسماع مطلقه ومشرطه فالمطلقه ان يقول العبد
او اوصيه كاتبك على كذا ان تؤدبه فى نجم كذا
فى نجم واحد او نجوم متعددة فيقول قبل
يقتر الى قوله فاذ ادبته فانت حرفها
منه بقدر ما يؤدى وليس مولاه فصح الكتابة
وان عجز وبفك الامام من سهم الرقاب وجواباً
مع العجز وان اولد من مملوكه مخبر من الاولاد
ما فيه من الحرية وان مات ولد مخبر منه شئ كان
ميراثه للمولى وان مخبر منه شئ كان مولاه من ماله

بقدر الرقة ولو رثته الباقي وبوقته من مائة
من مال الكفاية ولو لم يكن له مال سمي الأولاد
بقي على اسمهم ومع الاداء يفتن الأولاد
بقدر نصيب الحرية ولو اوصى او وصي له شيء
بقدر الحرية وكذا لو وجب عليه عد ولو وطى ابى
المطلقة حد بنصيب الحرية واما المشروط وهان
يقول بعد ذلك فان عجزت فانتبه في الرقة
هذا لا يتجر منه شيء الا اباد اجمع ما على فان
عجز وحده ان يورث بخارج رقة رد في الرقة
للمولى الصبر عليه ولا بد في العوض من كونه دينام ولا
معلوما مما يصح عليه ويكره ان يتجاوز به القدر
واذا مات المشروط بطلت الكفاية وكان ماله و
اولاده لمولاه وليس للكاتب ان يفرض في مال
غيره الا كنساب الاباذن للمولى وتقطع نصيب
المولى عن ماله بغير الاستيفاء ولو وطى مكانه
مكرها فلها المهر وليس لها ان يتزوج بدون اذن

المولى

المولى واولاده بعد الكفاية مكاتبون اذا لم يكونوا
احرار **كتاب الامتياز** وفيه فصول **الاول** لا
ينفذ اليهم بغير اسماء الله تعالى ولا بالبراءة
منه او من احد الانبياء عليهم السلام او الائمة عليهم السلام
وبشرط في الحالف التكليف والقصد والاختيار
ويصح من الكافر وانما تنفذ على الفعل الواجب
او المندوب او المباح مع الاولوية او ترك الحرام
او ترك المكروه او ترك المباح مع الاولوية ولو
نساوى متعلق اليهم وعدمه في الدين والدنيا
وجب العمل بمنفى اليهم ولا يفتن بفعل الغير
لا بشئ بالماضي ولا بالمستقبل ولو تجدد المحرم
الممكن انحلت اليهم ويجوز ان يخلف على ذلك
الواقع مع تضمن المصلحة والنورية ان غرضه ولو
استثنى بالمشية انحلت اليهم للمولود والزوجه
والمولى حل يمين الولد والزوجه العبد في غير ذلك
وانما يجب الكافر بترك ما يحل فيه او فعل ما يجب

تركه باليمين لا باليمين ولا يجوز ان يحلف الجمع
 العلم وينفذ لو قال والله لا فعلن او والله اني
 او عرفت او لعرفت او اقسم بالله او اخلص بيمين
 دون وجوب الله والله اعلم **الفصل الثاني في كفاية**
 والمهمل ويشترط في الناذر التكليف والاجتناب
 والقصد والاسلام واخذ الزوج والمولود
 زوجته والعبد في غير الواجب وهو اقرار
 كقوله ان زرت ولد الله على كذا او شكر
 كقوله ان برى المريض لله على كذا او زكر
 ان فعلت محرما لله على كذا او ان لم افعل كذا
 لله على كذا او تبرع كقوله لله على كذا او لو قال
 على كذا ولم يفعل لله لم يجب ويتعلق النذر بحجب
 ان يكون طاعة لله فقد ورا للناذر ولو نذر
 طاعة ولم يعين نصه في بشي او صلى ركعتين او
 صام يوما ولو نذر صوم حين كان عليه شه
 ولو قال زما نا خمسة اشهر ولو نذر الصدقة بمال

البدور اليهود

نذر

كثير ثمانون درهما ولو نذر عن كل عبد له فدم
 عن من مضى له في ملكه منه اشهر فصاعدا ولو عجز نذر
 الصدقة بماله اجمع فومه ونصف شينا فشيناه
 يوفى ومع الاطلاق لا ينفذ يوفى ولو قبله يترك
 مكان لزوم ولو نذر صوم يوم يمينه فائق له السفر
 افطر وقضاء وكذا الوماض المرأة او نفسها ولو
 كان عبدا افطر لا قضاء وكذا الوعجز عن صومه
 العهد ان يقول عاهدت الله او على عهد الله
 متى كان كذا فعلى كذا وهو لازم وحكمه حكم اليمين
 ولا ينفذ النذر والعهد الا باللفظ ولو جعل
 والله او جارية او عبده عهدا بالبيت الله تعالى
 بيع وصرف ثمنه في مصالح البيت او المشهد الذي
 جعل له وفي معونة الحاج والزائر **الفصل الثالث**
 في الكفارات وهي برنية ومخيرة وما يجزئ
 وكفارة الحج والمرنية كفارة الظهار وقيل كفا
 ويجب فيها عنق رقبة فان عجز صام شهرين متتابعين

فان عجز اطعم سنين مسكينا وكفارة من افطرنا
 من فضا شهر رمضان بعد الزوال اطعام عشرة
 مساكين فان عجز صام ثلثة ايام متتابعات والجمعة
 كفارة من افطر يوما من شهر رمضان او من نذر
 معين او خالف نذرا او عهدا على قول ومحقق
 رغبة او صيام شهر متتابعين او اطعام سنين
 مسكينا وما يجمع في الامران كفارة اليقين وفي
 عنق رغبة او اطعام عشرة مساكين او كسوتهم
 فان عجز صام ثلثة ايام متتابعات وكذا الايام
 وكفارة الجحى في قتل المؤمن بعد اظلم اعنى رغبة
 صيام شهر متتابعين او اطعام سنين مسكينا
 وقبل من خلف البراءة فعليه كفارة طهارة فان
 عجز فكفارة يمين وفي جزاء هذه شمرها في القضاء
 فعليها كفارة رمضان وفي تنفخ او خشن ^{جها}
 او شق الرجل ثوبه في موت ولده او زوجته
 كفارة اليقين ولو تزوج بامرأة في عدتها فافق

وغير

وكفر بخمسة اوصع من ذنوب ولو نام عن الفشاء ^خ
 حتى خرج الوقت اصبح صائما ولو عجز عن صوم
 نذره تصدق بمدين على مسكين مسأله الاول
 من وجد الثمن والنسكة فقد وجد وبشرط فيها
 الايمان في يخرج الآثمين وام الولد والمدين الثالث
 من لم يجد الرقبة او وجدها ولم يجد الثمن ينقل
 الى الصوم في المرتبة ولا يباع ثباته ولا حاقا
 ولا مسكنة الثالثة كفارة العبد في الظهار
 قبل الخطاء في الصوم نصف كفارة ^{الرابعة}
 اذا عجز عن الصيام في المرتبة وجب الاطعام لكل
 مسكين مدين طعام ولو نذر العدد جاز ^{الذكر}
 ويطعم بالغالب قوته ويسحق الادم واعلاء اللحم
 واوسطه الخل وانك المالح ولا يجوز اطعام اصفا
 منفردين ويجوز منضمين الى الرجال ان نذر
 احتسابا لثان بواحد الخامسة الكسوة ^{الكل}
 ثوبان مع العذرة والافواحد السادسة لا بد

من وجد الرقبة وكفارة
 بعد حلق الرقبة

نبهة القربة والتكليف في المكفر واسلام كتاب
الصيد وتوابه وفيه فصول **الاول** فيما وكل
 صيده وهو امر ان الكلب والسمم اما الكلب
 فاذا افتر صيدا وهو المنعني حال اكله بشرط انه
 ان يكون الكلب فعلا ليسرسل اذا ارسله يجر
 اذا زجره وان لا يعتاد اكل ما يصيده ولا يعتاد
 بالنادى وان يكون المرسل مسلما او في حكمه وان
 يرسل الكلب قاصدا لارسال الكلب وان سمي
 عند ارساله وان لا يصب عن العنبر خبا فلو شئ
 الشبهة وان كان ينفذ وجوها من الاكل
 سمي غير المرسل لمجمل وكذا لا يجمل لو شاركه
 كلب الكافر او من لم يسم او لم يقصد واما
 السم فمفضل فيه السيف والروح والمراض اذا
 خرف ويؤكل ما يقتله اذا سمي المرسل وكان
 او يحكمه ولو ضل ما فيه يحد به مفضلا ولو
 السهم او الكلب في حاله ولو رماه بسهم فمضي

اصدا ص

من جمل او دفع في الماء فان لم يجمل ولو كان با
 ولو فقه السيف بصفير جمل ان تحركا او لم يحركا
 ولو تحرك اصدها حركه ما جونه مستغرة على
 بعد الذكبة خاصة والاطامع ولو قطعت
 بعضه فهو ميت ولو رمى صيدا فاصاب غيره
 ولو رمى للصيد فاصاب لم يجمل وباقى الا
 الصيد كالفهود والجمال وغيرهما لا يجمل
 لم يدركه فكانه وهو المنفرد جونه وذكبه
الفصل الثاني في الذباضة ويشترط في الذبايح
 الاسلام او حكمه ولو ذبح الذي او الناصب
 مجمل او جمل ولو ذبح المخالف وانما يكون
 بالحد يد مع الفدره ويجوز مع الضرورة بما
 بغري الاذبح ويجب قطع المري والودجين
 والمخلفوم ويكفي في المخروطه في هذه
 ويشترط في الذبيحة استقبال القبلة والسمية
 لواخل باحد هما عند المجمل ولو كان ناسبا جاز

ويشترط في الابل الغر وفي غيرها الذبيح وان
يقول بعد الذبيحة حركة الاحياء واقله حركة الذنب
او طرف العين او يخرج الدم المسفوح ولو نفذ
لم يحل ويخفى في النعم ربط قوائمها عند الضرب
رجليه وفي البقر اطلاق ذنبه وربط اخفاف
الابل الى الابط وارسل الى الطير وما يباع في
سوق المسلمين فهو ذكي خلال اذ لم يعلم ما هو
لو نفذ الذبيح والغر كالمنزدي في البئر مثلاً
والمستنقى يجوز اخذه بالسيف وغيرها ما
يجزى اذا خشي التلف وذكوة السك اخراجه
من الماء جوار لومات في الماء بعد اخذه كغيره
وكذا ذكوة الجراد اخذه جارا ولا يشترط فيها
الاسلام ولا التسمية والديار حرام ولو احرقت
اجمة قبل اخذه حرام وذكوة الجنين ذكوة اف
مع تمام الخلفة ولو خرج جاله لم يجز دون الذكوة
الفصل الثالث في الاطعمة والاشربة وفيه مباحث

الاول في حيوان البحر ولا يؤكل منه الا سمك
له فلس وبحر الطافي والجلال منه حتى يطعم
ظاهره يوما وليلة والجري والسلفاء كصفا
والسحطان ولا بأس بالكفت والثيبا والطير
الطرافي والابل والارسان ويؤكل ما هو
في جوف السمكة ان كانت صالحة لا ما نفذت منه
الا ان يضرب ولم ينسلخ والبعض تابع ومنه
يؤكل **الحشيش الثاني** البهاجم ويؤكل النعم
الاهلية وبقر الوحش وكبش الجبل والجمبري
العرلان والجمبري وبكره الجبل والبنان والجمبري
ويحرم اكله من المباح وهو ما ياكل عند من
خاصة الامع الانبياء فيطعم النافه علفا طاهرا
اربعة يوما والعفوة عشرون والشاء عشرون
لبن خنزيرة كره ولو اشبه لحمه حرم وهو نسله
يحرم كل ذي ناب لا سمك والضب يحرم الاربع
والضب والبربوع والحشرات والفار والبق والبراغيث

الثالث الطيور ويحرم السبع كالباري والرحم
وما كان صفيقه أكثر من دفيقه وما ليس لثاقفه
ولا حوصلة ولا صبيبه والخفاش والطاووس
الجلال من الحلال حتى ينير، فالبطة وشبهها
أبام والدجاجة بثلثه والزناهر والذباب
المحترق وما انفق طرفاه في المشبه وبكوه الغراب
والخفاف والهدهد والصد والصوام والشقا
والفاخنة والفتنة **الرابع** الجامد ومحرم
وأجزاءها عدا صوفها كان طاهراً في جوفه
وشعره ووبره وريشه وقرنه وعظمه وببنيه إذا
أكسب الجلد فوقاني والآنفة ويحرم من الدجج
الغضبب والانتيان والطحال والفرد
والدم والمثانة والمرارة والمشببه والفرج واللبا
والنخاع والغدد وذات الاشباح وخرزة
الدماغ وبكوه الكلى وأذن القلب ويحرم الإجماع
النجسة كالعذرة وما بين من المحي والطير عدا

اللبس من تربه الحس على الصلوة والسلام
للاستسنا، والسعوط القاتلة **الخامس** المباح ويحرم
كل مسكر من خمر وغيره والعصير إذا اعتلا أو خفا
والدم والعلفه وإن كانت في سببه وهي نجسة
كل ما هو نجس من المباح وغيره، ويلقى النجاسة
وما يكن فيها من الجامد كالسمن والصلابة
الباقى والدهن النجس على نوات النجاسة يحرم
الاستسناح به تحت السماء خاصة ويحرم لأبوا
كلها عدا بول الأبل للاستسنا، وكذا يحرم
المحيوان المحرم ولو أشبه اللحم القوي والثانيان
انقبض فذكي والأفت ولو استرخى وأشبه
أشبه مساكلى الأولى يجوز للإنسان أن يأكل
من ببت من بصفته الأية خاصة مع عدم العلم
بالكراهية الثانية إذا انقلبت أخرج ذلك اللحم
بعلاج كان أو غيره ما لم يمارجها نجاسة
الثالثة لا يحرم شئ من الربو بانه وإن شتم شفا

راحة المسكر الرابعة الصبر اذا غلب من قبل
نفسه او بالنار حرم حتى يذهب غلبته او ينقلب
الخامسة يجوز المضطرب والاحتم بقدر ما يمكن
رفع الا الباغي وهو الخارج على الامام العادل
والعادي وهو خارج الطريق السادسة
غسل البدن قبل الطعام والشمية والاكل
وغسل البدن بعده والمجد والامتنان وجعل
الرجل اليمنى على اليسرى ويحرم الاكل على
المسكر واخراط الاكل المنقصر **كتاب الجوارح**
وفيه فصول **الاول** في اسبابه وهي شتان
وسببها النسب ميراثه ثلثه الاولى الابوان
والاولاد فللاب المنفرد المال وللام وحدها
الثلث والباقي مرد عليها ولو اجتمعا كان
الباقي له ولو كان معهما زوج او زوجة فله
نصيبه وللام الثلث والباقي للاب وللابن المال
وكذا للابنتين فان زاد بالسوية ولو انفردت فلها

المنفرد

النصف والباقي مرد عليها وللبنتين فما زاد
الثلثان والباقي مرد عليها ولو اجتمعت الذكور
الاناث من الاولاد فللذكر مثل حظ الانثيين
لكل واحد من الابوين مع الذكور السدس والباقي
للاولاد ولو كان معهم اناث فالباقي بينهم للذكر
مثل حظ الانثيين ولكل واحد من الابوين مع
مع البنت الربع بالنسبة والرد والباقي للبنت
كذلك ومع البنتين فما زاد الخمس لهما ومع البنت
المحسنة بنسبة ورد الباقي لها ومع البنتين فما
زاد الثلث ولو شاركن زوج او زوجة دخل
النقص على البنت او البنات مسائل **الاولى** انما
خلف المبت مع الابوين اخا واخين او ارجل
او اخوين حجبا الام عا زاد عن السدس شيطان
يكونوا مسلمين غير قاطنين ولا عماليك منفصلين
غير حمل ويكونوا من الابوين او من الاب ويكون
الاب موجودا فان فقد احد هذه فلا حج وإذا

اجتمعت الشرايط فان لم يكن معها اولاد فللام
 السدس خاصة والباقي للاب وان كان معها
 بنت فكل واحد من الابوين السدس للبنت
 النصف والباقي يرد على الاب والبنت اربعا
 الثانية اولاد الاولاد يقومون مقام الاولاد
 عند عدمهم وبأخذ كل فريق منهم نصيب من
 بقرب فلا اولاد البنت مع اولاد الاب الثلث
 للذكر مثل حظ الانثيين ولا اولاد الاب الثلث
 كذلك والاقرب يمنع الابعد ويشتركون
 بالابوين كابنائهم يرد على اولاد البنت كما يرد
 عليها ذكورا كانوا او اناثا الثالثة محبي
 الولد الاكبر من الذكور يشاب بدين الميت و
 خاتمه وسيفه ومصحفه اذا لم يكن سيفها و
 لا فاسد الراي بشرط ان يخلف الميت غيره ذلك
 وعليه فضا ما على الميت من الصلوة والقبض
 المرتبة الثانية الاخوة والاجداد اذا لم يكن

لميت

للميت ولد وان نزل ولا احد الابوين كان ميراثا
 للاخوة وللاجداد فللاخ من الابوين فما زاد
 المال وللأخت من قبلها النصف والباقي رد
 عليها وللأختين منها فما زاد الثلثان والباقي
 رد عليهما ولو اجتمعت الذكور والاناث فللذكر
 مثل حظ الانثيين وللواحد من الام ذكورا
 كان او انثى السدس والباقي رد عليه ولا ينسب
 فصاعدا الثلث والباقي رد عليهم الذكر ولا
 سواء ويعوم من بقرب بالاب خاصة مقام من
 بقرب بالابوين غير مشاكره وحكمهم حكمهم ولو
 اجتمعت الاخوة من الابوين مع الاخوة من كل ا
 منها كان لمن بقرب بالام السدس ان كان
 واحدا والثلثان كان اكثر منهم بالسوية و
 ان كانوا ذكورا واناثا ومن بقرب بالابوين
 الباقي واحد كان واكثر للذكر مثل حظ الانثيين
 وسقط الاخوة من الاب ولو اجتمعت الاخوة من

الام مع الاخوة من الاب فاحسنه كان لمن ينبت
 بالام السدس ان كان واحدا والثلاث ان كان
 اكثر بالسوية والباقي من ينبت بالاب للذكر
 مثل حظ الانثيين ولو كان الاخوة من قبل الاب
 اناثا كان الزوج بينهما وبين المنفرب بالام ربا
 او اخا سا والزوج والزوجة نصيبها الاعلى
 ويدخل النصف على المنفرب بالابوين او بالاب
 والمجد اذا انفرد المال وكذا المجد ولو اجتمعا
 لاب فللذكر ضعف الانثى وان كانا الام فبالسوية
 ولو اجتمعوا المختلفون فللمنفرب بالام الثلث و
 ان كان واحدا والباقي للمنفرب بالاب ولو
 دخل الزوج او الزوجة دخل النصف على المنفرب
 بالاب والافرب بمنع الابعد ولو اجتمعوا
 والاجداد كان المجد كالاج والام المجد كالام
 والمجد وان علا يقاسم الاخوة وادلا الاخوة
 والاخوان يقسمون مقام ابائهم عند عدمهم
 فيكونون كالابوين

في مقاسمة الاجداد وكل واحد منهم يرث نصيب
 من ينفرب به ويقسمونه بالسوية ان كانوا اقر
 وان كانوا اب فللذكر ضعف الانثى المرنبة اليه
 الاعمام والاخوان وانما يرثون مع فخذ الاولاد
 فلملم وحده المال وكذا العمان فما زاد وكذا
 العمة والعمات ولو اجتمعوا فللذكر مثل حظ
 الانثيين ولو انفروا فكل واحد من الام السدس
 وللزوجة عليه الثلث بالسوية والباقي لمن
 ينفرب بالابوين واحدا او اكثر للذكر ضعف الانثى
 وسقط المنفرب بالاب ولو فخذت منفرب بها
 فاقام المنفرب بالاب مقامه وحكمه حكمه والحال
 المنفرد المال وكذا الخالان فما زاد وكذا
 الخالة والخالتان والخالات ولو اجتمعوا
 نساوا ولو انفروا فللمنفرب بالام السدس ان
 كان واحدا والثلاث ان كان اكثر بالسوية و
 الباقي لمن ينفرب بالابوين واحدا كان واكثر

في مقاسمة الاجداد وكل واحد منهم يرث نصيب

بالسوية وسقط المغرب بالاب ولو فقد كسرت
 بها فاقام المغرب بالاب مقامه كهيئته ولو اجتمع
 الاخوال والاعمام فللاخوال الثلث وان كان
 واحدا ذكر او انثى والباقي للاعمام وان كان
 واحدا ذكر او انثى فان يمتد الاخوال فللمغرب
 بالام السدس ان كان واحدا والثلث ان كان
 اكثر بالسوية والباقي لمن يقرب بالاب يسقط
 المنفرب بالاب وللاعمام الباقي فان نفر قوا
 فللمنفرب بالام سدسه ان كان واحدا والباقي
 والباقي للمغرب بها وسقط المنفرب بالاب
 وللزوج والزوجة نصيبه الاعلى والمنفرب بالام
 ثلث الاصل والباقي للمغرب بها او بالاب و
 بقوم اولاد العمومة والعمات والخولة والحالات
 مقام ابائهم مع عدمهم وبأخذ كل منهم نصيب
 من يقرب به واحدا كان واكثر والاقرع بمنع
 الابد الا في صورة واحدة وهي ابن عم الاب

مع العم من الاب فان المال لابن العم خاصة وعمومة
 الاب وخولته وعمومة الام وخولتها بقوم مقام
 العمومة والعمات والخولة والحالات مع قدمهم
 سلكا سريما والاقرع بمنع الابد واولاد العمومة والخولة
 وان نزلوا يمتنون وعمومة الاب وخولته وعمومة
 الام وخولتها ولو اجتمع للواحد شيان كان
 مشترك كان ذلك بينهما كالمعم لا يكون خال
 لام او زوج هو من عم او ابن خال ولو وضع
 الاخر ورث من قبل الممانع كابن عم هو
 لام المرتبة الرابعة في الميراث بالسبب في
 الزوجية والولا فللزوجة مع عدم الولد
 النصف ومعه وان نزل الزوج وللزوجة مع
 عدم الزوج ومع وجوده الثمن ولو فقدت
 ردت على الزوج وفي الزوجة نولان وتشارك
 ما زاد على الواحدة في الثمن او الزوج وبذلك
 منها من صاحبه مع الدخول وعدمه ومع الخلاء

ان يكون احد الزوجين
 ان يكون احد الزوجين
 ان يكون احد الزوجين

الرجعي وبورث الزوج من جميع المركة وكذا المركة
 اذا كان له ولد منها ولو فقد ورثت الام ^{المركبة}
 والارضين ويقوم الابنة واللات والنخل
 والاشجار وترث من الفخمة ولو تزوج المرضع
 ودخل ورثت والافلام ^{ولا ميراث} وانا
 الولا فاقسامه ثلثة الاول ولا العنق وثالث
 المعتق عتقه مع التبرع وعدم التبرع ^{في الميراث}
 بعد فقد النسب وبشارك الزوج والزوجة
 ولو كان المنعم متعة بشاركون ولو علم ^{بغير}
 انتقال الولا الى الابوين واو لا الذكور فان
 فقدوا فله عصبته ولو كان المنعم امرأة انتقل
 الولا الى عصبته ^{دون اولادها} ولا يرث الولا
 من سقرية الام ولا يصح بيعه ولا هبته ولا
 اشتراطه في البيع وجزا الولا ^{معي} فلو حلت
 المعتقة بعد العتق من عملك حر او لاؤه لموها
 فاذا عتق الاب بحر ولاؤه الى معتق ابيه فان

فلا يرث

فلابيه واولاده الذكور فان فقدوا فله عصبته فان
 فقدوا فله مولى مولى الاب فان فقد فلم ير عصبته
 مولى الاب فان فقدوا فله لضم من فان فقدوا
 فللا امام ولا يرجع الى مولى الام ولو مات المنعم
 ابنين ثم مات المعتق بعد موت احدهما شارك
 الحي وورثه الميت الثاني ولا يضمن المجرى
 من ثو الى انسانا جريرة فيكون ولاؤه ^{وورث}
 مع فقد كل مناسبتة بشارك الزوجين
 وهو اولى من الامام ولا ينفذ الضامن ولا يضمن
 الامانة كالمعتق واجبا او من لا وارث له سواه
 الثالث ولا الامانة واذا فقد كل مناسبتة
 انتقل الميراث الى الامام بعمله بما شاؤ وكان
 عليه صلوة والسلام بضعه في فقر بلده وضمنا
 جبرانه ومع الغيبة يقتسم في الفقراء ^{فصل الثاني}
 في موانع الارث وهي ثلثة كفر وفل وورق الكفر
 فلا يرث الكافر من المسلم وان ضرب ولا يبيع من

به فلو كان للمسلم ولد كافر وله ابن مسلم ورث له
ولو فقد المسلم كان الميراث للإمام والمسلم
الكافر ويمنع من مشاركة الكافر فلو كان الكافر
وله كافر وابن عم مسلم فميراثه لابن العم ولو لم
الكافر قبل الفسقة شاركه ان كان مساويا
واخذ الجميع ان كان اولى سواء كان المبسوطا
او كافرا ولو كان الوارث واحدا واسلم الكافر
لم يرث والمسلمون بنو اميرون وان اختلفوا في
الاراء والكفار بنو اميرون وان اختلفوا في ذلك
والمرند عن القطر يفتل في الحال ونفذ امره
من حين الامتناع عدة الوفاة ويقسم ميراثه
ولا يسقط هذه الاحكام بالنوبة وعن غيره
يشتابان باب الاصل ونفذ زوجة عدة
ولا يقسم امواله الا بعد كفل ولو تكررت
الوابقة والمرة اذا ارادت حبس في ضربة
الصلوة حتى ينوب ان كانت عن فطره وميراث

الميراث للمسلم ولو لم يكن الا الكافر انتقل الى الامام
المرند لا يرث المسلم الثاني الفتل وهو من الوارث
من الارث ان كان عدا ظاهرا ولو كان حطام منع من
ارث المدية على قول وميراث المفقول الغير القابل ان
بعد وقرب القابل ولو فقد فلا امام والمدية بها ان
سقى الاب ذكورا وانثى والزوجة والزوج في كنف
الام بولان ولو لم يكن للمفقول عدا وارث لم يكن للام
الفقيل اخذ المدية او الفتل ويقضى من المدية الدين
والوصاية وان كان العبد وليس للدين الميراث
الثالث الرق وهو مانع في الطرفين ولو اجتمع
الحرم مع المملوك فالمال للحرم ان بعد ولو اعنى قبل
الفسقة شارك مع مساوية في الفسقة مع الاولوية
لو كان الوارث واحدا واعنى لم يرث ولو لم يكن
وارث الا المملوك اجبر مولاه على اخذ الفسقة من كنفه
واعنى واخذ الباقي ولو قصر التركة لم يفتل
ميراث المملوك لمولاه ان قلنا انه يملك والميراث

والمكان المشروط او المطلق اذ المخرج من شئ في الشئ
الفصل الرابع في مخرج السهام المصنفين
 والثلاث والثلثان من ثلثه والرابع من اربعة والسادس
 من ستة والثمن من ثمانية ولو كان في الفريضة ربع
 من اثني عشر والثمن والسادس من اربعة وعشرين
 وقد تنكسر الفريضة ففرض عدد من انكسر في اصل
 الفريضة ان لم يكن بين نصيبهم وعددهم وفق
 مثل ابوين وخمس بنات والاضرب الوقي في العدد
 كما يوزون من بنات ففرض ثلثه وفق العدد في الفريضة
 ولو فرضت الفريضة مدخول الزوج او الزوجة في
 النقص على البنت او البنات والاخت الاخوات
 الابوين والاب ولو زادت الفريضة ردت على غير
 الزوج والزوجة والام مع الاخوة وذو السببين
 اولى بالرد من السبب الواحد ولو مات بعض الورثة
 قبل القسمة وتغابرت الورثة او الاستحقاق فاضر
 الوقي من الفريضة الثانية في فريضة الاولى وان لم يكن

وفق

الرجل

وفق فاضرب الفريضة الثانية في الاولى **الفصل الخامس**
 في ميراث ولد الملاعنة والزنا والحمل والمفعود وولد
 الملاعنة ترثه امه ومن يقرب بها وولده ورجله
 او زوجه وهو يرثهم ولا تورث بنته وبنت الابن ومن
 يقرب به ولو ترك اخوة من الابوين مع الاخوة من
 الام نساوا في ميراثه وولد الزنا لا يرث الزاني
 ولا الزانية ولا من يعرب بهما ولا يرثهم وانما
 يرثه ولده وزوجه او زوجه وبيرثهم ومع عدم
 للامام والحمل ان سقط حيا ويرث والا فلا ويرث
 له قبل الولادة نصيبه كمن احتياطا ويعطى
 اصحاب الفريضة اقل النصيبين ودية الخنثى لا يرث
 ومن يقرب بهما او بالاب والمفعود يقسم امه
 بعد مضي مدة لا يمكن ان تعيش مثله بها غايبا
الفصل السادس في ميراث الخنثى وهو من له فرجان
 فانهما سبق البول منه حكم له ولو نساوا باحكم للمنا
 في انقطاع فان نساوا اعطى نصف سهم رجل ونصف

سهم امرأة فلو خلف ولد بن ذكر أو خنثى فرضتها
 ذكر بن ثم ذكر أو أنثى وذهبت أحد الفرضين في
 الأخرى ثم المجمع في النسبة فكون أنثى غير الخنثى
 خمسة وللمذكر سبعة ولو كان مع أنثى كان له خمسة
 للخنثى سبعة ولو اجتمعا مع نال الفرض من أربعين
 ولو فقد الفرجين وورث بالفرعة ومن له راس
 أو دنان على حق واحد يصاح به فان اتبها ما
 فواحد والا فاثان **الفصل كسابع** في ميراث
 والمهدوم عليهم وهؤلاء يتوارثون بشرط أن
 يكون لهما أو لأحدهما مال وكانوا سوارثين
 أشبه المتقدم بالموت المتأخر وفي ثبوت الحكم
 بغير الفرق والهدم أشكال ومع الشرائط
 كل منهم من صاحبه ولا يورث منه ويقدم الأضعف
 في الإرث فان غرق أب وابن بفرض موت الأبن
 أخذ الأب نصيبه ثم يورث الأبن نصيبه من تركه
 الأب لا ما يورث ويقفل نصيب كل منهما إلى الورثة

ولو كان لأحد الأخرين مال انتقل ماله إلى ورثة
 الآخر ولو لم يكن وارث كان للأمام **الفصل كسابع**
 في ميراث المجوس وهؤلاء يتوارثون بالنسب
 صحيحهما وفاسدهما على خلاف فلو ترك أمها هي
 فلها نصيبهما ولو كان أحدهما أمنا وورث به
 كبت هي بنت بنت فانها ورث نصيب البنت خاصة
 مسان في المناسقات يعني بالمناسقات أن يموت
 الإنسان ولا ينقسم تركته بين الوارث ثم يموت أحد
 الوارث قبل القسمة فينقل الفرض بقسمه الفرضين
 من أصل واحد فقسامها أربعة الأول أن يتجدد
 الوارث والاستحقاق الثاني أن يخلف الوارث
 الاستحقاق الثالث أن يتجدد الوارث ويخلف
 الرابع أن يخلف الوارث ويتجدد الاستحقاق الأول
 منها وهو اتحادهما كاللومات إنسان وظلثة
 أخوة ثم يموت أحد الأخوة وخلف الآخر المذكور
 فاصل الفرض لثلاثة سهم لكل واحد سهم من ثلث

في ميراث المجوس
 وهو كالمجوس
 من غير أن

مات احد الاخوة وخلفه الاخون المذكورين وهم
 واحد لا ينقسم بينهم نصيب الاسبق في اصل الفريضة
 وهو تلك الثلث منه فباخذ كل منها سهمان بحسب
 من الفريضة الاولى للميت سهمان ونصف من ثلثها
 فباخذ كل منها سهم من ارباع الميت الثاني وهذا
 اتحاد الوارث والاستحقاق لان وارث الميت الاول
 هو وارث الميت الثاني وكلما هما باخذون الاخوة
 والثاني وهو اختلافهما كما لو مات انسان
 خلفه اخون ثم مات احد الاخون وخلفه ابني
 فالفريضة الاولى من اسبق لكل واحد منهم السهمين
 الذي مات قبل القسمة لا ينقسم على اثنين نصيب
 الاسبق في اسبق الثلث لثلاثة اسهم باخذ الولد
 اللذان للميت الثاني سهمي ابنيهما واحد سهم
 يبقى سهمان باخذ عنهما من الميراث الاول وهذا
 اختلاف الوارث والاستحقاق لان الوارث الاول
 هو اخ الميت الثاني ابناؤه وهما غير اسبق من الاول

الاول كان بالاخوة والثاني بالبنوة والثالث هو
 اتحاد الوارث واختلاف الاستحقاق كما لو مات
 انسان وخلفه زوجة وثلثة اولاد ابن منهم مات
 احد الاولاد خلفه اخوه واحده فالفريضة الاولى من
 اربعة وعشرين للزوجة ثلثه ولكل واحد من اولاد
 الابن سبعة اسهم ولما مات احد الاولاد ورثه اخوه
 والجدة ونصيب الجدّة من ثلثه **فحاشي** نصيبها
 ولو شاركتهم زوجة او زوجة وفل السهم على الميت
 او البنات الرابع وهو اختلاف الوارث واتحاد
 الاستحقاق كما لو مات انسان وخلفه ابوه وولده
 ثم مات الولد وخلفه ولدا فالفريضة الاولى من ثلثه
 باخذ الابوان سهمين وولد الميت ثلث سهمين
 الاستحقاق واحد وهو ابنة لكن الوارث بحسب
 الوارث الاول هو الميت ودارث الثاني هو ولد
 الميت وهو غير اسبق **كتاب الفصا والشهاد**
 وفيه فصول **الفصل الاول** في صفات القاضي لا بد

عالم
 اجتمع
 والفرع
 مع العلم
 العلم
 الفصل الثاني في كيفية الحكم وعليه ان يستوى

ان يكون مكلنا مؤنعا لا ذكر اظاهر الجواهر
 ولا كيفية فتوى العلماء ولا بد من اذن الامام وتقد
 فضاء الفقيه مع الغيبة اذا جتمع الصفات المستحب
 الاعلان بوصوله والجلوس في وسط البلد مستبد
 القبلة والسؤال عن الحج والوعاء واما السج
 وموجبه وان يفرق الشهود من التهمة ومخاضه
 العلماء وبكره القضاء مع شدة الحاجة بالقبض
 الجورج والعطش والهم وغيرها واتخاذ حاج
 وقت القضاء وتعيين يوم للشهادة والشفاعة
 الى الغريم في استيفاء حقه وبعضى الامام عليه
 به في حقوق الناس واذا انقضى العلم حكم بالشها
 مع علمه بعد ان الشهود او التزكية ويسمى مطلقه
 بخلاف الجورج ويحرم الرشوة ويجب اعادتها وان
 حكم بالحق واذا انقضت احضار خصمه اجابة المرأة
 غير البرزة او المريض فينفذ اليها من يحكم بينهما

انقضت

في الغيبة

بين المخصين في الكلام والسلام والمكان والنظر
 الانصاف والعدل في الحكم ويجوز ان يكون المسلم
 قاعدا او اعلى منزلا والكافر قائما او اخفض ولا
 يلحق الخصم ولو بذراعهما الدعوى فذمه فيها
 لو اذ عباد فقه سمع من الذي عن يمين صاحبته فان
 اقر خصمه الزمة اذا كان كاملا مختارا فان افسح
 حبسه مع التماس المحض لو طلب المدعي اثبات حقه
 اثبتة مع معرفته باسمه ونسبه او معرفته عدلين له
 بالحبس ولو ادعى الاعسار وثبت انظر وان لم يثبت
 الزم بالبينة اذا عرف له اصل مال او كان اصل
 الدعوى مالا والا قبل قوله مع اليمين واذا اجمد
 طلب البينة من المدعي فان احضرها حكم ولا خلاف
 له اليمين فان التمسها طلق المنكر ولا يجوز اطلاقه
 حتى يمتنع المدعي فان تبرع او اطلقه الحاكم فلا
 اجازة المدعي لو بعدت بها واعيدت مع العلم
 فان كل ردت على المدعي وثبت حقه ان طلق

بأمر
بأمر

بعد

ان

دعوه بطلت وان زعم البهية حلف المدعي وان حلف المدعى
 واذا حلف المنكول لم يكن للمدعي المفاضة ولا يستع
 مع البهية الا ان يكذب نفسه ولو كان الدين على
 ميت احتاج المدعي مع البهية الى البهية على البقاء
 استظهار ولو سكت المنكول لا تؤول الى حلف
 اقرار وانكاره ولا يكفي المنكول الواحد وان كان
 عناداً حبس حتى يحجب **الفصل الثالث** في اليمين
 ولا يجوز تغيير اسمها الله تعالى ولو كان الذي
 يدينه اردع جازر وجب التحريم في التقلب في
 نصاب القطع فاراد بالقول والمكان والزمان
 والله تعالى ما له قبلي كذا وعبي الاخرس الا ان
 ولا يخلع الا في مجلس القضاء مع كونه واليمين
 على القطع الا في نفي فعل الغير فانها على كمال
 ولو ادعى المنكول الابراء او الاقباض انقلب عدا
 ولا يمين في حد ولا مع عدم العلم ولا التثبت
 لغيره ونقبل الشهادة مع البهية اذا بدع الشها

وعدل

البهية
 البهية

دعوه

بعد

المصترجم

الوعظ

ويكفي

وعدل في الاموال والديون لا في الحلال والحلال
 والقصاص واذا شهد بالحكم عدلان عند آخر
 انقذه الحاكم الثاني باليمين في الشرع **الفصل**
الرابع في المدعي لا بد ان يكون مكلفاً مدعي
 لنفسه او لمن له الولاية عنه وما يصح غلظه وله
 انتزاع البهية اما الدين كذا مع الجحد وعدم البهية
 ومع عدم البذل ولو ادعى ما لا بد له من البهية
 له به مع عدم المنازع وبحكم على الغائب في البهية
 ويبيع ما له في الدين ولا يدفع الا بكيل ولو تنازع
 اثنان ما في بدعها من السوية ولكل احوال قضائهم
 ولو كان في بدعها من المفسد مع البهية لو
 كان في بدعها من صدقه والاخر احواله
 ولو صدقها تساوبا وكل احوال قضائهم وان كانا
 اثنان في بدعها من الزوجان متنازع البهية
 قبل الرضا ما يصح له والمرة ما يصح لها وما
 يصح لها بينهما وقال في المبسوط ان لم يكن بينه

من عدل

بخالف

فلهما

واحد

ويدها عليه فهو لها ولو تعارضت البينات ففي
 الخارج الا ان تشهد بينة المنشئ بالسبب ولو
 شهدنا بالسبب فللخارج ولو نشئنا ففي الاعمال
 فالأكثر عددا فان نساوبا اقرع فحلف من يخرج
 القرعة فان امتنع اطلق الاخر فان امتنع قسم
 بينهما **الفصل الخامس** في صفات الشاهد وهي
 البلوغ وكمال العقل والايان والعدالة واستقام
 النية وطهارة المولد وبغير شهادة الصبيان
 في الخارج مع بلوغ المشرع وعدم لاحلاف وعدم
 الاحكام على المحرم وبغير شهادة اهل الذمة في
 الوصية مع عدم المسكين ولا بغير شهادة الفاسق
 الامع النوبة ولا شهادة الشريك بشرط كنهما هو
 شريك فيه ولا الوصي فيما لا ولاية فيه وكذا الوكيل
 والعدو ولا شهادة الولد على الوالد ومخبر
 العكس وبغير شهادة كل منها الصاحبه وكذا
 الزوجان ولا بغير شهادة المملوك على مولاه

لا عدل

كل ما في هذا من حكمه يكون بينهما بالسبب ولو كان في غير ما شاهد

وفي غيره قولان ولو عتق قبلت له وعليه لو شهد
 من تحملها من الماني بعد زواله قبلت ولا بغيره
 شهادة المنبرع ولا شهادة النساء في الطلاق
 والاطلال والحدود وبغير بلوغ الرجال في الحفر
 الاموال وبغير شهادتهن بافراذهن في كيدته
 وعيوب النساء الباطنة وشهادة القاطلة في
 ربع ميراث المسنهل وامرأة واحدة في ربع
الفصل السادس في بنية مسائل الشهادة الاولى
 لا يحمل للشاهد ان يشهد الامع العلم ولا تكفي
 الخط مع عدم الذكر وان نام ذكره وبغيره في
 الملك مشاهدته منصرفا فيه وبغيره في
 والملك الطلق والوقف والزوجه ولو سمع اقرار
 شهد وان قبل لا يشهد الثانية لا يجوز للشاهد
 كتمان الشهادة مع العلم بانها المضرة بخبر
 ولو دعي النحل وجب على الشاينة ولا يشهد على
 بغيره الا بغيره عدلين ويجوز له النظر الى امره

اعتن

اقام غيره

الثالثة بقبول الشهادة على الشهادة في الدبر
 الاموال والمحقوق لا الحدود ولا يكفي اقل من اثنين
 على اصل ولو شهد اثنان على كل واحد من الاجلدين
 قبلت وانما قبلت وانما بقبول مع تقدير حضور شاهده
 الاصل ولو انكر الاصل ردت الشهادة مع عدم الحكم
 ولا تسمع الشهادة الثالثة في شيء الاصل الرابع
 اذا رجع الشاهدان قبل الحكم بطل وان كان بعد
 لم ينقض وعزمهما ولو ثبت تزويجهما استبعد
 المين فان بلغت او تقدرت الاستفادة ضمن
 ولو قال شهود العنق بعد العصا من اخطا نوزو
 وان قالوا انهم افض منهم او من بعضهم وبرد
 البعض ما وجب عليه ما يفضل عن جنابته افض
 منه ان كان عددا واخذ منه ما قابل بقدره من الدين
 ان قال اخطات ولو شهدا بغيره فقطعت يد
 المشهود عليه ثم قالوا وهما والساكن غيره
 غرماد به البه ولو قبل على الثاني الخامس يجب

واحد

في فضل ما وجب عليه ما يفضل عن جنابته افض منه ان كان عددا واخذ منه ما قابل بقدره من الدين ان قال اخطات ولو شهدا بغيره فقطعت يد المشهود عليه ثم قالوا وهما والساكن غيره غرماد به البه ولو قبل على الثاني الخامس يجب

فواها

نمرة

شهره شاهد الزور وتقرؤه بما يراه الامام راجعا
الفصل السابع في صا الزنا وهو ثبت بالايجاب
 في فروج امرأة حتى يغيب الحشفة قبل او دبرها من غير
 عقد ولا شبهة ولا ملك بشرط بلوغه وعقله وعلمه
 بالتحريم واختياره ولو علم بالتحريم وعقد على
 المحرم ثبت الحد ولو شتمت الاجنبية عليه حد
 دونه ولو ادعى الزوجية او ما يصلح شبهة سقط الحد
 ولو تزوج المسعدة عالما حد مع الدخول وكذا
 المرأة ولو ادعى احد هما الجهالة المحملا منها
 وبقيت بالاقرار من اهل اربع مرات وبشهادة
 اربع رجال عدول وثلاثة وامراني ولو شهد
 رجلان واربع نسوة ثبت الجلد دون الزم
 بقبول رجل واحد مع النساء وان كثرت ولو شهد
 اثنان من اربعة حدوا للفرقة وبشرط في شتمها
 انفاقها من كل وجه والمشااهدة عيانا كما
 في المكحلة ولو شهدوا بالفضا حرة اربعة وبقبول

بلغ قبلا

استبعت

قبل وبعد الاعتيق
 اسعاء الشبهة

والنخبة سقط المذوبت النضر ولو افرأه
الرجم ثم انكسقط وبقت الزاني بامه او باحدى
المحرمات نسبا ورضاعا او بامه الاب والامه
اذا كان ذميا او بمن اكرهها عليه محصنا او غير
حر او عبدا مسلما او كافرا اما الزاني فحر
نسبا ورضاعا فان كان محصنا وهو الذي لم يفرق
مملوك بالعقد الدائم او المملك بعقد والمه وير
ويكون عاقلا لا يجله مائة ثم يرحم ان كان زني
ببالة عاقلة وان كانت صغيرة او مجنونة جلده
خاصة وكذا المرأة المحصنة رجم بعد المذو
احصاها كاحصان الرجل ولوراجع المخالعة
يرجم حتى يبطا وكذا العبد اذا اعتق والمكان
اذا انحدر ولو زنت المحصنة بصغير صحت ولو كان
بالمجنون رجم وان كان غير محصن جلده مائة
وطعن راسه وغرب عن البلد سنة وليس على المرأة
والمملوك جز ولا تقرب بان زنى بعد احدثائه نكر

5

الحمد وان لم يجد كفى صد واحد فان في الثالثة بعد
فعل وفيه في الرابعة وكذا في المرة واما المملوك
يجلد خمسين محصنا كان وغيره وكذا المملوك ^{يعمل}
في الثامنة والستين مع تكرار الحمد في كل مرة ^{فعل}
الاولى للحاكم اقامه الحمد على اهل الذمة وفيهم
الى اهل علمهم ليعلموا عليهم الثانية ليقام الحمد
على حامل حتى تضع ويسبغ في الولد ولا المربص
لا المتخاضة وتزجان ولو انضى المصلح ^{يعمل} فقامت
ضرب بصفته فيه مائة سوط دفعه ولا يقام في شدة
الحرق ولا البرد ولا في ارض العدو ولا على الملح
الحرق ويضيق عليه في الطعام والمشي حتى يخرج
ويقام عليه الحمد ولو زنى في الحرم حنيفة لثلاثة
لوا جتمع الجلد والرحم بدى بالجلد ثم بالرحم وفي
المرجوم الى حقوه والمرة الى صدرها فان فر
احدها وقد ثبت اليه اعبدها وثبت لافواه
يعد مع اصابه الحجر وبه الشهود بالرحم وفي الار

جلد ۲
رجم ۲

۲۰
مجموع

مجموعه
شماره

1891

الامام الرابعية بحمد المجلد وبغير اشتراط
 وبني وجهه وبغير المرأة جالسة فدر بطا
 ثابها الخامسة من زوج باعة على حرة مسلمة
 فوطها قبل الاذن كان عليه ثمن حد الزاني من
 زنى في مكان شريف او زمان شريف ضرب زنا
 على الحد **الفصل الثامن** في اللواط والسحر
 الضيافة ثبت اللواط بما ثبت به الزنا ثم ان
 او قبل قتل او رجم او القى من شاهن او احرق
 للامام احرقة او ضلعه بغيره وان كان يصغير او
 مجنون ولولاط المجنون والضبي بما نزل اذ به
 وفضل العاقل ولو ادعى العبد اكرامه مولا قبل
 والافضل ولولاط الذي بمسلم قتل وان لم يبر
 ويفضل المفعول مع الايقاب ان لم يبر قبل
 مانه حرا كان او عبدا فاعلا او مفعولا ولو
 تكرر الحد فضل في الرابعة وبغير الاجنبان
 المجتمان في انزال واحد مجرد من ثلثين الى

وفوجهم

وتسعين

وتسعين ولو تكرر النفر بحد في الثالثة بغير
 قبل غلاما بشهوة وبثبت السحر بما ثبت به الزنا
 وبجريمة جلده مائة على الفاعلة والمفعول الحرة
 والامه سواء ولو تكرر الحد فذلك في الواحدة فقط
 احدا بالنوبة قبل البينة كاللواط ولا يسقط
 وبغير المجتمان تحت انزال واحد مجرد من ثلثين
 ولو تكرر النفر مرتين وبحد الفواد خمساً وبغير
 جلده ويجلن مائة وبشعره وبني حرا كان او عبدا
 مسلما كان او كافرا ولا جرم على المرأة ولا نفى
 ثبت بشاهدين او اقرار مرتين **الفصل التاسع**
 في حد الغذف من قال من المكلفين للباي القتل
 الحر المسلم المحصن بازا في او بالانط او بانكوا
 في برة او انثان او بالانط او باي لغة كانت مع
 صرفة القائل او الفائدة جلده ثمانين جلده حرا
 كان او عبدا ولو قال لمن اعترف بغيره لست
 او قال لغيره لست لا يثبت وجب الحد ولو قال باين

بجلده

بشهادة شاهدين

ببري

للابوين

باب

بعض

الزاني والزانية او باب الزانيين فالجاء لما
 اذا كانا مسلمين ولو كانا معاوية كافرا او يفرق
 قال للمسلم ابن الكافرة امك زانية ولو قال
 زوج الزانية او يا اخي الزانية او يا ابا الزانية
 فالجاء للمفسوبة الى الزنا دون المخاطبة ولو قال
 زنت بغلانة او لا طيب فلان لو لوطت به حب
 حذان وبغض في كل قول بوجوب الاستخفاف
 لامرانه لم اجدك عذبا او احملها فيك البلاء
 او يا فاسقا او يا شاربا الخمر اذا لم يكن المفعول
 منظاهرا وكذا اذا ذف الصبي والمجنون والكافر
 المملوك والمنظاهرة الزنا والاب اذا ذف
 ولو ذف جماعة فان جاوا به بمجنين فعليه حدة
 وان جاوا به منفردين فلكل واحد حدة ويثبت
 بالافرار مرتين من المكلف او شهادة عدلين
 يعزير الصبي والمجنون اذا ذفوا والمحدث
 كالمال ولا ميراث للزوجين ولو عني احد الوارث

كان

كان للبا في الاستيفاء على التمام ولو تكررا الحد
 فلي في الواحدة ولو نفاذ في اثنان غزرا وفضل من
 سب النبي عليه الصلوة والسلام او واحدا من ائمة
 علمهم الامر وبجل لكل سامع فله مع من الضرب
 كذا يفضل من يدعي النبوة ومن قال لا اذني
 محمد اصلي الله عليه واله وسلم صادق او كاذب مع
 نظاهره بالاسلام او لا والساخر اذا كان مسلما
 يعزير الكافر **الفصل كما شر** في حد المسكرين
 مسكرا او فاعا او عصيرا قد غلا قبل ذهاب
 ثلثه اخيارا مع العلم بالتحريم والتكليف حد
 ثمانون جلدة عاريا على ظهره وكفيه وبقيته
 وفرضه بعد الاقامة حر اكان او عبدا او كافرا
 منظاهرا ولو تكررا الحد ثلثا فلي في الواحدة ولو
 شرب الخمر مستحلا فهو مرتد ويحد مستحلا غيره
 ولو باع الخمر مستحلا استنبطان نابة الا فلي
 يعزير باع غيره ولو تاب قبل قيام البينة سقط الحد

اذا

الاقامة

بعدها

ولا يسهل ما بعده ولو اقرتم تابختر الامام وثبت
بشهادة عدلين والاقراء من من اهل ولو
شرب المسكر جاهلا به او بالجهل سقط الحد
استحل ما اجمع على تحريمه كالمسنة فمثل ولو سنا
محرم غير ولاديه لم يفسد الحد او النكاح ولو
بان فسق الشهود فالدينه في **كتاب النكاح**
الحادي عشر في عقد الشتره يشترط في الساق
التكليف واسماء الشجع وهذا المحرم وهو
بفعل او غلق او دفن واخراج النصاب هو
قيمة ربع دينار ذهبيا خالصا مضروبا بالنسبة
المعاملة بنفسه سزاومع الشرايط يقطع ايضا
الاربعة من يده اليمنى فان عاد قطعت رجله اليسرى
من مفصل القدم ويترك العقب فان عاد ثالثا
خلد السجى فان سرق فمثل ولو تكرر من غير
كفى الواحد ولو سرق الطفل والمجنون غير را ولا
يقطع العبد بشره مال السيد ويقطع الاجبر ولو

نصل
الامر

نقط

في

حد واحد

تكرار الشتر

والامر

والزوجه والضيف الاحرازه ونهزم بوشنا
من السارق ولا يقطع السارق من المواضع المشقة
كالحمامات والمساجد ولا من الجبل والكم النظار
ولو كانا باطنين قطع ويقطع سارق الكفر وباع
الحرم ولو نبش ولرباخذ غير ولو تكرر وفاء كذا
جائز فله وثبت بشهادة عدلين والاقراء من
من اهله وتكفي في غزم المال مرة وبشهادة
الواحد مع البين ولو تاب قبل البينة سقط الحد
لا بعدها ولو تاب بعد الاقرار تخبر الامام
الاولى لو سرق اثنان فصا با فالا قوى سقوط
الحد حتى يبلغ نصب كل واحد النصاب الثاني
فقطع السارق موقوف على المرافعة فلو لم يرافع
المسروق منه لم يقطع المحاكم ولو وهبه او عصى
القطع سقط ان كان قبل المرافعة والا فلا الثاني
لو اخرج النصاب فعه وجب القطع وكذا الواحر
صرا على الاقوى الرابع لو سرق الوالد من مال

وشهادة

عنهما

الامام

يقطع

ولده لو يقطع ولو سرق الولد قطع الخامسة ففج
البهي لو كان احدي يديه او هما شلاليين ولو
يكن له يسار ولو لم يكن له يمين فقطع يساره
وقيل يقطع رجله اليسرى **الفصل الثاني عشر** في
حد الحارب وغيره كل من جرد السلاح للامة
في برا او بحر ليل او نهار تخبر الامام به فله
صلبه وقطع مخالفا ونقبه ولو تاب قبل القدر
عليه سقط الحد دون حدود الناس ولو تاب
بعدها لم يسقط الحد واذ انفي كتب الى كل بلد
بالجنب من معاملته ومواكلته ومجالسته الى ان
ينوب واللص محارب يدفع مع غلبة السلامه فان
قتل فهدر ومن كابر امره على فرجها او غلاما
فلم يهادف فادفعه فان ضلاه فهدر ومن دخل دار قوم
فزجروه فلم يبرز جرم بعضهم ابتغى او تلف بعض
اعضائه ويقتل المختلس والمستبد والمحال
بشهادة الزور وغيرها والمبغى بما يرد في غير

حقوق

وبينه

ويستأدما اخذ مسائل الاولى اذا وطئ بالان
العاطل يهجمه عزير ثم ان كانت اكله اللحم حراما
ولحم نسلها ونذبح وتحرق وتغفر فثمنها لصاحبها
ولو اشتبهت فتم القطع نصف ثم افرغ ثم قسم
الخارج بالقرعة وهكذا الى ان يقع على واحدة
لو كان غير ما كوله اخرجت من البلد ويبقى
غيره ويغفر ثمنها لصاحبها ان لم يكن له نصيب
بالثمن على راي ويثبت بشهادة عدلين الا ان
مرتين ولو تكررت التزير فتل في الرابعة الثابتة
بمينه فهو كمن زنى بحبته في الحد واعيان الاجناس
ويغلف هذا العقوبة ولو كانت المينة زوجية
ويثبت اربعة وحكم اللانط بالمبتصم اللانط
ويغلف عقوبته الثالثة من استغنى به عن زوجه
بشهادة عدلين او الاقرار مرتين الوابعة للانثا
الدفع عن نفسه وعن ناله وعن جرمها استطاع
ومحب الاموال فان لم يندفع به انتقل الى الا

الحكم

ومن المانع على دار قوم فخرجوه فلم يخرجوه
 بحصاة او عود فحجى عليه فهو **حساب**
الفصاح وفيه **نصرا** **الاول** الفتل اما عده هو
 ان يقصد بفعله الى الفتل كن يقصد فتل انسان
 بفعل صالح له ولونادرا او يقصد الى فعل بقتل
 غالبا وان لو يقصد الفتل واما شبه عده هو
 ان يكون عامدا في فعله خطأ في قصده كمن يضرب
 لئلا يرب فتموت واما خطأ محض بان يكون خطأ
 في الفعل والقصد معا كمن يرى طائرا فيقتل
 وكذا اقسام الجراح وبقيت الفصاح بالادامع
 صدوره من البالغ العاقل في النفس المعصومة
 المكافئة سواء كان مباشرة كالذبح والخنق
 او سببا كالرمي بالسهم والحجر والضرب بالكر
 بالعصا بحيث لا يجده مثله والاقاء الى الامد
 فيفترسه كما لو جرحه ضرب الخنابة فمات وبطل
 قصاص الطرف ودينه في قصاص النفس ودينها

بلقيا

الانسان

الخنق
 سببا
 ان يقتل

نفسه
 الاول

فرق من القاتل
 راجح ثم قتله فان اقص من ماله او النفس
 ولو اكره غيره على القتل اقتص من القاتل وكذا
 لو امر ونجلد الامر السجن وان كان العبد الامر
 ولو امسكه واحد وقله آخر ونظر ثالث قتلها
 وقله ^{السجين} المسك وثلث ^{نظر} عين الناظر **الفصل الثاني**
 في شرائط الفصاح وهو خمسة الاول المحرجه
 كان القاتل حر افلا يقص من الحر العبد ولا العبد
 ولا لام الولد ولا للمدبر بله بلو فمقتبة بغير
 ولا يتجاوز ذنبه الحر ولا يقسم الامه ذنبه الحر
 لا بد ذنبه الذي ذنبه مولاه ولا بد ذنبه ^{الذنبه} ذنبه
 وبقتل الحر عبده وبالحره مع رد نصف الذنب
 الحره بمثلها وبالحر ولا يؤخذ منها الفضل وكذا
 في قصاص الجراح والاطراف لم يبلغ ثلثه ^{الحجر}
 فيقتضيه المراه ويقص طامن الرجل مع
 الفصل وله منها ولا مرد وبقتل العبد بالعبد
 وبالامه والامه بالامه وبالعبد ولو قتل عبدا

عبد

سملت

الذي له

الفاضل
 بمثلها

كان ولي الدم مخيرا بن قنبله واسترقاقه لا
 خيار له ولا له ولو جرح النفس المجروح واسترقاقه
 امة عنه يا مجنابه قيمته والافيا النسبة او يباع
 ويؤخذ من ثمنه الارش ولمولاه ان يقبض به بارش
 المجنابه ولو قتل مولاه قتل به ان اخار المولى
 لو قتل البعد مثله عدا قتل به ان اخار المولى
 لو قتل خطأ فكمولى فكمه قيمته او دفعه له فاضل
 قيمته عن قيمة المقتول ولا يضمن النفس والمكان
 المشروط والمطلق الذي لم يؤد شيئا كالقن
 ان كان قد ادى شيئا فاضل بالجر لا بالنسبة
 في نصب المجنابه ويباع او يسترق في نصب المجنابه
 ولو قتل خطأ فعلى الامام نصب المجنابه والمولى
 الخيار بين ثلث قيمته بالارش او تسليم المولى
 ولو قتل الحر جرأتين قتل بهما ولو كان القاتل
 عبدا على التعاقب اشتركا في عاقبة الحكم به لا لا
 فيكون للثاني الثاني الاسلام اذا كان القاتل

نصيب الرقبة
 حر

مسألة

مسلما فلا يقتل مسلم بكافرا وان كان خفيا لم يدر
 ويعزى منه الذمى ويقتل الذمى بمثله وبالذمى
 رد فاضل ذمته والذمى بمثلهما والذمى ولا
 رد ولو قتل الذمى مسلما عدا دفع هو مال له
 اولياء المقتول ان شاؤا فقلوه وان شاؤا استرقوا
 وقيل يسترق اولاده الصغار ايضا والاسلم
 بعد القتل فكالمسلم ولو قتل خطأ لزومه الذم
 ماله فان لم يكن له مال فالعاقلة الامام دون
 اهله الثالث ان لا يكون القاتل ابا فلا يقتل
 الاب بالولد بل يؤخذ منه الذم ويعزى به كقوله
 لو قتل الولد اباه قتل به وكذا الام لو قتل ولدا
 يقتل بها الرابع العقل فلو قتل المجنون او صبي
 لم يقتل بل اخذت الذم من العاقلة لا من مجنونا
 خطأ ولو قتل البالي صبي قتل به ولو قتل لهما
 مجنونا اخذ منه الذم الا ان يقصد دفعه فيكون
 هدرًا والا عصى كالصبي على الاقوى الخامس ان

فان

فماثلته

د

كالمبصر

ان يكون المفقول معصوما لدمه فلو قيل مرثدا او
 ابا ج الشيخ فله لوفضل **الفصل الثالث** في الاشراك
 اذا اشرك جماعة في فضل حر مسلم كان للولي
 الجميع بعد رده فاضل دية كل واحد عن جانب
 عليه وله فضل البعض ويرد الاخرون قدر حصة
 على المقتصر منه ولو فضل للمفقول فضل تام
 به الولي فان فضل من هم كان له وكذا الجح في
 الاطراف ولو فضل امراتان رجلا فلتا به و
 لارده ولو كن اكثر فتنق به بعد رده الفاضل
 عليهن وللولي فضل البعض وترد الباقيات
 جناحتن ولو اشرك رجل وامره في فضل رجل
 فلولي فتملها بعد رده الفاضل على الرجل و
 للولي فضل الرجل وترد المرأة ديتها عليه وله
 المرأة واخذ نصف الدية من الرجل ولو اشرك
 حر وعبد في فضل حر فلولي فتملها بعد رده نصف
 الدية على الحر وما يفضل من قيمة العبد عن جنا

اقام
 وان

له
 ولو

عنه

عنى مولاة ولو فضل الحر رده السيد عليه نصف الدية
 سلم العبد اليه ولو زاد قيمة على النصف كان
 للمولى ولو فضل العبد رده الحر على المولى فما فضل
 نصف الدية ان كان في العبد فضل فان استوب
 الدية والا كان تمامها الاولياء المفقول ولو
 اشرك عبد وامره في فضل حر فلولي فتملها و
 لوفضل قيمة العبد عن جانب رده الولي على
 الفاضل وله فضل المرأة واسترقاق العبد
 كان قيمة بعد الجناية او اقل والا كان لفاضل
 مولاة ولو فضل العبد وقيمة بعد الجناية او اقل
 كان للمولى اخذ نصف الدية من المرأة ولو كان
 قيمة اكثر مردت المرأة عليه الفاضل ان استوب
 دية الحر والا كان الفاضل لورثة المفقول **الفصل**
الرابع فيما يثبت به القتل وهو ثلثة الاول
 الاقرار ويكفي المرة من اهله ولو اقر فقتله
 فاقر اخراته الذي فضل ورجع الاول سقط

يسلم

عنه وكانت الدية على بيت المال ولو اقر احد قبيلة
واحد من خطا كان للولي الاخذ بمول من شأ
منها ولا يتقبل له على الاخر الثاني البينة وهي
عدلان وثبت ما يوجب الدية كالمحطاة وطاشة
في شاهد واخر اثنين وبشاهد وبين الثالث القضا
وهي ثبت على اللوث وهو امر امة بغير ميعا نظر
بصدق المدعي كالشاهد الواحد للوث فمما يتأ
الدعوى بان يجلد هو وفومه خمسين مينا ولو
لو يكن المدعي قوم كرت عليه لايمان ولو لم يجلد
حلف المنكر خمسين مينا هو وفومه ولو لو يكن له
احد كرت البين الخمسون عليه ولو نكل الركن
والاعضاء الموجهة للذبة كالنفس ولو نفقت
فيا حصار لا يثبت اللوث بالناسن الواحد ولا
الصبي ولا الكافر ولو اخرج جماعة من الفساق او
النساء مع الظن انشاء الموطاة يثبت اللوث و
لو كانوا كافرا او صبيانا لو ثبت اللوث الا ان ينفوا

بما

بالقسامة

هذا هو

هذا النواز ولو وجد قبل في دار قوم او محلة لهم
فربهم كان لولاء ولو وجد بين فرسين فهو الى
احدهما اقرب فهو لوث ولو شادت سباعها
نسادا في اللوث ولو وجد في فلاة وجهل او في
عسكرا وسوق فدية على بيت المال ومع انشاء
اللوث تكون الدعوى كغيرها من الدعاوى
الفصل الخامس في كيفية القصاص قبل الفدية
القصاص ولا يثبت الدية الا بالحق وكذا الجراح
ولا قصاص الا بالسيف وشبهه وينقص على ضرب
العين ولا ينقص سراية القصاص مع عدم
ولو كان القصاص لجاعة وفقت على الاجتماع ولو
طلب البعض الدية ودفعها القائل كان للباقي
القصاص بعد رد نصيب الاخرين على القائل
قبل القصاص وكذا الوعفى البعض ولو ما قبل
القصاص اذنت الدية من تركه ولو كان كفصول
مقطوع اليد في القصاص او اخذ ديتها كان للولي

حالة

فيه

من
القبيل

العائل

القصاص بعد رد دية البدن ولو قطع من غير
 جناية ولو يؤخذ دية فلا رد وبث القصاص
 في الطرف لكل من يثبت له القصاص في النفس
 يقتض الرجل من المرأة ولا رد للمرأة من الرجل
 مع الرد فيما زاد على الثلث ويعتبر سلامة
 فلا يقطع الصبي بالاشهاد ^{المعصية} ويقطع الاشهاد ^{الصحيح}
 اذا كان مما يتخسر ونسأوى المساحة في كشاح
 طولاً وعرضاً لا تزول ولا يغير الاسم كالموضة
 وبث القصاص فيما لا تقرب فيه لا فيما يغير
 كالمامونة واجانفة وكسر الاعضاء ولا يقتض
 للذقي من المسلم ولا للعبد من الحر ويقطع
 الانف التام بفاحذه والاذن الصحيح بالصما
 ولا يقطع الذكوة قصاصاً وبث بغير بسن الصبي
 سنة فان عادت فالارش والافا القصاص و
 الملتجى الى الحرم يقتض عليه المطم كسب
 الخمر ويقتض منه ولو جنى في الحرم اقتض منه

القصاص
 القصاص
 القصاص
 القصاص

ولو قطع بدنه رجل واصبغ خرافته الا ان كان ^{المشرك}
 الذبة ولو قطع الاصبع او الاضغص صاحبها او لا
 ثم صاحب البدن رجوع بدنه الاصبع ^{الاصبع}
 في دية النفس دية الحر المسلم مائة من مسان
 الابل او مائتا بقره مسنة او مائتا حماراً او مائتا
 ثوب من برود اليمن او الفضة او الف دينار
 او عشرة الف درهم تسنادي في سنة واحدة
 من مال الجاني ولا يثبت الا بالتراضي ودية شبه
 من الابل ثلثة وثلثون بنت لبون وثلث وثلثون
 حقة واربع وثلثون ثنية طروقة الفحل وما ذكرنا
 من مال الجاني وتسنادي في سنتين ودية الخطا
 من الابل عشرون بنت مخاض وعشرون بنت لبون
 وثلثون بنت لبون وثلثون حقة او ما ذكرنا
 من باقي الاصناف ويؤخذ من العاقلة في سنتين
 ودية المرأة النصف من ذلك ودية الذمي ثمان
 درهم والذمة اربعة امانه ودية العبد ثمان مائة

في العمد

دية الحرق من قبلها ودية الامة فيمنها ما لم تجاؤ
 دية الحرق فان تجاوزت ردت اليها ودية الاعضا
 بغيره القيمة فكل ما في الحرق كال دية ثم كمال
 قيمته لكن ليس للاول المطالبة بها الا بعد دفع
 الى الجاني وما فيه دونه فحسابه وما لا تقدر
 فيه قيمة الارش وجناية العبد يتعلق برفقته لا
 بالمولى لكن له فكه بارش الجناية **فصل لسان**
 فيما يوجب ضمان الذنب وهو اثنان الاول المباشرة
 بان يقع التلف من غير قصد كالطبيب يغلخ في
 المريض بعلاجيه والناسم اذا انقلب على غيره فقا
 ومن حمل على راسه متاعا فاصاب غيره وكسر
 المتاع فانه يضمنها ولو وقع على غيره فمات ضمن
 دية ولو ارفقه غيره فالذنب على الدافع ولو
 اشترك ثلثة في هدم حائط فوقع على احد هم
 فمات كان على المباشرين ثلثا دية ولو اخرج
 من منزله لبلد اخر فمات الا ان يقوم البينة بموته او

بلغ

الباقين

مثل

بقتل غيره له الثاني التمسك بكنهه من غير
 ملكه فوقع فيها الضمان او عصبه كماله او طريق
 المعاشرة في الطريق ولو كان في ملكه لم يضمن ولو
 دخل دار قوم باذنهم ففقدوا كلهم فماتوا جناية
 ولو كان بغير اذن فلا ضمان ومن ترك دابة ضمن
 ما تجنيه بيدها وكذا الوقادة ولو وقعها ضمن
 جنايتها بيدها ورجلها وكذا الوضو لها او غيرها
 غيره فالذنب على الضارب ولو ركبها اثنان
 نسا وباق الضمان ولو كان صاحبها معهما ضمن
 دون الراكب ولو الف الراكب ضمن المالك ان
 كان ينفقه والا فلا ولو اجتمع لمباشرة كسب
 فالضمان على المباشرة **فصل الثامن** في ذنابات
 الاعضا في شعر الراس الدية الكاملة وكفا
 في اللحية اذا لم ينفقها ولو نفقها فالارش وفي شعر
 المروة دية ولو نفق فمهرها وفي الحاجبين
 دينار وفي كل واحد النصف وفي الاهداب الارش

وكذا في الشفرة وفي كل واحدة من العصبين نصف
الذبة وفي كل جفن ربع الذبة اما عصب الاعور
الصحيح ففيها الذبة الكاملة ان كان القور
او بشي من قبله تعالى وفي خسف العوراء الثلث
وفي الانف الذبة كاملة وكذا في ماونه او كسر
ففسد ولو جبر على غير علم فانه دينار وفي
شلة ثلثا ذبته وفي الوثه وهي الحاجز نصف
الذبة واحد المتخرج نصف الذبة وفي كل اذن
نصف الذبة وفي السحرة ثلث ذبته وكذا في خر
وفي كل شفة نصف الذبة وفي بعضها بحسابة
لونها نصف قال الشيخ فيه ذبته ولو امر خرا
ثلثا الذبة وفي لسان الصحيح او الطفل الذبة
ولو قطع بعضه غير مجزوف المعجم وهي ثمان وعشرون
خرقا ويسقط الذبة عليها فيما نقص احد
وفي لسان الاخر ثلث الذبة وفي بعضها بحسابة
مساحة ولو ادعى الصحيح ذهابه بقطعة صدق

مع الفسامة وفي الاسنان الذبة وهي ثمانية وعشرون
اشي عشر مقادير وفي كل واحد عشرين وعشرون
ما جبر وفي كل واحدة خمسة وعشرون وفي
منفردة ثلث ذبة الاصلية ولا ذبة طامع الاضمار
وفي اسوداد السن ثلثا ذبته وفي الصبغة
من غير سقوط ثلثا ذبته وفي سن العصب الذي
لم يشفر الارش ان شئت والاف ذبة المشفر وفي
الفتق اذا كسر وصار الرجل اصورا الذبة وكذا
لو جرح عليه بما يمنع الازداد ولو زال فالارش
وفي اللجين اذا انفرد عن الاسنان الذبة كالصبي
ونافذ الاسنان والافدسان وفي كل يد نصف
الذبة وحدها المعصم وفي شل اليد ثلثا ذبته
وفي الشلا ثلث الصحيح وكذا الزائدة وفي كل
اصبع من اليد ثمان وعشرون الذبة ببسط على ثلث
وفي الابهام على اثنين وفي الزائدة ثلث الا
وكذا الشلا وفي الشلل الثلثان وفي كل طرف

كسيرة
 فان ربع الحاس دية رضة وفي فكه من العصب
 يعطى ثلثا دية العصف فان صلي على غير عيب فاليه
 احاس فيه فكه **الفصل التاسع** في ديات المنافع
 في العمل الدية وفي نفعه الارش ولو عاد له
 برحمة الدية وفي السبي الدية وفي سبي احد الابن
 النصف ولو نفص سبي احدى افسس الى الآخر
 ويؤخذ بحساب التفاوت بين المساقين ولو نفص
 سبي افسس الى المساوي له في السن وفي ضوء
 عين نصف الدية وفي نقصان احدى افسس كذا
 في نقصان ضوءها ويعبر بالقياس الى غشي او
 في السن وفي الشتم الدية ولو قطع الانف فدية
 الشتم فدينار وفي نقصان الارش بما يراه الحاكم
 وفي الذوق الدية وفي نقصان الارش ولو اصاب
 فتعذر عليه الاتزال حالة الجماع فالدية وفي سلس
 البول الدية وفي الصوف الدية **فصل العاشر** في

ديات الجراح السباعي ثمانية الجراح وهو الذي ينشر
 الجلد وفيها بغير والدامية هي التي لا تفسد
 في اللحم وفيها بغيران والملاح وهي التي تاذ
 في اللحم اكثر وفيها ثلث ابرة والسحان وهي التي
 ينهي الى الجدة المنسبة للعظم وفيها اربعة ابر
 والموضحة وهي التي توضح العظم وفيها خمسة ابر
 والهاسمة وهي التي تحسم العظم وفيها عشرة
 ابر والممتفلة وهي التي تخرج الى الفعل العظم
 وفيها خمسة عشر بغيرا والمأمونة وهي التي
 تبلغ الى ام الدماغ وفيها ثلث الدية وكذا الجاح
 وهي التي تبلغ الى الجوف ودية النافذة في
 ثلث الدية فان صلي فخمس الدية وفي احدى
 الى الجاح عشر الدية وفي شق الدية ولو برب
 فاحسن وفي كل واحدة نصف ذلك وفي النافذة
 في شئ من اطراف الرجل مائة دينار وفي اجراء
 الوجه بالحنابة دينار ونصف وفي اخضر الدية

الشفتين في ثنية والاستان

وفي اسوداده سنة ولو كان في البدر ^{كصف}
ويستأوى الشراخ في الراس والوجه اما البدن
فبمسببة العسل الذي يحصل فيه من ذنبه الراس
ولشأوى المرأة والرجل في الدية والقصاص فيما
دون الدية فاذ المقتل اجابة تلك الدية
المرأة على النصف وكل ما فيه الدية من الرجل
من المرأة ديتها وكذا في الذمي ومن العبد مائة
وما فيه مقرر من الحر فهو بمسببة من ذنبه المرأة
والذمي وقبعة العبد والامام وفي من اوله
يقنع او يخذ العوبة وليس له العفو **الفصل الثاني**
في ذنبه المجنب في النطف بعد انفجارها في الرحم
عشرون ديناراً وفي العلقه اربعون ديناراً وفي
المضغين ستون ديناراً وفي العظم ثمانون فاذا
خلفته ولم تلجج الروح فمائة وفيما بين ذلك
وديه جنين الذمي عشرة دية ابيه والمملوك عشرة
فيما ائنه المملوكه سواء الذكر والانثى ولو وجبه الروح

قدية

قدية كاملة في الذكر والنصف في الانثى ولو
امرأة ومات معها ولد قدية للمرأة ونصف الدية
للمجنين ان جهل حاله ولو اقية المرأة لباشرة
او نسبياً فعليها دية لو وثقه ولا سيما اذا
من افروغ مجامع فخر له فدية عشرة دية
برث دية المجنب من برث المال الا في قالا
ودية جراحاته واعضائه بمسببة دية ولو صر
الحامل فالقتل جنينا جراحات بالا فاقبل
به ان كان عمداً والا اخذت الدية وفي قطع راس
الميت الحر المسلم مائة دينار وفي قطع جوارحه
بجسار دية ولكن في جوارحه وشجاجة ويص في
وجوه بره **الفصل الثاني عشر** في الجنابة على الحيوان
من النصف جوارحه اما كولا بالذكوة فملا الارض
لما كره وان كان غيره فاحص له الغنم يوم لا يملك
وفي قطع جوارحه وكسر شيء من اعضائه الا
ولو كان غير مأكول وهو ما يقع عليه الذكوة فان